

إرشادات بشأن إعداد خطط تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

طبعة عام 2009

وثيقة من إعداد أمانة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية ومعهد الأمم
المتحدة للتدريب والبحوث بالتعاون مع البرنامج المشترك بين المنظمات بشأن
الإدارة السليمة للمواد الكيميائية



unitar

United Nations Institute for Training and Research

IOMC

INTER-ORGANIZATION PROGRAMME FOR THE SOUND MANAGEMENT OF CHEMICALS
A cooperative agreement among FAO, ILO, UNEP, UNIDO, UNITAR, WHO and OECD

لمحة عن الوثيقة

عملاً بالفقرة 28(د) من الإستراتيجية الجامعة للسياسات (OPS) المتعلقة بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (SAICM) التي تتناول عمل الأمانة وتدعو إلى "تيسير وضع ونشر مواد توجيهية لدعم تنفيذ النهج الاستراتيجي بواسطة أصحاب المصلحة"، أعدت هذه الوثيقة للمساعدة على وضع خطط لتنفيذ النهج الاستراتيجي على الأصعدة الوطنية والإقليمية والتنظيمية. وتولى صياغتها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث (UNITAR) وأمانة النهج الاستراتيجي بالتعاون مع البرنامج المشترك بين المنظمات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية (IOMC). ورفعت مشاريع الوثيقة الأولية للتعليق عليها إلى فريق العمل المعني بالمشروع التابع إلى معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث (بما في ذلك ممثلون عن المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW)، وأمانة اتفاقية بازل، وحكومتا سويسرا وألمانيا) في شباط/فبراير 2009، وإلى البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية في نيسان/أبريل 2009.

وعرض مشروع الوثيقة في الدورة الثانية للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية المنعقد في أيار/مايو 2009، لاستعراضها وإصدار التوصيات الممكنة لمواصلة تطويرها. وقد جاء في الفقرة 54 من التقرير الختامي للمؤتمر أنه [المؤتمر]:

"أحاط علماء بوثيقة التوجيه وطالب بقيام الأمانة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بمواصلة تطويرها بالتشاور مع أصحاب المصلحة الآخرين".

وفي أعقاب هذا المؤتمر، طُلب إلى أصحاب المصلحة التعليق على مشروع الوثيقة الذي وضع تحت تصرفهم على موقع أمانة النهج الاستراتيجي لمدة شهرين. وأُتيحت لهم أيضاً النسخة الحالية، "طبعة عام 2009" الخاصة بوضع خطط تنفيذ النهج الاستراتيجي، لاستعمالها طوعية. وأية تعليقات على مضمون الوثيقة والمبادئ التوجيهية الواردة فيها مرحب بها من أجل تحديثها ومواصلة تطويرها في الطبعة المقبلة.

تعرب أمانة النهج الاستراتيجي ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث عن امتنانها العميق لما قدمته وزارة البيئة وحفظ الطبيعة والسلامة النووية في ألمانيا الفيدرالية والحكومة السويسرية من إسهامات مالية من أجل إعداد هذه الوثيقة.

جدول المحتويات

01.....	عرض موجز.....
02.....	مسرد المصطلحات.....
05.....	الجزء ألف – المقدمة.....
05.....	(1) النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.....
06.....	(2) تطوير وتأسيس برنامج وطني متكامل للإدارة السليمة للمواد الكيميائية وتنفيذ النهج الاستراتيجي.....
07.....	(3) خطط تنفيذ النهج الاستراتيجي على الأصعدة الوطنية والإقليمية والتنظيمية.....
11.....	الجزء باء – المقترحات المتعلقة بوضع خطة لتنفيذ النهج الاستراتيجي.....
11.....	(4) وضع خطة تنفيذ النهج الاستراتيجي على الصعيد الوطني.....
11.....	(1-4) إقامة آلية التنسيق والاعتبارات التنظيمية.....
11.....	(1-1-4) تعزيز التنسيق والتعاون بين الوزارات.....
16.....	(2-1-4) المشاركة الفعلية لأصحاب المصلحة.....
18.....	(3-1-4) ضمان اهتمام أصحاب القرار ودعمهم.....
20.....	(2-4) تقييم البنى الأساسية والقدرات الوطنية.....
20.....	(1-2-4) إعداد/تحديث ملخص بيانات وطني.....
22.....	(2-2-4) إجراء تقييم للقدرات.....
23.....	(3-2-4) وضع الأولويات والتنسيق بينها.....
26.....	(3-4) وضع خطة تنفيذ النهج الاستراتيجي على الصعيد الوطني.....
26.....	(1-3-4) وضع خطط العمل.....
30.....	(2-3-4) إقامة الشراكات.....
32.....	(3-3-4) إحراز التأييد والمشاركة على المستوى الرفيع.....
33.....	(4-4) تنفيذ خطة النهج الاستراتيجي على الصعيد الوطني.....
33.....	(1-4-4) التوعية والاتصال.....

34.....	(2-4-4) تعبئة الموارد
39.....	(3-4-4) أنشطة التنفيذ والمراقبة والتقييم
43.....	(5) وضع خطة تنفيذ النهج الاستراتيجي على الصعيد الإقليمي
43.....	(1-5) آليات التنسيق والاعتبارات التنظيمية
46.....	(2-5) تقييم البنى الأساسية والقدرات
46.....	(3-5) وضع خطط النهج الاستراتيجي وتنفيذها على الصعيد الإقليمي
51.....	(6) وضع خطة تنفيذ النهج الاستراتيجي على مستوى المنظمات
52.....	(1-6) المنظمات الحكومية الدولية
54.....	(2-6) المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المهمة بالصالح العام
57.....	(3-6) الصناعات والقطاع الخاص
المرفق 1: جدول المحتويات الممكن إدراجها في خطة تنفيذ النهج الاستراتيجي على الصعيد الوطني	59.....
المرفق 2: وضع سياسات وطنية لإدارة المواد الكيميائية – اعتبارات رئيسية	61.....

عرض موجز

يعد النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية إطاراً للسياسات يرمي إلى تشجيع السلامة الكيميائية في مختلف أنحاء العالم. وقصد تفعيل هذا الإطار، يسعى النهج الاستراتيجي إلى وضع خطط تنفيذ وطنية وإقليمية، وخطط تنفيذ داخل المنظمات ومن طرف أصحاب المصلحة. ودعماً للفقرة 28(د) من الإستراتيجية الجامعة للسياسات المتعلقة بالنهج الاستراتيجي التي تتناول عمل الأمانة وتدعو إلى "تيسير وضع ونشر مواد توجيهية لدعم تنفيذ النهج الاستراتيجي بواسطة أصحاب المصلحة"، أعدت هذه الوثيقة بفضل أمانة النهج الاستراتيجي وبالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث بهدف المساعدة على وضع خطط لتنفيذ النهج الاستراتيجي على الأصعدة الوطنية والإقليمية والتنظيمية.

ويراعي النهج والأنشطة المقترحة في هذه الوثيقة التوجيهية أهمية اعتماد نهج متماسك ومتكامل مع الاستناد إلى الخبرة المكتسبة والدروس المستخلصة من الجهود الحثيثة المبذولة سلفاً تحقيقاً للإدارة السليمة للمواد الكيميائية. فلا يقصد به إملاء الأمور بل يمكن استخدامه بشكل كلي أو جزئي عندما ترى أية حكومة أو كيان إقليمي أو منظمة، أن من شأنه أن يسهم في إنجاح عملية وضع خطة التنفيذ إلى جانب المصادر المناسبة الأخرى المعتمدة (مثل الوثائق المكونة للنهج الاستراتيجي وغيرها من مواد التوجيه التي أتاحتها مجموعة كبيرة من المنظمات).

وإن كان هناك تشجيع على وضع خطط لتنفيذ النهج الاستراتيجي فإن العمل بها يبقى طوعية وليس مطلوباً بالضرورة في جميع الحالات. ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أنه ينبغي مراعاة الآليات المعمول بها على الصعيدين الوطني والإقليمي واستخدامها، كلما اقتضى الحال، عند وضع خطة التنفيذ وتحديد مضمونها (مثل اللجان الوطنية للسلامة الكيميائية أو المبادرات الإقليمية للصحة والبيئة). كما يمكن الاعتماد، في تحديد مضمون هذه الخطط، على الطائفة الكبيرة من الأدوات المستخدمة سلفاً مثل وثائق التخطيط الوطنية، وملخصات البيانات الوطنية لإدارة المواد الكيميائية، وخطط التنفيذ الوطنية لاتفاقية ستوكهولم، من بين أدوات أخرى.

وترسم هذه الوثيقة الخطوط العريضة لمختلف الأنشطة الممكنة وتعرض مقترحات عملية تساعد على اتخاذ تدابير ملموسة من أجل وضع خطط لتنفيذ النهج الاستراتيجي وتطبيقها. وتشمل المقترحات العامة التي يمكن أن تنطبق على خطط التنفيذ الوطنية والإقليمية والتنظيمية الخطوات التالية: تحديد آليات التنسيق والاعتبارات التنظيمية؛ وتقييم البنى الأساسية والقدرات؛ ووضع خطط العمل؛ ومعالجة المسائل المتعلقة بالتنفيذ. وتلحق بها أيضاً، حيثما أمكن، أمثلة ودراسة حالات قطرية لإلقاء الضوء على عناصر محددة. وهكذا، يبدأ الجزء التمهيدي من هذه الوثيقة بعرض لخطط التنفيذ على الصعيد الوطني، تليه تفاصيل إضافية خاصة بتنفيذ الخطط على الصعيد الإقليمي، ثم خطط التنفيذ التي يطلب إلى المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية والجهات الفاعلة الخاصة اعتمادها.

مسرد المصطلحات

AMCEN :	المؤتمر الأفريقي لوزراء البيئة
ASEAN :	رابطة أمم جنوب شرق آسيا
FAO :	منظمة الأغذية والزراعة
GEF :	مرفق البيئة العالمية
GHS :	النظام الموحد عالميا لتصنيف المواد الكيميائية ووضع البطاقات التعريفية عليها
GPA :	خطة العمل العالمية
ICCA :	المجلس الدولي للاتحادات الكيميائية
ICCM :	المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية
ICEM :	الاتحاد الدولي لنقابات عمال الصناعات الكيميائية والطاقة والمناجم والأعمال العامة
ICMM :	المجلس الدولي بشأن التعدين والمعادن
IHR :	اللوائح الصحية الدولية
ILO :	منظمة العمل الدولية
IOMC :	البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية
IPEN :	الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات العضوية الثابتة
IUPAC :	الاتحاد الدولي للكيمياء البحتة والتطبيقية
MDGs :	الأهداف الإنمائية للألفية
MEA :	اتفاق بيئي متعدد الأطراف
NGO :	منظمة غير حكومية
OAS :	منظمة الدول الأمريكية
OECD :	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
OPCW :	منظمة حظر الأسلحة الكيميائية
OPS :	الاستراتيجية الجامعة للسياسات

شبكة مكافحة مبيدات الآفات	: PAN
الملوثات العضوية الثابتة	: POPs
سجلات إطلاق ونقل الملوثات	: PRTR
برنامج البداية السريعة	: QSP
الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة	: QSPTF
النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية	: SAICM
جمعية علوم السموم البيئية والكيمياء البيئية	: SETAC
صلاحيات	: TOR
البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	: UNDP
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	: UNEP
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	: UNIDO
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث	: UNITAR
منظمة الصحة العالمية	: WHO
مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة	: WSSD

الجزء ألف – المقدمة

1) النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

صار إنتاج المواد الكيميائية من أكبر القطاعات الاقتصادية وأكثرها رواجاً في العالم نظراً إلى انتشار استعمالها في كل القطاعات الصناعية واعتماد المجتمع المعاصر عليها في كل عمليات التصنيع تقريباً. ومع ذلك، بات من الضروري إحلال التوازن بين التسليم بالدور الأساسي الذي تؤديه هذه المواد وإسهامها في ترقية مستوى المعيشة، والإقرار بآثارها الكامنة المضرّة بالبيئة وصحة البشر. وبحكم تنوع تلك الآثار وما يمكن أن يتمخض عنها، أصبحت الإدارة السليمة للمواد الكيميائية مسألة رئيسية شاملة بالنسبة إلى التنمية المستدامة.

ويشكل النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (النهج الاستراتيجي) إطاراً للسياسات اعتمده المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الأولى المعقودة في دبي بالإمارات المتحدة يوم 6 شباط/فبراير 2006 بهدف ترويج السلامة الكيميائية في مختلف أنحاء العالم. ويتكون هذا النهج من إعلان دبي، الذي يجسد الالتزام السياسي رفيع المستوى بالنهج الاستراتيجي، والإستراتيجية الجامعة للسياسات، التي تحدد نطاق النهج الاستراتيجي، والاحتياجات، والأهداف، والاعتبارات المالية، والمبادئ والنهج الرئيسية، وترتيبات التنفيذ والاستعراض. وتندرج أهداف النهج الاستراتيجي ضمن خمسة مجالات هي:

- الحد من المخاطر
- المعارف والمعلومات
- أسلوب الإدارة
- بناء القدرات والتعاون التقني
- الاتجار الدولي غير المشروع

وألحقت إلى الإعلان والإستراتيجية الجامعة للسياسات اللذين اعتمدا في المؤتمر الدولي، خطة عمل عالمية كأداة عمل ووثيقة توجيهية يسترشد بها في دعم تنفيذ النهج الاستراتيجي وغيره من الصكوك والمبادرات. وتتطوي هذه الخطة حالياً على 273 نشاطاً طلب إلى أصحاب المصلحة تنفيذها على النحو المناسب ووفقاً لإمكانيات التطبيق¹.

ويعد النهج الاستراتيجي مبادرة مميزة في التعاون الدولي الرامي إلى حماية صحة البشر والبيئة. وقد أيد رؤساء الدول والحكومات إنشاءه في قمة جوهانسبرج عام 2002 (مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة) وقمة نيويورك عام 2005 (القمة العالمية). واعتمد المؤتمر الدولي لعام 2006 هذا النهج في أعقاب عملية تشاورية جمعت ممثلين عن الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني من جميع القطاعات المعنية، بما فيها قطاعات الزراعة والبيئة والصحة والصناعة والعمل².

ويقود النهج الاستراتيجي في صميم إطاره للسياسات الجهود نحو تحقيق غاية خطة جوهانسبرج للتنفيذ التي ترمي، بحلول عام 2020، إلى إنتاج المواد الكيميائية واستخدامها بأساليب تؤدي إلى

¹ يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات المتعلقة بالنهج الاستراتيجي، بما فيها النصوص الكاملة، على موقع أمانة النهج الاستراتيجي على العنوان التالي: www.saicm.org

² منذ ذلك الحين، تم الاعتراف رسمياً بالنهج الاستراتيجي أو تأييده من طرف عدد من الهيئات الإدارية للمنظمات الحكومية الدولية ورؤساء الدول والحكومات، والمنتديات الوزارية. ويتضمن القسم 5 والقسم 6 إشارة محددة إلى التأييد الذي حظي به النهج الاستراتيجي من هيئات ومنظمات إقليمية ودولية.

التخفيف من حدة آثارها البالغة الضرر بالبيئة وصحة البشر. وأعلن المشاركون في الدورة الأولى للمؤتمر الدولي لعام 2006 التزامهم الراسخ بالنهج الاستراتيجي وتنفيذه، وتعهدوا بالعمل بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة في سبيل تحقيق السلامة الكيميائية، والمساهمة من خلال ذلك في مكافحة الفقر وحماية الفئات المستضعفة والنهوض بالصحة العامة وأمن البشر.

(2) تطوير وتأسيس برنامج وطني متكامل للإدارة السليمة للمواد الكيميائية وتنفيذ النهج الاستراتيجي

شكلت مسألة إنشاء نهج متكامل ومنسق لإدارة المواد الكيميائية على الصعيد الوطني إحدى الغايات الرئيسية للنهج الاستراتيجي. فقد أشارت الإستراتيجية الجامعة للسياسات في الفقرة 16(ب)، إلى أن من بين أهدافها "تشجيع الإدارة السليمة للمواد الكيميائية داخل كل قطاع ذي صلة وفي البرامج المتكاملة من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية عبر جميع القطاعات". وتضمنت خطة العمل العالمية كأحد مجالات العمل "تنفيذ برامج وطنية متكاملة من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بطريقة مرنة على المستوى الوطني". وضمن مجال العمل هذا، تقترح خطة العمل العالمية في إطار النشاط 166 بالتحديد ما يلي:

"في ما يتعلق بتنفيذ البرامج الوطنية: وضع مواجيز بيانات شاملة؛ وإنشاء آلية تنسيق رسمية مشتركة بين الوزارات ومتعدد أصحاب المصلحة بشأن قضايا إدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك تنسيق أوضاع الحكومات الوطنية ومتعدد أصحاب المصلحة في الاجتماعات الدولية؛ ووضع سياسة وطنية للسلامة الكيميائية تحدد الأهداف والنقاط الإستراتيجية نحو الوصول إلى هدف قمة جوهانسبرج لعام 2020؛ ووضع نظم وطنية لتبادل المعلومات الخاصة بالسلامة الكيميائية؛ ووضع استراتيجيات وطنية لتعبئة الموارد الوطنية والخارجية لزيادة أهمية إدارة المواد الكيميائية داخل الأطر الوطنية للتنمية المستدامة؛ ووضع سياسات للمشاركة النظامية لأصحاب المصلحة، مع استحضار أوجه التوافق من المبادرات ذات الصلة بشأن إدارة المواد الكيميائية".

لذلك اقتضى وضع نهج متكامل للإدارة السليمة للمواد الكيميائية وتنفيذ النهج الاستراتيجي بذل الجهود الكفيلة بتعزيز التنسيق، وبالتالي ضمان تكامل إسهامات مختلف الجهات الفاعلة المعنية في ما يتعلق بالأنشطة المتنوعة المنجزة³. فضمن الإطار المتكامل في السياق الوطني مثلاً، تستمر وزارات الزراعة والبيئة والصحة والصناعة والعمل والعلوم والتكنولوجيا والتجارة والنقل والسلطات الجمركية وغيرها، في أداء المهام القطاعية المنوطة بها لكن تنسق الجهود في ما بينها إلى حد معقول يسمح بتفادي تضارب السياسات وتكون الثغرات وازدواجية العمل التي لا داعي لها. ويعني النهج المتكامل أيضاً إشراك وزارات المالية، والشؤون الخارجية، والعدل أو الشؤون القانونية، والتخطيط، وغيرها من الوزارات، في سبيل دمج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في التخطيط الإنمائي ("عملية تعميم"). وقد يبدو، من منظور الدوائر النظامية والجهات الأخرى خارج الحكومة، أن عملية التنسيق تؤدي إلى تبسيط النظام وترشيده بصورة أكبر.

³ بدأت الجهود الرامية إلى وضع نهج وطنية متكاملة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية حتى قبل اعتماد النهج الاستراتيجي. فعلى سبيل المثال، شرع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث والبرنامج المشترك بين المنظمات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في تنفيذ مشاريع مخصصة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، بدعم من الحكومة السويسرية، في أحد عشر بلداً منذ عام 1996. ومنذ أن اعتمد المؤتمر الدولي النهج الاستراتيجي في دورته الأولى عام 2006، شهدت خمسة بلدان تنفيذ مشاريع نموذجية وبرنامج وطني متكامل من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، مع التركيز على المسائل المتعلقة بأسلوب الإدارة ومشاركة أصحاب المصلحة وإنشاء الشراكات من أجل دعم تنفيذ النهج الاستراتيجي على الصعيد الوطني. كما يجري تنفيذ مشاريع أخرى تنطوي على عناصر النهج المتكامل في إطار برنامج البداية السريعة وصندوقه الاستثماري. ويمكن الإطلاع على مزيد من المعلومات على الموقع التالي: www.unitar.org/cwm/inp

كما يساعد التعامل مع إدارة المواد الكيميائية من منظور شامل على الترويج من أجل أن تُؤخذ في الاعتبار المخاطر المحتملة على الصحة والبيئة في مختلف مراحل دورة حياة المواد والتدابير المناسبة المتخذة من أجل إدارة تلك المخاطر والحد منها. ويسمح هذا النهج أيضا بعرض مسائل أو عناصر من إحدى مراحل دورة الحياة التي تكون قد "أفلتت" من البرامج الجارية في الوزارات أوفرادى الوكالات. ولا تزال بلدان عدة تبذل "المزيد من الجهود" من أجل مواجهة التحدي الذي يطرحه إنشاء إطار متماسك ومتكامل لإدارة المواد الكيميائية يتفق وسياسات التنمية الوطنية ويلبي الاحتياجات المحلية بفعالية.

كما يتيح تنفيذ النهج الاستراتيجي في إطار نهج متكامل فرصة سانحة لتيسير الجهود المبذولة على الصعيد الوطني في ما يخص الاتفاقات الدولية. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي التنسيق بين نقاط الاتصال الوطنية المعنية بالاتفاقات الدولية والأنشطة المرتبطة بها إلى تيسير عملية تحديد المتطلبات الوطنية المشتركة بناء على تلك الاتفاقات، والتي قد تشمل: تبادل المعلومات ونشرها، وتقييم المخاطر، واتخاذ القرارات بشأن إدارة المخاطر، وبرامج التعليم والتدريب، وتحليل المواد الكيميائية ومراقبتها، ومراقبة الواردات والصادرات.

وقد يؤدي تطبيق نهج متكامل لإدارة المواد الكيميائية في إطار النهج الاستراتيجي إلى توفير طائفة كبيرة من الفوائد التي تتراوح بين تبسيط الإجراءات الإدارية والإسهام في سلامة صحة المجتمع. وتتمثل بعض تلك الفوائد على الصعيد الوطني في ما يلي:

- الفوائد الإدارية مثل تقليل حالات تداخل الأنشطة والفروق بين السياسات والبرامج على مستوى الوكالات والبرامج؛
- الفوائد المتعلقة بالتواصل بما فيها تحسين تبادل المعلومات ضمن مكونات الأطراف المعنية وفي ما بينها وزيادة التوعية على مستوى الجمهور العام؛
- ضمان اللجوء إلى إدارة المواد الكيميائية في جميع مراحل دورة الحياة من أجل تقادي تنقل المشاكل التي تسببها المواد الكيميائية ببساطة من وسط إلى آخر، وبالتالي تعزيز حماية صحة البشر والبيئة؛
- الإسهام في تحقيق السلامة الكيميائية والمساعدة بالتالي على محاربة الفقر، وحماية الفئات المستضعفة وحقوق الإنسان، والنهوض بالصحة العامة وأمن البشر.

3) خطط تنفيذ النهج الاستراتيجي على الأصعدة الوطنية والإقليمية والتنظيمية

طلب إلى كل أصحاب المصلحة اتخاذ التدابير المناسبة لتحقيق الأهداف المحددة كجزء من الجهود الجماعية المبذولة من أجل التنفيذ السريع للنهج الاستراتيجي. واقترحت الإستراتيجية الجامعة للسياسات بالتحديد في فقرتها 22 ما يلي:

"ينبغي أن يبدأ تنفيذ النهج الاستراتيجي بمرحلة تمكينية لبناء القدرة اللازمة، بحسب الاقتضاء، لوضع خطة وطنية لتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية بمشاركة من أصحاب المصلحة وثيقي الصلة، مع الأخذ في الاعتبار، حسبما يقتضيه الأمر، بالعناصر القائمة مثل التشريعات، وملخصات البيانات القطرية، وخطط العمل، ومبادرات أصحاب المصلحة، والثغرات، والأولويات، والحاجات والظروف. ويجوز وضع خطط إقليمية لتنفيذ النهج الاستراتيجي، حسبما يقتضيه الأمر، بشكل مماثل. وينبغي أن تركز مراحل التنفيذ اللاحقة على تنفيذ خطط عمل محددة. وفي المقابل، تستحث المنظمات الحكومية الدولية، والمؤسسات المالية الدولية، والفعاليات الخاصة على دعم هذه الأنشطة

والنظر في وضع خطط عملها على النحو الملائم. وينبغي السعي إلى إقامة شراكات فيما بين أصحاب المصلحة لدعم التنفيذ".

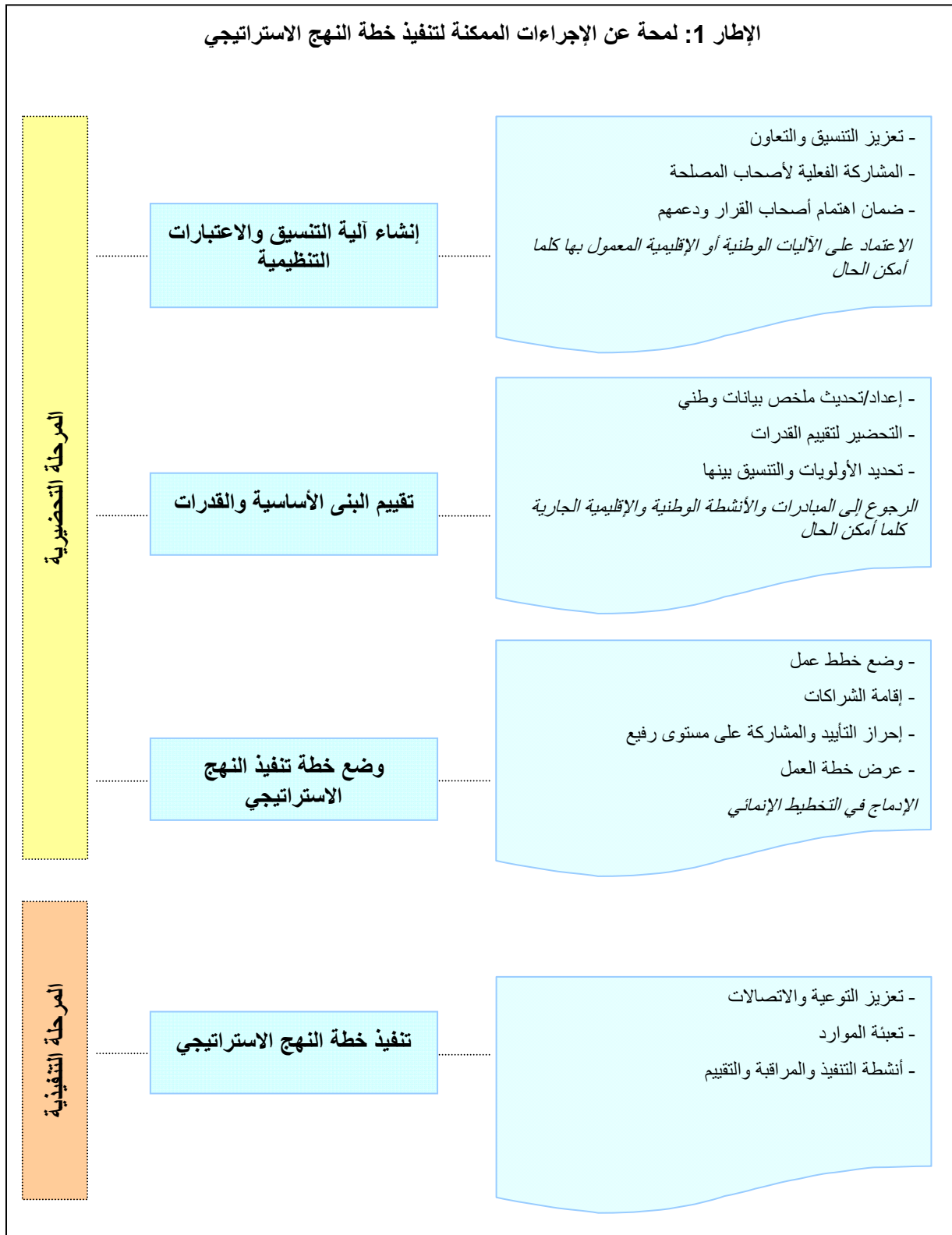
وتنص الفقرة (2) من القرار 1/1 الذي اعتمدته المؤتمر الدولي بشأن ترتيبات التنفيذ، بالإضافة إلى ذلك، على أن المؤتمر "يشجع الحكومات على أن تركز أعمالها الأولية المتعلقة بالتنفيذ على تلك الأنشطة التي من شأنها أن تيسر البدء السريع في الجهود الرامية إلى تحقيق غايات وأهداف خطة تنفيذ جوهانسبرج 2020 المبينة في النهج الاستراتيجي، وذلك مثلاً من خلال الاستمرار في تيسير تنفيذ أولويات الإدارة الدولية للمواد الكيميائية ومراعاة ما يلزم من جهود إضافية لوضع خطة تنفيذ وطنية للنهج الاستراتيجي، وبناء القدرات والترتيبات المؤسسية المناسبة، مع الأخذ في الاعتبار، حسبما يتناسب، الأولويات والعناصر القائمة حالياً".

وتستعمل خطط التنفيذ كأداة لتلبية احتياجات كل واحد من أصحاب المصلحة سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو الإقليمي أو التنظيمي. كما أن للتفاعلات بين مختلف المستويات أهميتها بالنسبة إلى عملية التنفيذ كاملة. وعملية التنفيذ مهمة أيضاً بطبيعة الحال على الأمدن القصير (مثل معالجة مشكلة عاجلة) والطويل (كإقامة شبكة داعمة ومنسقة من المشاركين المتفانين يمكن أن تخضع لتغييرات معينة مع مرور الوقت).

وإن كان هناك تشجيع على وضع خطط لتنفيذ النهج الاستراتيجي فإن العمل بها يبقى طوعية وليس مطلوباً بالضرورة في جميع الحالات. ومن المهم الإشارة أيضاً إلى أن تلك الخطط تعتمد على طائفة كبيرة من أدوات مماثلة سابقة مثل: وثائق التخطيط الوطنية الأخرى، وملخصات البيانات الوطنية وخطط التنفيذ الوطنية لاتفاقية ستوكهولم. وليس الغرض من وضع خطط لتنفيذ النهج الاستراتيجي أن تكون نسخة مكررة للجهود الجارية وإنما من أجل الاعتماد عليها وتقديم إطار يسمح باستخدام الأدوات والوسائل بصورة شاملة. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه ينبغي مراعاة الآليات المعمول بها على الصعيدين الوطني والإقليمي (مثل اللجان الوطنية للسلامة الكيميائية) والمبادرات الإقليمية للصحة والبيئة، واستخدامها كلما اقتضى الحال، في عملية وضع خطة التنفيذ وتحديد مضمونها. وتوجد أيضاً مجموعة كبيرة من المواد التوجيهية التي تتيحها مصادر مختلفة بشأن وضع الخطط والمجالات المعنية الأخرى المتعلقة مثلاً بالتنسيق، ومشاركة أصحاب المصلحة، وإعداد ملخصات البيانات الوطنية، وتقييم القدرات، وتحديد الأولويات، وتعزيز التوعية.

وبعد هذا العرض التمهيدي العام للمسائل، يقدم الجزء باء من الوثيقة مجموعة من الأنشطة وي طرح مقترحات عملية لاتخاذ الإجراءات الملموسة اللازمة لوضع خطة خاصة بتنفيذ النهج الاستراتيجي وتنفيذها على أرض الواقع. ويتناول الجزء باء أولاً خطط التنفيذ الوطنية (في القسم 4) تتبعها تفاصيل إضافية عن خطط التنفيذ الإقليمية والتنظيمية (في القسمين 5 و 6 على التوالي).

الإطار 1: لمحة عن الإجراءات الممكنة لتنفيذ خطة النهج الاستراتيجي



الإطار 2: نقاط الاتصال الخاصة بالنهج الاستراتيجي

نقاط الاتصال الوطنية

تنص الإستراتيجية الجامعة للسياسات المتعلقة بالنهج الاستراتيجي في الفقرة 23 على أنه:

"ينبغي لكل حكومة، بغية مؤازرة النهج المتكامل لإدارة المواد الكيميائية، أن تنشئ ترتيبات لتنفيذ النهج الاستراتيجي على أساس مشترك بين الوزارات ومشارك بين المؤسسات بحيث تمثل جميع مصالح الوزارات وأصحاب المصلحة المعنيين على الصعيد الوطني وتعالج جميع المجالات الجوهرية الوثيقة الصلة. وينبغي لكل حكومة، بغية تيسير الاتصالات، وطنياً ودولياً، أن تحدد حلقة اتصال وطنية للنهج الاستراتيجي للعمل كموصل فعال للاتصالات بشأن الأمور المتعلقة بالنهج الاستراتيجي، بما في ذلك توجيه الدعوات للمشاركة في الاجتماعات ونشر المعلومات. وينبغي أن تكون حلقات الاتصال الوطنية للنهج الاستراتيجي ممثلة للترتيبات القطرية المشتركة بين الوزارات أو المشتركة بين المؤسسات، حيثما تكون تلك الترتيبات قائمة".

وهكذا دعت أمانة النهج الاستراتيجي الحكومات، عبر وزاراتها للشؤون الخارجية، إلى تعيين نقطة اتصال وطنية. وبحلول أيلول/سبتمبر 2009، كان عدد نقاط الاتصال المعيّنة على الصعيد الوطني قد بلغ 164 نقطة اتصال.

نقاط الاتصال الإقليمية

أوصى المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في قراره (1) المتعلق بترتيبات التنفيذ بأن:

"يتم النهوض بالعمل فيما بين الدورات من خلال عدة أمور من بينها عقد اجتماعات إقليمية وتعيين نقاط اتصال إقليمية للنهج الاستراتيجي ونقل التفاصيل المتعلقة بنقاط الاتصال تلك إلى أمانة النهج الاستراتيجي".

وفي أعقاب الدورة الأولى للمؤتمر، تم تعيين خمس نقاط اتصال إقليمية بعد عملية تشاورية تولت تنسيقها الحكومات التي كان ممثلوها يعملون في مكتب اللجنة التحضيرية للنهج الاستراتيجي ومكتب المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية.

نقاط الاتصال الخاصة بالمنظمات غير الحكومية

طلب المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في قراره (1) المتعلق بترتيبات التنفيذ إلى:

"المشاركين من المنظمات غير الحكومية بأن يقوموا بتعيين نقاط اتصال للنهج الاستراتيجي ونقل التفاصيل المتعلقة بنقاط الاتصال تلك إلى أمانة النهج الاستراتيجي".

وهكذا، دعت أمانة النهج الاستراتيجي المشاركين في المؤتمر الدولي من المنظمات غير الحكومية إلى إجراء المشاورات اللازمة لتعيين نقاط الاتصال التابعة لها. وبحلول أيلول/سبتمبر 2009، كان عدد نقاط الاتصال التي تم تعيينها على مستوى المنظمات غير الحكومية قد وصل إلى 62 نقطة اتصال.

نقاط الاتصال خاصة بالمنظمات الحكومية الدولية

وافقت لجنة التنسيق بين المنظمات للبرنامج المشترك بين المنظمات الدولية المعنية بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية، في اجتماعها الخامس والعشرين المعقود في جنيف يومي 20 و21 نيسان/أبريل 2006، على أهمية تعيين نقاط اتصال للنهج الاستراتيجي من أجل تيسير التواصل مع أمانة النهج الاستراتيجي وتقديم طلبات المساعدة في عملية التنفيذ. وفتح المجال إلى منظمات أخرى لتعيين نقاط اتصال إذا رغبت في ذلك. وبذلك قامت 12 منظمة حكومية دولية إلى هذا التاريخ بتعيين نقاط اتصال خاصة بالنهج الاستراتيجي.

يمكن الحصول على مزيد من المعلومات عن نقاط الاتصال للنهج الاستراتيجي على العنوان التالي:

<http://www.saicm.org/index.php?ql=fc&pageid=6>

الجزء باء – المقترحات المتعلقة بوضع خطة لتنفيذ النهج الاستراتيجي

يتضمن الجزء الباء من هذه الوثيقة التوجيهية المقترحات المتعلقة بوضع خطط تنفيذ النهج الاستراتيجي على الأصعدة الوطنية والإقليمية والتنظيمية. ورغم أن قدراً كبيراً من التفاصيل الدقيقة يخص عملية التنفيذ على الصعيد الوطني، فإن الكثير من التدابير والأنشطة المقترحة تنطبق أيضاً على خطط التنفيذ الإقليمية والتنظيمية. ومع ذلك، أضيفت تفاصيل أخرى تتعلق بخطة تنفيذ النهج الاستراتيجي على الصعيدين الإقليمي والتنظيمي (في القسمين 5 و 6 على التوالي).

4) وضع خطة تنفيذ النهج الاستراتيجي على الصعيد الوطني

يعالج هذا القسم في الأول عدداً من الاعتبارات التنظيمية لوضع خطة تنفيذ على الصعيد الوطني (والإدارة السليمة للمواد الكيميائية بصورة عامة)، مثل التنسيق والتعاون بين الوزارات، والمشاركة الفعلية لأصحاب المصالح، وضمان اهتمام أصحاب القرار ودعمهم. ثم يناقش عملية تقييم البنى الأساسية والقدرات الوطنية في تنفيذ النهج الاستراتيجي. ويليه عرض للإجراءات التدريجية المقترحة لوضع خطة التنفيذ على الصعيد الوطني. ويتناول في الأخير المسائل المرتبطة بتنفيذ الخطة⁴.

1-4 إقامة آلية التنسيق والاعتبارات التنظيمية

قد توجد في بعض الحالات آليات تنسيق وطنية تطبق في مجال إدارة المواد الكيميائية وبالتالي يمكن إدراج المسائل المتعلقة بالنهج الاستراتيجي ضمن مهام تلك الآليات المعمول بها. وقد تبتغي البلدان التي ليس لديها آلية تنسيق وطنية لإدارة المواد الكيميائية أن تنظر في إقامة آلية تنسيق كجزء من أنشطة النهج الاستراتيجي، بما في ذلك وضع خطة تنفيذ وطنية. وسعيًا إلى ضمان التنسيق على مستوى النهج، يمكن أيضاً ربط أو دمج أنشطة تنفيذ النهج الاستراتيجي في إجراءات إدارة المواد الكيميائية المعمول بها أو أطر أخرى أوسع نطاقاً قد تكون سارية على الصعيد الوطني (مثل الإجراءات الوطنية الجارية بشأن قضايا بيئية وصحية عامة).

1-1-4 تعزيز التنسيق والتعاون بين الوزارات

الوزارات المعنية بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية

إدارة المواد الكيميائية مجال متنوع يشمل قضايا الصحة العامة وحماية البيئة والاقتصاد والصناعة والزراعة وحماية العمال والعلاقات الدولية والتجارة. وبالإضافة إلى الوزارات المختصة أو التي لها دور في إدارة المواد الكيميائية (مثل وزارات الزراعة والبيئة والصحة والعمل) قد يكون للكيانات الحكومية الأخرى (مثل الوكالات أو المجالس المركزية) مصلحة في هذا المجال، بما فيها الهيئات المسؤولة عن وضع وتنفيذ النصوص القانونية، واللوائح، والسياسات، والأنشطة المتصلة بإدارة المواد الكيميائية طوال دورة حياتها، و/أو الجوانب المتعلقة بمنع التلوث ومكافحته.

⁴ تشكل الوثيقة تحت عنوان "التنفيذ الوطني للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية إزاء المواد الكيميائية: دليل الموارد والإرشادات ومواد التدريب الصادر عن المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك" مصدر عام لمزيد من التفاصيل عن المواد التوجيهية والتدريبية المتاحة بشأن النهج الاستراتيجي والمواضيع المتصلة بإدارة المواد الكيميائية التي يمكن الاستفادة منها في هذه المرحلة. ويمكن الاطلاع عليها على العنوان التالي: www.who.int/iomc/saicm/en/index.html

الإطار 3: تعزيز التنسيق بين الوزارات – النهج المتبع في باناما

تنص الفقرة (23) من الإستراتيجية الجامعة للسياسات المتعلقة بالنهج الاستراتيجي على أنه:

"ينبغي لكل حكومة، بغية موازنة النهج المتكامل لإدارة المواد الكيميائية، أن تنشئ ترتيبات لتنفيذ النهج الاستراتيجي على أساس مشترك بين الوزارات ومشارك بين المؤسسات بحيث تمثل جميع مصالح الوزارات وأصحاب المصلحة المعنيين على الصعيد الوطني وتعالج جميع المجالات الجوهرية الوثيقة الصلة".

وشكلت باناما في إطار مشروعها النموذجي لتنفيذ النهج الاستراتيجي بشأن "تعزيز أسلوب الإدارة ومشاركة المجتمع المدني والشراكات ضمن برنامج وطني متكامل لإدارة المواد الكيميائية والنفايات" (2006-2009)، لجنة توجيهية بين الوزارات كآلية تنسيق أولية بين المؤسسات الحكومية. ومن المتوقع أن يتخذ هذا الجهاز طابعاً رسمياً بموجب مرسوم تنفيذه لعام 2009 تتمخض عنه "الجنة التنسيق بين الوزارات" كآلية تجري فيها مناقشة كل القرارات المتعلقة بإدارة المواد الكيميائية في البلاد وتتفق بشأنها كل الوزارات والوكالات المعنية. وستنتج اللجنة أيضاً منتدى لتبادل مختلف وجهات النظر والمعارف التقنية الخاصة بإدارة المواد الكيميائية. وستضطلع لجنة التنسيق ضمن التزاماتها المحددة بما يلي: تعزيز الآليات التنظيمية لإدارة المواد الكيميائية ومناقشتها، وتحديد الأولويات الوطنية المتعلقة بإدارة المواد الكيميائية بانتظام، وتعيين الموارد المساعدة على تنفيذ برامج التوعية والتدريب، وغير ذلك. ومن المقرر أن تنظم اللجنة اجتماعاتها مرة كل شهرين.

ويكون النهج المتكامل للإدارة السليمة للمواد الكيميائية معقداً نظراً إلى تعدد الوزارات التي تشارك غالباً في مراقبة المواد الكيميائية على مختلف مراحل دورة حياتها. بالإضافة إلى أن عناصر أخرى مثل الاستجابة في حالات الطوارئ، تكون موزعة على وزارات ووكالات مختلفة. وبالتالي قد يكون إسناد المسؤوليات متفاوتاً بين البلدان. وربما استعملت البلدان أسماء مختلفة للإشارة إلى وزاراتها/وكالاتها. وتكون في معظم الحالات كالآتي:

- تعنى وزارات الزراعة في العموم باستعمال المواد الكيميائية الزراعية من أجل ضمان الإمدادات الغذائية

- تكون السلطات الجمركية عموماً مسؤولة عن التأكد من عدم دخول المواد الكيميائية إلى البلد أو الخروج منها بشكل يتعارض مع اللوائح الحكومية والتعريفات والرسوم

- تكون وزارات الدفاع (المدني) أو وزارات الداخلية غالباً مسؤولة عن توفير الخدمات العاجلة مثل إطفاء الحرائق والاستجابة في حالات الطوارئ المتعلقة بالمواد الكيميائية، وخدمات الشرطة لتوفير الحماية وإنفاذ القانون في الحالات التي قد تشمل المواد الكيميائية

- يمكن أن تؤدي وزارات التعليم دوراً مهماً في أنشطة التوعية والترويج والتدريب في ما يتعلق بالسلامة الكيميائية، من خلال نظام التعليم الرسمي، أي في المستويين الابتدائي والثانوي، وكذلك على مستوى الجامعات ومؤسسات التعليم العالي

- تهتم وزارات البيئة عموماً بالآثار المباشرة وغير المباشرة المترتبة على إطلاق المواد الكيميائية في البيئة مثل الانبعاثات والنفايات المعلقة في الهواء والماء والأرض

- تؤدي وزارات المالية دوراً محورياً في تخصيص الموارد المالية للأنشطة المتعلقة بالمواد الكيميائية

- تتولى وزارات الشؤون الخارجية غالبا تنسيق كل جوانب إدارة المواد الكيميائية على الصعيد الدولي مثل المشاركة في الاتفاقات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بهذا المجال

- تكون وزارات الصحة مسؤولة عن النظم الكفيلة بضمان خدمات عالية الجودة في مجال الصحة العامة وتعنى بسلامة المواد الكيميائية التي يتعرض لها الجمهور (بما في ذلك حالات الطوارئ) وآثارها على الأمدين القصير والطويل وعلى الفئات المستضعفة من السكان بوجه خاص

- تعنى وزارات الصناعة غالبا بإنتاج المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية وإدراج تكنولوجيا الإنتاج النظيفة

- تعنى وزارات العدل أو الشؤون القانونية عموما بوضع القوانين واللوائح وإنفاذها (بما في ذلك نشر وتوزيع القوانين واللوائح وغيرها من الوثائق الصادرة عن الحكومة التي يمكنها أن تساهم أيضا في توعية الجمهور العام)، وكثيرا ما تعالج المسائل ذات الصلة بحصول الجمهور على المعلومات، وحماية المعلومات التجارية السرية، والقضايا الجنائية وتلك المتصلة بالطب الشرعي، والحوادث/الأحداث/الإرهاب

- تعنى وزارات العمل عموما بمسائل الصحة والسلامة المهنيين ذات الصلة باستعمال المواد الكيميائية وتداولها في مكان العمل

- تهتم وزارات التخطيط أساسا بالتخطيط الاقتصادي (استخدام الأراضي/التنمية الإقليمية). وقد تعنى هذه الوزارة في الكثير من الأحيان بتوفير المساعدة الإنمائية أو الإفادة منها والتي قد تشمل استخدام المواد الكيميائية في الزراعة، أو المساعدة التقنية أو المالية لتطوير الصناعات الكيميائية، أو المساعدة التقنية لإدارة المواد الكيميائية

- تؤدي وزارات العلوم والتكنولوجيا دورا مهما في تقرير التوجه المتبع في المستقبل وتخصيص الموارد الموجهة للبحوث واتخاذ الإجراءات بشأن المواد الكيميائية على الأقل بطريقة غير مباشرة

- تكون وزارات التجارة عموما مسؤولة عن تنظيم استيراد المواد الكيميائية وتصديرها وكثيرا ما تعود لها السلطة في إصدار التراخيص التجارية المناسبة

- تعنى وزارات النقل عموما بنقل المواد الكيميائية وتخزينها بشكل آمن خلال مرحلة التوزيع

- قد يكون للسلطات المحلية دورا مهما في إدارة المواد الكيميائية وقد تكون على الصعيد الوطني تحت إشراف سلطة وزارية تتولى تنسيق شؤون الحكومة المحلية

- تعنى مكاتب الطباعة/النشر الحكومية بنشر القوانين واللوائح وغيرها من الوثائق الصادرة عن الحكومة وتوزيعها، ويمكن أن تكون وسيلة مهمة على الصعيد المحلي لبث المعرفة والوعي بالسلامة الكيميائية في الحملات العامة

الفوائد والتحديات والفرص في مجال التنسيق والتعاون

تعمل الجهات الحكومية الفاعلة المشاركة في إدارة المواد الكيميائية عادة من منطلق قطاعي (بموجب تشريعات خاصة بها ومستقلة مثلاً) وبالتالي قد تكون غير متعودّة على التعاطي مع المعلومات وتبادلها. وربما لا ترى أجهزة حكومية أخرى تشارك بشكل أقل مباشرة في الأنشطة المتعلقة بالمواد الكيميائية رابطاً واضحاً بين أنشطتها والإدارة السليمة للمواد الكيميائية التي قد تعتبر إلى حد بعيد مجال عمل السلطات المعنية بالبيئة والصحة. وثمة أيضاً مستويات مختلفة من الحكومة، حكومة فدرالية أو إقليمية أو محلية مثلاً، التي تتقاسم عادة المسؤوليات عن تنفيذ برامج إدارة المواد الكيميائية والقوانين والسياسات (رغم أنه لا يوجد أي تعاون رسمي في أغلب الأحيان). والواقع أن قسماً كبيراً من التنفيذ الفعلي للبرامج ذات الصلة وإنفاذ القوانين المتعلقة بالمواد الكيميائية ينجز في بعض البلدان على الصعيد المحلي.

والتنسيق الفعلي بين جميع الذين لهم مسؤولية أو مصلحة في ما يتصل بالمواد الكيميائية يعني أن كل طرف معني مطلع على أنشطة الطرف الآخر وأوليّاته ومواقفه ودوافعه الرئيسية في مجال المواد الكيميائية. وتشير المقترحات فضلاً عن ذلك أن كل أصحاب المصلحة يستخدمون تلك المعلومات لاتخاذ قرارات أكثر إستراتيجية وأفضل نوعية بشأن مسائل المواد الكيميائية.

وانطلاقاً من تجارب البلدان والمناقشات الدولية، تحددت مجموعة من الفوائد المترتبة على التنسيق بين الوزارات، يُذكر منها:

- تحديد مواقف مشتركة إزاء القضايا وتعزيزها؛
- خلق روح التآزر - يمكن العمل بالتعاون وليس في إطار منعزل، بما يؤدي إلى زيادة الفوائد لكلا الطرفين أو لكل الأطراف على اختلافها؛
- تقادي ازدواجية الجهود، كلما أمكن ذلك، لتحرير الموارد الشحيحة ومعالجة المسائل الأخرى ذات الأولوية؛
- تحديد الثغرات في مجال إدارة المواد الكيميائية؛
- زيادة فهم المسائل المتباينة وبالتالي تخفيض احتمال وقوع سوء الفهم

وقد تشمل التحديات المطروحة أمام التنسيق السليم بين الوزارات وداخل كل منها ما يلي:

- تعارض الولايات أو تنافسها
- سوء الاتصالات بين الوزارات وداخل كل منها
- الثغرات على مستوى الخبرة
- نقص الموارد
- اختلاف الأولويات المحددة في ما يتعلق بالمواد الكيميائية داخل وزارة أو وزارات معينة أو في ما بينها

ومعظم البلدان التي حاولت أن تعالج تلك المسائل، إن لم تكن جميعها، اعترفت بالفوائد المترتبة على "منتديات" أصحاب المصلحة المتعددين لمعالجة مسائل إدارة المواد الكيميائية محلياً وبطريقة متكاملة ومنسقة. وغالباً ما تكون لتلك المنتديات علاقة محددة مع لجان قائمة سلفاً، مثل اللجنة المعنية بتسجيل مبيدات الآفات، أو اللجنة المعنية بصياغة السياسات، أو فريق العمل المعني باتخاذ القرارات المتصلة بالإدارة السليمة بيئياً. وبالنسبة إلى غالبية المسائل (باستثناء السياسات التي توضع على مستوى الحكومة وفقاً لعملية متفق عليها مثلاً)، تحتفظ كل لجنة عادة

بولايتها الخاصة وسلطتها في اتخاذ القرارات، مساهمة في تكامل "الشبكة" كلية وإضافة قيمة أخرى لعملها الخاص.

ويمكن تصور مستويات مختلفة من الإجراءات الرسمية التي تقوم عليها تلك الشبكة، وذلك حسب احتياجات البلدان وتقضياتها. وقد يؤدي إضفاء الطابع الرسمي للجهود الوطنية في هذا الصدد، من خلال إصدار مرسوم أو قانون مثلاً، إلى زيادة فعالية الشبكة. وربما ساعد المرسوم أو القانون على التأكد من أن الجهود المبذولة ستترك أثراً حقيقياً وستستمر على المدى الطويل بصرف النظر عن التغييرات التي تطرأ على القيادة الشخصية أو السياسية. وعلى العكس، ربما يوفر التعاون الذي لا يميزه الطابع الرسمي كثيراً – وتتبادل اللجان القائمة والوزارات على أساسه المعلومات ببساطة وبشكل غير رسمي – منتدى أكثر ديناميكية يمكن للمشاركين أن يتبادلوا فيه التجارب والممارسات الفضلى والدروس المستخلصة باطمئنان تام بأن المهام الموكلة إليهم لا تتغير نتيجة القرارات المتخذة.

ومع ذلك، قد يتطلب التنسيق في الغالب مشاورات ممتدة يمكن أن تستغرق وقتاً طويلاً. ويكون بالتالي من المهم تحديد مستوى معقول من التنسيق اليومي تتوازن فيه تكاليف الجهود والفوائد الناجمة عنها.

الإطار 4: النهج الاستراتيجي والصكوك الدولية السارية بشأن إدارة المواد الكيميائية

يتصل النهج الاستراتيجي لإدارة المواد الكيميائية بصورة واضحة ومباشرة بالصكوك الدولية السارية في مجال إدارة المواد الكيميائية والنفايات (مثل اتفاقيات بازل، وروتردام، وستوكهولم). وتتطوي وظائف المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية على تعزيز تنفيذ الصكوك الدولية والبرامج السارية والانسجام بين الصكوك المتعلقة بإدارة المواد الكيميائية على المستوى الدولي.

وتشير النصوص المكونة للنهج الاستراتيجي إلى الاتفاقات الدولية في عدد كبير من المجالات المختلفة، مثل إعلان دبي الذي أكد فيه المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية عزمه على "تنفيذ اتفاقات إدارة المواد الكيميائية السارية التي نحن طرف فيها، وعلى تعزيز التماسك والتآزر بين تلك الاتفاقات، وأن نعمل، حسب الاقتضاء على سد الثغرات في إطار السياسات الدولية المعنية بالمواد الكيميائية". (الفقرة 8 من إعلان دبي)

كما ترمي الإستراتيجية الجامعة للسياسات ضمن أحد أهدافها إلى "تعزيز إنفاذ وتشجيع تنفيذ القوانين واللوائح الوطنية المتعلقة بإدارة المواد الكيميائية بما في ذلك تلك التي تعمل على تنفيذ الاتفاقات الدولية". (الفقرة 16(د) من الإستراتيجية الجامعة للسياسات)

وتنص الإستراتيجية الجامعة للسياسات أيضاً على أن "عند وضع وتنفيذ النهج الاستراتيجي وخطة العمل العالمية، ينبغي للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين الانتهاء ... بالاتفاقات التالية، إذا كانت تُطبق عليهم:

"1" بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون؛

"2" اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود؛

"3" اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معنية خطرة متداولة في التجارة الدولية؛

"4" اتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة؛

"5" اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 170 المعنية بالسلامة عند استخدام المواد الكيميائية في مجال

العمل". (الفقرة 20 من الإستراتيجية الجامعة للسياسات)

وبالإضافة إلى ذلك، أصدر "الفريق العامل المشترك المخصص لتحسين التعاون والتنسيق بين اتفاقيات بازل وروتردام وستوكهولم" عددا من التوصيات المتصلة أيضا بالنهج الاستراتيجي. وفي ما يتعلق بالتنسيق على الصعيد الوطني مثلا، صدر عن الفريق العامل المشترك المخصص أنه:

"يدعو الأطراف إلى وضع عمليات أو آليات وطنية للتنسيق ... بين الأنشطة أو تعزيزها، عند الضرورة، بهدف تنفيذ اتفاقيات بازل وروتردام وستوكهولم، ولا سيما أنشطة نقاط الاتصال وأن تعين، حسب الاقتضاء، السلطات الوطنية المعنية بالاتفاقيات الثلاث، والنهج الاستراتيجي لإدارة المواد الكيميائية على الصعيد الدولي وغير ذلك من الأطر السياسية ذات الصلة".

ولمزيد من المعلومات، يمكن الإطلاع على وثيقة المعلومات الصادرة عن المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الثانية (SAICM/ICCM.2/INF/2). والمرجح أيضا أن يستفيد تنفيذ النهج الاستراتيجي من الصك الملزم قانوناً الذي سيوضع بشأن الزئبق ويبدأ سريانه في 2010 حسب ما اتفق عليه وزراء البيئة في شباط/فبراير 2009 خلال الدورة الخامسة والعشرين من مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وربما ابتغت البلدان التي تعد خططاً لتنفيذ النهج الاستراتيجي مراعاة المقرر 5/25 الصادر عن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وكذلك تحديد احتياجاتها عند التحضير للمفاوضات وتحديد المجالات التي تؤدي فيها الشراكات إلى أكبر قدر من الفوائد.

2-1-4 المشاركة الفعلية لأصحاب المصلحة

تكاد المواد الكيميائية تدخل في جميع نواحي الحياة العصرية. لذلك، اهتم العديد من الأشخاص والفئات داخل المجتمع بطريقة إدارة المواد الكيميائية واستخدامها، واحتمال التأثير منها. وتحمل الجهات المعنية بإنتاج المنتجات الكيميائية وبيعها واستخدامها، سواء أكانت الجهة مديراً صناعياً أو صاحب متجر أو رب بيت، المسؤولية عن الاستخدام الرشيد والصحيح لتلك المواد وإدارتها السليمة.

وقد أقبل معظم أصحاب المصلحة (لأغراض إدارة الإجراءات، لحسن الحظ) على تنظيم أنفسهم داخل فئات متعددة ومحددة، من بينها:

- الرابطات الصناعية والمؤسسات الصناعية
- القطاع الزراعي (مثل المزارعون، والجمعيات الزراعية، والتعاونيات)
- السلطات الإقليمية أو المحلية أو البلدية
- البائعون بالتجزئة والموزعون
- المهنيون العاملون في مجال الصحة العامة
- العمال والنقابات العمالية
- المجموعات المهتمة بالصالح العام (مثل المجموعات البيئية، ومجموعات مناصرة الصحة، ومجموعات حماية المستهلك)
- معاهد البحث العلمي والدوائر الأكاديمية
- المنظمات النسائية
- المجتمعات المحلية للسكان الأصليين
- المجتمعات المحلية
- فرادى المواطنين

وكثيراً ما يكون الدعم الذي تقدمه هذه المجموعات وتشجيعها حاسمين لإنجاح تنفيذ الاستراتيجيات والمبادرات المتعلقة بإدارة المواد الكيميائية. فمجموعات الصالح العام مثلاً، قد

تكون لها مصداقية عالية بين الجمهور، وبالتالي يكون لدعمها قيمة إضافية ذات وزن في أية عملية. وقد يكون للجمهور أيضاً دور في مراقبة الالتزام بمعايير الممارسة والمشاركة في إنفاذ القوانين المتصلة بالمواد الكيميائية. ومن الأهمية بمكان أن تؤدي صناعات القطاع الخاص دوراً رئيسياً في إدارة المواد الكيميائية، وإلا كان من الصعب، بل من المستحيل، تنفيذ اللوائح المتعلقة بالمواد الكيميائية و/أو تهيج أخرى (طوعية مثلاً). وبالمثل يكون للعمال القائمين على إنتاج المواد الكيميائية أو استخدامها (وعلى الأرجح الأكثر تعرضاً للمواد الكيميائية الضارة) مصلحة بالغة الأهمية إزاء النتائج المترتبة على أية عملية أو برنامج يتناول الإدارة المتكاملة للمواد الكيميائية. كما يمكن للأكاديميين أن يساهموا بخبرتهم ومنظورهم التحليلي الأكثر "استقلالية" في أية عملية أو برنامج وبالتالي إضافة قيمة أخرى لها.

وهكذا ينبغي للحكومات أن تنظر في الطريقة التي يمكن بها لممثلي تلك المجموعات أن يشاركوا بفعالية أكبر في تحديد المشكلات ذات الأولوية وإيجاد الحلول العملية وتنفيذها. وغالباً ما يكون لأصحاب المصلحة شبكات دولية وتجارب يمكن لهم "أن يساهموا بها". ومن الممكن الاستعانة بتلك الخبرات والتجارب لتوجيه انتباه المشاركين إلى حلول ممكنة أخرى للمشكلات المفصلة بالتحديات وتفادي تكرار الأخطاء.

ويمكن النظر في مجموعة من المبادئ والإجراءات الأساسية عند توظيف أية جهود ترمي إلى إشراك أصحاب المصلحة بشكل هادف في تنفيذ النهج الاستراتيجي على الصعيد الوطني. وبالفعل، ينطبق عدد كبير من العناصر المكونة لتلك المبادئ والإجراءات على مشاركة أصحاب المصلحة من جهة، والعمل الذي تنجزه الوزارات في ما بينها وداخل كل منها بشأن المسائل الكيميائية من جهة أخرى. وتشمل تلك المبادئ والعمليات الأساسية: الشفافية، وضمان وضوح الأدوار والمسؤوليات، والمشاركة الشاملة، والاتصالات المتبادلة، والإفصاح عن المعلومات على نحو مفهوم وفي الوقت المناسب، وإزكاء الوعي بين أصحاب المصلحة، وتوفير الأموال الكافية.

وتقوم معظم الحكومات بإشراك أصحاب المصلحة الخارجيين على صعيد واحد أو أكثر عند معالجتها القضايا الكيميائية، من خلال مشاركتهم في لجان أو مبادرات فردية مثلاً، وغالباً عند التشاور لطلب النصيحة بشأن السياسات العامة. إلا أن إشراك أصحاب المصلحة في هيكل أكثر تكاملاً قد يبقى تحدياً متواصلاً.

وإذا كانت مشاركة أصحاب المصلحة جزءاً لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى الإدارة المتكاملة للمواد الكيميائية في العديد من البلدان، لعل من الضروري في بعض الحالات الحفاظ على الفصل بين الجهاز الذي يمثل أصحاب المصلحة والجهاز الحكومي البحث بحكم طبيعته. وإذا كان الموظفون الحكوميون طرفاً كاملاً من الحكومة يضطلعون بأدوار ومسؤوليات فريدة ويخضعون لمحاسبة الجمهور من خلال وزرائهم، فإن مهام الجهاز الممثل لأصحاب المصلحة ووظائفه غالباً ما تكون استشارية بطبيعتها، وينبغي للأعضاء فيه أن يكونوا مختلفين بطبيعتهم. مع ذلك، يمكن لأية حكومة أن تقرر إسناد سلطة اتخاذ القرارات إلى ذلك الجهاز في بعض الظروف المحدودة.

الإطار 5: مشاركة أصحاب المصلحة

جاء في الفقرة (2) من الإستراتيجية الجامعة للسياسات المتعلقة بالنهج الاستراتيجي أن "تعتبر مشاركة جميع القطاعات ذات الصلة وأصحاب المصلحة بما في ذلك ما يتم منها على الصعيد المحلي والوطنية والإقليمية والعالمية، بمثابة الوسيلة الرئيسية لتحقيق أهداف النهج الاستراتيجي وكعملية تنفيذ شفافة ومنفتحة، ومشاركة

جماهيرية في صنع القرار، وتبرز بوجه خاص وجود دور معزز للمرأة".

أقبلت الحكومة السودانية على تمويل منظمات بيئية (غير حكومية) بصورة منهجية حتى تقوم بالتوعية وتكون صوتاً ناقداً مستقلاً. وحصلت الأمانة الدولية المعنية بالمواد الكيميائية، فيما يتصل بالسلامة الكيميائية، على أموال من أجل نشر الوعي والمعرفة بين الجمهور، والمشاركة في المحادثات الدولية. مع العمل أن هذه الأمانة تعمل بناءً على تعليمات منظمات البيئة. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على الموقع التالي:

<http://www.chemsec.org/index.php>

وهناك تشجيع حثيث على تحقيق مشاركة متعددة القطاعات وأصحاب المصلحة في إطار برنامج البداية السريعة للنهج الاستراتيجي. ويُؤخذ هذا النوع من المشاركة في عين الاعتبار عند تقييم الطلبات المودعة إلى الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة. ويُطلب من مقترحات المشاريع التي تقدم إلى الصندوق الاستئماني للبرنامج أن تشير إلى المجال القطاعي الذي تشمله، ولا سيما الزراعة والبيئة والصحة والعمل، وتقديم خطابات تركية من أصحاب المصلحة وثيقة الصلة. فغالبية المشاريع التي يعتمد عليها الصندوق الاستئماني للبرنامج متعددة القطاعات ومتعددة أصحاب المصلحة بطبيعتها. وتشمل الأنشطة المحددة في إطار المشروع مثلاً، إنشاء آليات تنسيق تكون شاملة لعدة قطاعات ومشاركة بين الوكالات من أجل تحديد الأولويات والسياسات الخاصة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية واستعراضها؛ وإتاحة فرص بناء القدرات من أجل إقامة منتدى لتبادل المعلومات بين مختلف القطاعات وأصحاب المصلحة على الصعيدين الإقليمي والوطني وفي المجتمع المدني؛ ونشر الوعي بين الجمهور، والفئات المستضعفة على وجه الخصوص، بشأن مخاطر المواد الكيميائية والتداول الآمن لها.

4-1-3 ضمان اهتمام أصحاب القرار ودعمهم

يشارك عادة عدد كبير من أصحاب القرار على الصعيد الوطني في اتخاذ قرارات لها صلة بالسياسات والميزانية التي تؤثر في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، بما في ذلك وزارات الزراعة والبيئة والصحة والصناعة والعمل مثلاً، وكذلك وزارات المالية والتخطيط والشؤون الخارجية. وقد يكون للسلطات المحلية وأعضاء البرلمان أيضاً دوراً في هذا الشأن. (فعلى سبيل المثال، شارك عام 2002 أعضاء برلمان جدد في زامبيا في وضع سياسات وطنية تتعلق بالإعلام بمخاطر المواد الكيميائية وتنفيذ النظام المنسق عالمياً للتصنيف ووضع البطاقات التعريفية على المواد الكيميائية). لذلك من الضروري الحصول على قبول أصحاب القرار ودعمهم من أجل كفاءة الموارد البشرية والمالية اللازمة. وهذا الدعم ضروري أيضاً لضمان مراعاة الشواغل التي تثيرها إدارة المواد الكيميائية عند وضع سياسات وبرامج أخرى لها تأثير على المسائل الهامة لإدارة المواد الكيميائية حتى إن لم تكن ذات صلة مباشرة بها (مثل السياسات الاقتصادية، والتجارة، والسياسات الزراعية). ومن المهم أيضاً تحصيل الدعم بين أصحاب القرار خارج الحكومة، مثل المسؤولين التنفيذيين في قطاع الصناعة، ومناصري البيئة، وزعماء المجتمعات المحلية، وتأمين مشاركتهم.

لكن إدارة المواد الكيميائية في حد ذاتها لا تنصدر في الغالب أولويات أصحاب القرار على المستوى الرفيع، فقد يركزون اهتمامهم على تحقيق أهداف مجتمعية وإنمائية أخرى مثل التنمية الاقتصادية والصناعية، والإنتاج الزراعي، وحماية الصحة العامة، وتتأثر قراراتهم بقوى دافعة مثل عولمة التجارة، والاقتصاديات، والالتزامات السياسية الدولية/الإقليمية. لكن ثمة ترابط حقيقي بين هاته المسائل المهمة والغاية من إدارة المواد الكيميائية، لذلك بات من المهم بالفعل دمج إدارة المواد الكيميائية في التخطيط الإنمائي (مع الإشارة في الغالب إلى كلمة "تعميم"، انظر القسم 4-4-2 أسفله والإطار 6 بشأن دراسة الحالة القطرية).

وبالتالي يكمن العنصر الرئيس لتحصيل الدعم بين أصحاب القرار، بمن فيهم الذين يعملون داخل الحكومة أو خارجها، في تسليط الضوء على ذلك الترابط وتوضيح مدى ارتباط أولوياتهم وشواغلهم بالمسائل المتعلقة بإدارة المواد الكيميائية والتأثر بها. فعلى سبيل المثال، يمكن توضيح الجوانب المشتركة بين إدارة المواد الكيميائية والتجارة إذا اعتبر أن ضمان انفتاح السوق للصادرات الوطنية من المحاصيل يتوقف على قدرة البلد على احترام القيود المفروضة على بقايا مبيدات الآفات من طرف شركائه التجاريين الرئيسيين. ويمكن تقديم حجج قوية أيضا إلى أصحاب القرار بخصوص التكاليف الناجمة عن تأخير أنشطة الوقاية والمراقبة الضرورية للمواد الكيميائية من خلال عرض بعض الأمثلة كالحوادث والكوارث الكيماوية الهامة التي تؤثر على صحة البشر والبيئة.

الإطار 6: تعميم دراسة حالة – مبادرة الشراكة بين زامبيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 2006 مبادرة شراكة لتنفيذ النهج الاستراتيجي بالاستناد إلى خدمات الدعم الفريدة التي يمكن لكل وكالة من الوكالتين المتعاونتين أن توفرها.

وتسعى هذه المبادرة إلى تيسير دمج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في عمليات التخطيط للتنمية الوطنية لدعم التنمية المستدامة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتساعدنا بذلك على النحو التالي:

- تحديد مجالات معينة لإدارة المواد الكيميائية من المرجح أن تفضي إلى فوائد بيئية وصحية واقتصادية جلية، ووضع خطة لبدء معالجة المجالات التي تم تحديدها؛
- تقييم استراتيجيات التنمية الوطنية من أجل حماية البيئة وصحة البشر من الآثار الضارة عن طريق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية؛
- تحسين دمج أولويات إدارة المواد الكيميائية في خطط التنمية الوطنية.

وبفضل الدعم المالي الذي يكفله الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة، بوشرت مبادرة شراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مقدونيا وأوغندا، وسيدأ تنفيذ الأنشطة في بيلاروس وبليز وهندوراس وإكوادور وليبيريا في الفصل الأول من عام 2009. وبالإضافة إلى ذلك، وبفضل الدعم المقدم من حكومة السويد عبر الوكالة السويدية للمواد الكيماوية، أضيف إلى القائمة بلدان آخران هما زامبيا، حيث بدأ تنفيذ المبادرة عام 2007، وكمبوديا، حيث استهلّت الأنشطة في حزيران/يونيو 2008.

وأعلن فخامة وزير السياحة والبيئة والموارد الطبيعية الزامبي، السيد "مخائيل ل. كاينغو"، رسميا إطلاق المشروع الذي تدعمه الوكالة السويدية تحت شعار "دراسة حالة شراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وزامبيا: دمج مسائل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في تخطيط التنمية الوطنية القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية"، في إطار ورشة العمل الخاصة ببدء المشروع (المعقودة في لوزاكا يومي 14 و 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2007). وأدت الطائفة المتنوعة من الوزارات الممثلة – 20 وزارة ووكالة حكومية – ومشاركة القطاع الخاص وممثلين عن الوسط الأكاديمي والمنظمات غير الحكومية، إلى تعزيز فهم المشاركين لمدى صلة القطاعات المتعددة بإدارة المواد الكيميائية وأهميتها بالنسبة إلى الاقتصاد. وكانت المشاركة الفعلية لوزارة المالية والتخطيط الوطني في أعمال المشروع والتزامها به، دليلاً واضحاً على القيمة الاستراتيجية لنهج المشروع المقترح.

وشكلت فرق حسب القطاعات لإعداد تقرير عن حالة إدارة المواد الكيميائية على الصعيد الوطني وضعت لمساته الأخيرة في الفصل الأخير من عام 2008. واستند فريق التحليل الأساسي الذي كان يتكون من خبير في الاقتصاد وخبير في صحة البيئة وخبير في البيئة من مجلس البيئة في زامبيا، إلى ذلك التقرير كقاعدة لتحديد الأولويات الوطنية للعمل على النهج الاستراتيجي في إطار خطة التنمية الوطنية. وعرضت هذه الأولويات على آلية التنسيق بين الوكالات التي وافقت عليها في كانون الأول/ديسمبر 2008. كما عقدت اجتماعات إضافية متعددة مع وزارة المالية والتخطيط الوطني لكفالة إسهامهما في عملية دمج الأولويات المتصلة بالنهج

وبدأت في الفصل الأول من عام 2009 عملية اقتصادية لتحليل التكلفة والفائدة تهدف إلى تحليل التكاليف الاجتماعية والمالية المترتبة على الأعمال المنجزة في هذا الصدد في حوض نهر كافو. وستعرض لاحقا الخيارات والأعمال المتصلة بإدارة المواد الكيميائية الموجهة لتعزيز التنمية مع تحسين الظروف الصحية والبيئية في الحوض. وتبحث زامبيا حاليا في خطة التنمية الوطنية الخامسة في إطار استعراض منتصف المدة. وهكذا يستمر المشروع في إشراك السلطات الوطنية المعنية بالتخطيط في أنشطته لتأمين وضوح الترابط بين الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والأهداف الإنمائية للألفية أمام المسؤولين عن التخطيط، وكفالة التزامهم بأهداف المشروع لغرض تيسير تعميم الأولويات الوطنية الخاصة بإدارة المواد الكيميائية ضمن خطة التنمية الوطنية في زامبيا. وإقرارا بأهمية مواصلة العمل على تعزيز قدرات زامبيا في مجال اقتصاد البيئة، تقدم الحكومة النرويجية موارد إضافية إلى المشروع لاستعمالها في تدريب خبير مبتدئ في البيئة يعمل بالتعاون مع خبير أقدم في فريق التحليل الأساسي.

2-4 تقييم البنى الأساسية والقدرات الوطنية

1-2-4 إعداد/تحديث ملخص بيانات وطني

يقدم ملخص البيانات الوطني لإدارة المواد الكيميائية نظرة وتقييما شاملين للبنية الأساسية الإدارية والمؤسسية والقانونية والتقنية الخاصة بإدارة المواد الكيميائية على الصعيد الوطني. ويتضمن معلومات تتعلق بإنتاج المواد الكيميائية واستيرادها وتصديرها واستعمالها، من جملة أمور أخرى؛ والصكوك القانونية والآليات غير التنظيمية؛ والوزارات والوكالات وغيرها من المؤسسات المشاركة في إدارة المواد الكيميائية؛ وأنشطة القطاع الصناعي ذات الصلة ومجموعات الصالح العام وقطاع البحث؛ واللجان وآليات التنسيق المشتركة بين الوزارات؛ والاطلاع على المعلومات واستخدامها؛ والبنية الأساسية التقنية؛ والترابط الدولي. وإلى هذا التاريخ، قام أكثر من 100 بلد (بما في ذلك البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان التي تعتمد على برامج متقدمة للمواد الكيميائية) بإعداد ملخص بيانات وطني من أجل توفير تلك المعلومات الأولية⁵ الأساسية والمحدثة. ومن المهم أن يكون ملخص البيانات الوطني وثيقة "حية" يجري استعراضها مرحليا وتحديثها حسب الاقتضاء حتى تحتفظ بجدارتها على الصعيد الوطني.

الاستناد إلى ملخص البيانات الوطني كنقطة انطلاق عملية التحليل

لاحظ العديد من البلدان التي قامت بإعداد ملخص بيانات وطني أنه من الممكن الاستناد إليها كقاعدة جيدة لإطلاق مبادرة وطنية تهدف إلى تعزيز البنية الأساسية لإدارة المواد الكيميائية والقدرات المتصلة بها. فبالإضافة إلى تقديم لمحة خاطفة للوضع الحالي في البلد، ينبغي أن يظهر ملخص البيانات الوطني أوجه القصور والثغرات المحتملة في برنامج إدارة المواد الكيميائية الجاري على الصعيد الوطني بما في ذلك المجالات/المواضيع التي قد تستلزم اهتماما ذا أولوية. فعلى سبيل المثال، أبرز ملخص البيانات الوطني الذي أعدته البلدان بعض المسائل التي شملت:

- نقص التنسيق بين الوزارات المعنية وفي كل منها؛
- نقص سبل الوصول إلى المعلومات وتبادلها بين الأطراف المشاركة في إدارة المواد الكيميائية؛

⁵ يمكن الاطلاع على المعلومات المتعلقة ببرنامج دعم ملخصات البيانات الوطنية الذي وضعه معهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب بما في ذلك دليله الاسترشادي (الذي يجري تحديثه) على الموقع التالي: www.unitar.org/cwm/national-profile.

- فشل السياسات القطاعية الجارية في التعامل مع كل مراحل دورة حياة المواد الكيميائية؛
- ضرورة إنفاذ التشريعات السارية على وجه أفضل؛
- بروز مواطن ضعف في البنية الأساسية التقنية، مثل نقص القدرات التحليلية.

وهكذا يمكن النظر إلى عملية إعداد ملخص البيانات الوطني (أو تحديثه واستعراضه) كنقطة انطلاق أخرى لاتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز بعض جوانب البنية الأساسية لإدارة المواد الكيميائية على الصعيد الوطني والاستعداد لتنفيذ النهج الاستراتيجي.

الاستناد إلى ملخص البيانات الوطني كنقطة انطلاق التنسيق والتعاون

قد يكون إعداد ملخص البيانات الوطني الفرصة الأولى التي تجتمع فيها مختلف الأطراف المعنية والمهتمة داخل الحكومة وخارجها في إطار مشروع مشترك (انظر القسم 4-1 أعلاه). ولما كان ملخص البيانات الوطني يشكل أداة لكشف التحديات والفرص القائمة، ويجمع بين عدة جهات فاعلة رئيسية، فمن الممكن أن يتيح فرصة سانحة لإقامة حوار استراتيجي وحتى قاعدة ملائمة لأنشطة المتابعة. وفي حالات عدة، نظمت البلدان سلسلة من الأعمال لتحديد الأولويات على الصعيد الوطني أو منتهى وطني آخر لمناقشة نتائج عملية إعداد ملخص البيانات الوطني وتحديد أولويات العمل والاتفاق عليها.

الإطار 7: النهج الاستراتيجي وملخصات البيانات الوطنية – دراسة حالة منغوليا

خطة العمل العالمية للنهج الاستراتيجي لإدارة المواد الكيميائية: ذكرت خطة العمل العالمية عدة مرات ملخصات البيانات الوطنية ضمن قائمة الأنشطة ومجالات العمل التي حددتها بشأن تنفيذ النهج الاستراتيجي، ومنها:

- النشاط (1): وضع ملخصات بيانات وطنية
- النشاط (165): أن تتواجد آليات متعددة القطاعات ومتعددة أصحاب المصلحة لوضع ملخصات بيانات وطنية وترتيب أولويات العمل
- النشاط (166): فيما يتعلق بتنفيذ البرامج الوطنية: وضع ملخصات بيانات شاملة
- النشاط (207): تقديم المساعدة والتدريب من أجل وضع ملخصات البيانات الوطنية
- النشاط (211): النهوض ببرامج لوضع صكوك لإدارة المواد الكيميائية (ملخصات البيانات الوطنية، وخطط التنفيذ الوطنية، والخطط الوطنية للتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ).

وبالإضافة إلى ذلك، ينص قرار المؤتمر الدولي (4/1) المتعلق بوضع برنامج البداية السريعة لتنفيذ أهداف النهج الاستراتيجي، على أن تشمل الأهداف الاستراتيجية لبرنامج البداية السريعة كهدف أول "وضع أو استكمال مواجيز بيانات كيميائية وطنية وتحديد الاحتياجات من القدرات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية".

وصدر ملخص البيانات الوطني الأول لمنغوليا عام 1999. وأعدت طبعة ثانية محدثة له عام 2008 بدعم من الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة للنهج الاستراتيجي. وبعد تحليل إدارة المواد الكيميائية في منغوليا وتقصيها، طُرحت الاستنتاجات التالية في ملخص البيانات الوطني لعام 2008:

- (1) وجود عدة ثغرات وحالات تداخل في المعايير والقواعد القانونية للبيئة ومواطن ضعف في الآليات غير التنظيمية
- (2) تعارض الاستراتيجيات والخطط في القطاعات المختلفة التي تم إعدادها دون إشراك الجمهور، وضعف إجراءات الإنفاذ
- (3) نقص التوعية العامة. فهناك ضرورة إلى نشر الوعي بإدارة المواد الكيميائية بين الجمهور (باستخدام الأموال المخصصة من خزانة الدولة)
- (4) غياب قاعدة بيانات متكاملة سهلة الاستخدام من طرف الجمهور والوكالات الحكومية، بالإضافة إلى تفسك السلطات/الوكالات المختلفة بجميع المعلومات وصعوبة الحصول على المؤلفات المنشورة على الصعيد الدولي

5) نقص القدرات الخاصة بالبنية الأساسية التقنية، وصعوبة الحصول على تحاليل فعالة وصحيحة للمواد الكيميائية

وتضمن ملخص البيانات أيضا عددا من التوصيات الكفيلة بتحسين إدارة المواد الكيميائية في 8 مجالات رئيسية في منغوليا، وهي كالآتي:

- وضع برنامج لنشر الوعي بين الجمهور ودعم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات
- وضع استراتيجية لإدارة الحوادث الكيميائية ومواجهة الطوارئ، وإجراء عملية جرد للموارد التقنية والمادية وعرض الاحتياجات من القدرات
- ضرورة وضع خطة لإدارة المخاطر على الصحة والبيئة، وتقييمها
- ضرورة وضع برنامج أو استراتيجية لإدارة النفايات الخطرة وتوحيدها مع خطة إدارة النفايات الوطنية
- إقامة بنية أساسية وطنية فعالة لتنفيذ الاتفاقيات والاتفاقات الدولية في مجال إدارة المواد الكيميائية
- إجراء تحليل للوضع الاجتماعي الاقتصادي والسياسات خاص بإدارة المواد الكيميائية مع مشاركة قوية للجمهور
- وضع خطة تهدف إلى تحسين إدارة المواد الكيميائية في مجالات معينة مثل قطاع التعدين غير النظامي
- إنشاء قاعدة بيانات متكاملة عن إدارة المواد الكيميائية والنفايات

المصدر:

www2.unitar.org/cwm/publications/cw/np/np_pdf/Mongolia_National_Profile_2009.pdf

4-2) إجراء تقييم للقدرات

أصدر المؤتمر الدولي الأول لإدارة المواد الكيميائية القرار 4/1 الذي أنشأ " برنامج البداية السريعة لتنفيذ أهداف النهج الاستراتيجي وذلك عن طريق الاستفادة من النتائج التي أسفر عنها المؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية وخطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات"، وحدد كأحد الأهداف الاستراتيجية لبرنامج البداية السريعة "وضع أو استكمال مواجيز بيانات كيميائية وطنية وتحديد الاحتياجات من القدرات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية" (انظر المرفق الأول – جيم 3(ب)). ويعتبر تقييم القدرات (بما في ذلك تحديد الأولويات) خطوة رئيسية نحو إعداد خطة لتنفيذ النهج الاستراتيجي⁶. ويراعي ذلك اختلاف البلدان في نقاط البدء بما يدعو إلى التركيز على الأنشطة التي تلبي احتياجاتها وأولوياتها الوطنية. كما يقر بأن الأعمال المتعددة الممكنة التي تمت صياغتها في وثائق النهج الاستراتيجي لا يمكن لبلد بمفرده أن يقوم بتنفيذها فورا، وهو ما يتطلب التركيز على معالجة أشد الاحتياجات إلحاحاً.

ويمكن الإطلاع في هذا الشأن على وثيقة توجيهية أصدرها البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية تحت عنوان "إجراء تقييم لقدرات الإدارة السليمة للمواد الكيميائية ولتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية على المستوى الوطني"⁷. وتقترح هذه الوثيقة أن يضم التقييم الوطني مكونين رئيسيين هما: تقييم إطار أسلوب الإدارة الوطني، وتقييم القدرات في المجالات الكيميائية والأولويات المختارة. وقد يغطي المكون الأول الخاص بتقييم أسلوب الإدارة الوطني مسائل مثل التنسيق بين الوزارات، ومشاركة أصحاب المصلحة، والنصوص التشريعية، وإدماج إدارة المواد الكيميائية في التخطيط الإنمائي الوطني. أما تقييم قدرات إدارة المواد الكيميائية فيمكن أن ينصب على مسائل محددة لإدارة المواد الكيميائية مثل

⁶ الفقرة 22 من خطة العمل العالمية للنهج السياسي.

⁷ الوثيقة متاحة على العنوان التالي: www.unitar.org/cwm/publications

إفراز المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية ونشرها، والحد من المخاطر، ومراقبة الواردات. ويضع النهج المقترح وهيكلاً لعملية التقييم في الاعتبار إعلان دبي، واستراتيجية السياسات الجامعة، وخطة العمل العالمية. كما أنه يتضمن المفاهيم المحددة بشأن العناصر الخاصة بالمتطلبات من القدرات الوطنية لمجال البرنامج (هاء) من الفصل 19، جدول أعمال القرن 21 ("تعزيز القدرات والطاقات الوطنية في مجال إدارة المواد الكيميائية").

4-2-3) تحديد الأولويات والتنسيق بينها

يرتبط تنفيذ النهج الاستراتيجي على الصعيد الوطني بنشاط رئيسي آخر يتمثل في تحديد الأولويات والتنسيق بينها. وتضفي عموماً أنشطة تحليل الوضع وتبادل المعلومات المنجزة كجزء من ملخص البيانات الوطني وعمليات تقييم القدرات، في العديد من البلدان، إلى عملية تحديد الأولويات. وغالباً ما تتيسر تلك العملية إذا اعتمدت على أرضية تنسيق وطنية.

ويبدل مفهوم أولوية على شيء يحظى بالاهتمام الأول (أو الأفضل)؛ ويعني مفهوم إعطاء الأولوية ترتيب الأشياء حسب أهميتها. أما معنى الأولوية في هذا السياق فيدل على موضوع/مجال يكون فيه مستوى الاهتمام (نظراً إلى درجة أهميته/الحاحه، مثلاً) ومستوى الدعم (منظمات وأشخاص على استعداد لتسخير وقتهم ومواردهم، مثلاً) عالياً إلى درجة كافية تدعو عادة إلى أخذ قرار باتخاذ إجراءات. ومن المهم أن يكون هناك إقرار بوجود أولويات على مستويات مختلفة: داخل الوزارات، وداخل فئات أصحاب المصلحة، وأولويات مرتبطة بالشؤون الخارجية، وأولويات مرتبطة بالتخطيط الإنمائي الوطني.

الإطار 8: النهج الاستراتيجي وتحديد الأولويات – أمثلة قطرية

خطة العمل العالمية للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية: تشكل خطة العمل العالمية أداة توجيه لجميع أصحاب المصلحة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، بما في ذلك عند تقييم الوضع الراهن لما اتخذه من إجراءات لدعم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وتحديد الأولويات لسد الثغرات في إدارة كهذه. ومن المهم في الكثير من مجالات العمل أن ينجز العمل بتضافر الجهود لتوخي الفعالية القصوى. لذلك، فإن من الأهمية بمكان أن يتخذ أصحاب المصلحة جميعهم إجراءات تعاونية ملائمة بشأن الأولويات العالمية.

ويرد عدد من هذه الأولويات في الفقرة 8 من خطة العمل العالمية، بما في ذلك، إدراج قضايا المواد الكيميائية في جدول أعمال التنمية الأوسع نطاقاً؛ وتشجيع التصديق على الاتفاقيات الدولية السارية المناسبة ذات الصلة بالصحة والسلامة، والصحة والسلامة المهنيين والبيئة، وتنفيذها؛ والتشجيع على تنفيذ المعايير والأدوات والنهج المعمول بها والمعترف بها دولياً بشأن البيئة والصحة والحماية من المواد الكيميائية، مثل النظام الموحد عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووضع البطاقات التعريفية عليها وسجلات إطلاق ونقل الملوثات.

وفي إطار المشاريع التي يدعمها الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة، وضعت كوستاريكا، وجمهورية الكونغو، وهايتي، عام 2009 قوائم بالأولويات الوطنية معتمدة على النتائج المستمدة من ملخصات بياناتها الوطنية وعمليات تقييم القدرات المتعلقة بالنهج الاستراتيجي.

وكانت الأولويات الوطنية المحددة في كوستاريكا كما يلي:

- تعزيز الشراكة بين القطاعين الخاص والعام في مجال إدارة المواد الكيميائية والنفايات الخطرة
- إيجاد أوجه التوافق بين الاتفاقيات الدولية (بما في ذلك المشاريع النموذجية)
- إنشاء سجلات لإطلاق ونقل الملوثات
- إجراء عمليات جرد النفايات الكيميائية على الصعيد الوطني
- وضع لوائح خاصة باثني عشر نوعاً من المواد الكيميائية ذات الأولوية وتحديد المواد الكيميائية ذات الأولوية في المستقبل

- وضع خطط الرصد وتعزيز المراقبة بشأن اللوائح السارية
- تصميم ووضع خطط عمل خاصة بإدارة النفايات الخطرة (مع الأخذ في الاعتبار القانون المحلي المتعلق بالإدارة المتكاملة للنفايات)
- تعزيز الأمانة الوطنية للتنسيق التقني في مجال إدارة المواد الكيميائية وإعداد جدول أعمالها وتحديد مجالات العمل ذات الأولوية
- إنشاء القدرات والبنى الأساسية وإجراء البحوث على مستوى المواقع الملوثة
- تدعيم رجال الجمارك وتدريبهم (مع الأخذ في الاعتبار الاتجار غير المشروع واتفاقية بازل)
- التشجيع على تطوير التكنولوجيا البديلة لإدارة النفايات الخطرة وتعزيزها
- إجراء دراسات عن آثار المواد الكيميائية والأمراض التي تسببها

وفي هايتي:

- وضع النصوص التشريعية المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات (بما في ذلك إجراء حصر للقوانين السارية على المخزونات وإزكاء الوعي لدى أصحاب المصلحة)
- تلوث المياه الجوفية ومياه الشرب بسبب المواد الكيميائية الخطرة (بما في ذلك جمع المعلومات عن مدى نقشي ملوثات المياه الجوفية وإطلاق حملة وطنية لتعزيز التوعية بالتدابير المطلوب اتخاذها)
- إدارة النفايات الخطرة (بما في ذلك إجراء حصر للنفايات وتحسين التوعية عبر المؤسسات المختصة)

وحددت جمهورية الكونغو الأولويات التالية:

- مواصلة تطوير الإطار المؤسسي والبرنامجي على الصعيد الوطني (بما في ذلك تنفيذ خطة العمل، وتحديث سير العمل والإطار الزمني بشكل منتظم، وإمداد أصحاب المصلحة والجمهور بمستجدات العمل بشكل منتظم)
- تطبيق آلية تهدف إلى دمج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في أولويات التخطيط الإنمائي
- وضع لوائح معينة وتنفيذها

تنظيم إجراءات تحديد الأولويات

تعتبر عملية تحديد الأولويات المساعدة على تنفيذ النهج الاستراتيجي على الصعيد الوطني والمقرر معالجتها في إطار أنشطة مركزية ولا مركزية خطوة مهمة نحو وضع خطة التنفيذ الوطنية. ويمكن أن تشكل أيضا عنصرا رئيسيا في عملية التخطيط لبرنامج وطني متكامل يهدف إلى تنفيذ النهج الاستراتيجي. كما تكون المشاركة الواسعة لجميع الأطراف المهمة والمتضررة عاملاً حاسماً في تحديد الأولويات. وينبغي أن يكون المعنيون بهذه العملية من مرتبات عالية بما فيه الكفاية حتى يشاركون بفعالية في تحديد الأولويات وأخذ القرارات ويعملون كوسيط في إطار منظماتهم.

وسيشكل ملخص البيانات الوطني و/أو تقييم القدرات، إن كان متاحاً، مرجعاً مهماً في تحديد مجالات إدارة المواد الكيميائية التي تتطلب مواصلة النظر فيها لاتخاذ إجراء بشأنها وإيلائها الأولوية. ويمكن البدء أيضا بقائمة الأنشطة (273) المحددة في خطة العمل العالمية. وأظهرت التجربة على هذا مستوى حتى الآن فائدة استعراض تلك الأنشطة العديدة واختيار عدد محدود من الأنشطة الأولية بالاستناد إلى تجارب أصحاب المصلحة المشاركين في نظرتهم لمفهوم احتياجات ملحة.

ومن المهم أيضا مراعاة الأعمال الجارية لدى الأطراف المعنية عند تحديد الأولويات. وربما لم يكن من الضروري تحديد أولويات أو مجالات عمل جديدة: فإعادة تأكيد الالتزام بالمشاركة

وتجديده يكون في الكثير من الأحيان أسلوباً عملياً للمضي قدماً. والواقع أن عدم مراعاة الأعمال الجارية خلال تحديد الأولويات قد يؤدي إلى تقليل اهتمام والتزام الأطراف المشاركة في المشاريع الجارية.

كما تساعد إسهامات مختلف الأطراف المشاركة في العملية على تحديد مجالات الاهتمام ذات الأولوية. وقد يؤول ذلك إلى ما يلي:

- قائمة بمسائل إدارة المواد الكيميائية ذات الأولوية التي ينبغي معالجتها؛
- قائمة بأعضاء الوزارات الرئيسية وأصحاب المصلحة؛
- خطة عمل وإطار زمني للتخطيط (وضع خطة تنفيذ النهج الاستراتيجي على الصعيد الوطني، مثلاً).

تحديد عدد واقعي من الأولويات

يستلزم تحديد الأولويات بصفة عامة تعيين جملة من المسائل/المواضيع المتعددة بالاعتماد على ما يقدمه أصحاب المصلحة والوزارات من موارد (عن طريق الأشخاص أو ملخصات البيانات الوطنية، وما إلى ذلك). بعدها يتم حصر هذه القائمة الأولية وتحدد الأولويات وفقاً للمعايير المتفق عليها. وينبغي أخذ القرار بشأن البنود التي ستسجل في صدارة القائمة وعددها من أجل اتخاذ إجراء عاجل بشأنها. وتتوقف هذه الخطوة الأخيرة في العموم على الموارد البشرية والمالية المتوافرة. ومع ذلك لا تُغفل المسائل/المواضيع التي لا تتوافر لها موارد خاصة في الوقت الراهن، بل تُترك جنباً للنظر فيها في وقت لاحق.

والعنصر الأساسي في هذه العملية يكمن في تحديد المعايير اللازم اتباعها للبت في ما هو الأولي. وقد تشمل بعض المعايير الممكنة مثلاً:

- الجدوى: هل يمكن معالجة المشكلة/المسألة بفعالية (عن طريق إحداث تأثير إيجابي كبير، مثلاً) مع أخذ في الاعتبار القدرات والموارد الموجودة أو الميسرة؟
- الإطار الزمني: هل سيتم تحقيق الفوائد/النتائج في إطار زمني مقبول؟ ربما كان هناك من الأسباب الجيدة ما يدعو إلى اختيار بعض المسائل التي يمكن أن تتكامل بنجاحات مبكرة على الأقل.
- مشاركة أصحاب المصلحة: هل هناك قدر كاف من الاهتمام والمشاركة من أصحاب المصلحة، وخصوصاً الذين يكون تعاونهم وجهودهم ضرورية لمعالجة المسألة بنجاح؟
- إمكانيات الدعم: إذا كانت المسألة تقتضي دعماً وخبرة من الخارج، فهل توجد منظمات دولية و/أو أطراف خارجية أخرى مستعدة للإرشاد وتقديم المساعدة؟
- التقييم: هل من الممكن تتبع التقدم المحرز في معالجة المشكلة/المسألة أو قياسه؟

وينبغي أن يجري تحديد معايير اتخاذ القرارات وتطبيقها على مختلف المسائل/المواضيع المطروحة بطريقة شفافة وبإشراك الأطراف المعنية والمتضررة. وحالما تتم الموافقة على المعايير، يمكن المقارنة بين مختلف المسائل/المواضيع لتقدير مدى مواءمتها. وقد يتطلب ذلك في الكثير من الأحيان معلومات إضافية، لذلك يكون من المهم ضمان مشاركة الذين يعملون في المجالات ذات الصلة والذين لديهم معرفة مباشرة بالظروف والقيود المفروضة، وغير ذلك. ومن

المهم إخطار كل الأطراف المعنية والمتضررة بالأولويات فور اختيارها. فقد يساعد ذلك على حفز اهتمام ودعم الأطراف التي قد يكون إسهامها ضرورياً لمعالجة المسائل/المواضيع المختارة.

ومن المهم أيضاً التذكير بأن تحديد الأولويات ينبغي ألا ينحصر في إجراء متكرر فحسب، بل أن يقتصر على رصد وتقييم منتظمة لقياس النجاح المحقق في معالجة الأولويات وإعادة النظر في الأولويات (انظر أيضاً القسم (4-4-3) حول "تنفيذ الأنشطة وعمليات الرصد والتقييم").

3-4 وضع خطة تنفيذ النهج الاستراتيجي على الصعيد الوطني

إذا كان مضمون وهيكلة خطة تنفيذ النهج الاستراتيجي على الصعيد الوطني يعتمدان على مصالح كل بلد واحتياجاته، فإن العناصر المشتركة قد تشمل ملخصاً لحالة الإدارة الوطنية للمواد الكيميائية (بناء على ملخص البيانات الوطني وتقييم القدرات الوطنية المتصلة بالنهج الاستراتيجي، مثلاً)، وعرضاً مقتضباً للأولويات الوطنية في ما يتصل بالنهج الاستراتيجي (بناء على عملية تحديد الأولويات الوطنية) وعددًا من خطط العمل التي تتناول المسائل ذات الأولوية. ويرد في المرفق (1) مثال عن المحتويات الممكن إدراجها في خطة التنفيذ الوطنية. بينما تعرض الأقسام التالية بعض المقترحات العملية التي تهدف إلى وضع خطط العمل والتعامل مع الشراكات والظفر بالتأييد والمشاركة على مستوى رفيع. كما ترد إشارة إلى مسألة وضع سياسات وطنية لإدارة المواد الكيميائية.

1-3-4 وضع خطط العمل

وضع خطة العمل عملية تسمح للفريق المعني بالتركيز على الأولويات من خلال تحديد رؤية واحدة والاشتراك فيها، أي تحديد غاية واحدة، وعملية متفق عليها لبلوغ الغاية، والوسائل الكفيلة بتتبع الأداء، والقدرة على التكيف مع التغيرات بشكل مناسب. وقد تستغرق تلك الجهود وقتاً طويلاً في الأول، إلا أن وضع خطة العمل سيؤدي على الأمد الطويل إلى توفير الوقت والمجهود والموارد والتقليل من احتمالات الإخفاق.

وتشمل العناصر الرئيسية في خطة العمل ما يلي:

- تحليل الوضع وتحليل الثغرات؛
- الغاية والأهداف؛
- عرض موجز للأنشطة والمهام والإطار الزمني ذات الصلة و الموارد والمسؤوليات، وغير ذلك.

المهام والاعتبارات التحضيرية

بالإضافة إلى البتّ في عدد خطط العمل اللازمة لمعالجة المواضيع/المسائل ذات الأولوية الوطنية (أي استناداً إلى الأولويات الوطنية المحددة في وقت سابق – انظر القسم (4-2-3))، من المهم تعيين أصحاب المصلحة داخل الحكومة وخارجها وإشراكهم في عملية التخطيط (انظر القسم 4-1-2 أعلاه). وإن كان من غير الضروري إشراك أصحاب المصلحة كلهم في وضع خطة العمل بصفة مباشرة وتنفيذها، إلا أنه من المهم استيعاب نظرتهم إلى المسائل والوقوف على تطلعاتهم ومصادر قلقهم. ويكون إشراكهم ذا أهمية عملية كبيرة في العديد من الحالات، لأن الأرجح أن تفيد أعمالهم ومشاركتهم بشكل أساسي تنفيذ خطة العمل ونجاحها.

الإطار 9: النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية وخطط العمل

الإستراتيجية الجامعة للسياسات المتعلقة بالنهج الاستراتيجي: تنص الإستراتيجية الجامعة للسياسات في فقرتها 22 على أنه "ينبغي أن يبدأ تنفيذ النهج الاستراتيجي بمرحلة تمكينية ... وينبغي أن تركز مراحل التنفيذ اللاحقة على تنفيذ خطط عمل محددة. وفي المقابل، تستحث المنظمات الحكومية الدولية، والمؤسسات المالية الدولية، والفعاليات الخاصة على دعم هذه الأنشطة والنظر في وضع خطط عملها على النحو الملائم".

خطة العمل العالمية للنهج الاستراتيجي لإدارة المواد الكيميائية: عالجت خطة العمل العالمية مسألة وضع خطط العمل وتنفيذها في عدد من الأنشطة التي أدرجتها في قائمة شملت مثلاً:

النشاط 1: وضع ملخصات بيانات وطنية وتنفيذ خطط عمل للإدارة السليمة للمواد الكيميائية

النشاط 7: تطوير مواد استرشادية للمساعدة في إعداد التقييم الوطني المبدئي للصحة البيئية للأطفال ولتحديد أولويات الاهتمامات، وتطوير وتنفيذ خطط عمل لمواجهة هذه الاهتمامات ذات الأولوية.

النشاط 69: إنشاء وتنفيذ خطط عمل وطنية في ما يتعلق بتقليل النفايات والتخلص منها، مع وضع الاتفاقات الدولية ذات الصلة في الاعتبار ومن خلال استخدام نهجي من المهد إلى المهد ومن المهد إلى الحد.

النشاط 101: استكمال توجيه النظام الموحد عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووضع البطاقات التعريفية عليها الخاص بإزكاء الوعي وبناء القدرات وكذلك مواد التدريب (بما في ذلك التوجيه الخاص بوضع خطة عمل النظام الموحد عالمياً، والتوجيه الخاص بتحليل الوضع الوطني وأدوات التدريب الأخرى) وجعلها متاحة للبلدان.

وضع بيان المشكلة وتحديد الغاية

عند الخوض في إعداد خطة عمل تتناول موضوعاً يحظى بالأولوية على مستوى تنفيذ النهج الاستراتيجي، من المفيد مباشرة العمل بوضع بيان للمشكلة. وينطوي بيان المشكلة على عرض موجز للمشكلة المحددة (بعد اختيارها مثلاً، من قائمة الأولويات الوطنية المحددة سابقاً – انظر القسم (4-2-3)) التي ستتناولها خطة العمل بالبحث. وينبغي أن تتضمن ما يكفي من التفاصيل الظرفية لتوضيح سبب أهميتها. ويصف بيان المشكلة مدى الحاجة إلى خطة العمل؛ وهذا عنصر أساسي بالنسبة إلى أصحاب القرار. وعند اختيار مسألة إطلاق الملوثات ونقلها مثلاً، على أنها مسألة ذات أولوية ضمن خطة العمل، يكون بيان المشكلة كالاتي: "رغم الإنتاج المهم للمواد الكيميائية واستخدامها في المرافق الصناعية، لا يتوافر إلا القليل من المعلومات المتعلقة بالانبعاثات المرتبطة بها. ويرجع ذلك إلى ضعف إنفاذ اللوائح وسوء صيانة قواعد البيانات المتعلقة بالانبعاثات. وكان من الصعب، في غياب تلك البيانات، إنجاز الأعمال التالية: تحديد أولويات الإدارة في مجال البيئة؛ وتعزيز المعرفة داخل القطاع الصناعي بعمليات الإنتاج عديمة الفعالية والمسرقة، وتوعية الجمهور بشأن الانبعاثات السامة المحتملة؛ وتعزيز قدرات جميع أصحاب المصلحة على المشاركة في اتخاذ القرارات في مجال البيئة".

وانطلاقاً من بيان المشكلة يصبح تحديد غاية خطة العمل ممكناً. وتتخذ الغاية شكل بيان موجز يصف الغرض من خطة العمل (النتائج المتوخاة). ويجب أن تكون الغايات المحددة واقعية ولا يعترضها طموح مبالغ فيه. فعلى سبيل المثال: "الحصول على معلومات مرحلية ومنظمة عن الانبعاثات و/أو عمليات نقل المواد الكيميائية ذات الأهمية وإتاحة تلك المعلومات للجهات التي قد يهمها الأمر و/أو المتضررة من جراء تلك الانبعاثات – من خلال تصميم سجلات لإطلاق ونقل

الملوثات ووضعها موضع التنفيذ بحلول عام 2012 – من أجل توطيد السياسات الفعلية والفعالة في ما يتعلق بحماية البيئة والتنمية المستدامة".

تحليل الحالة والثغرات

تساعد الجهود العديدة المكرسة لتحليل الحالة – مثل إعداد ملخص بيانات وطني أو تقييم القدرات المتصلة بالنهج الاستراتيجي أو الخطة الوطنية لتنفيذ اتفاقية ستوكهولم – على توفير معلومات مهمة لخطة العمل. ويكون من الممكن، بعد فهم الحالة فهماً جيداً، تحديد موطن الإخفاق في بلوغ الغاية المبينة في خطة العمل والمتطلبات الممكنة المرتبطة بها – من خلال الإجابة عن السؤال التالي: "ما يمكن إضافته؟" وقد يستلزم ذلك التعرف إلى الثغرات أو الاحتياجات على عدة مستويات منها: التشريعات، وإجراءات الإنفاذ، والقدرات التحليلية، والموارد المادية والبشرية. وقد تقتضي بعض الحالات توفير معلومات إضافية (عن طريق استعراض المؤلفات ذات الصلة، والاتصالات الشخصية، والمقابلات الصحفية، والمناقشات الجماعية/الاجتماعات، والزيارات الميدانية، وما إلى ذلك) تتعلق بالحالة أو الأوضاع الراهنة المستهدفة في خطة عمل معينة، والتعرف إلى البنى الأساسية القائمة ومجالات التحديات المطروحة والفرص المتاحة، وما إلى ذلك.

تحديد الأهداف والمؤشرات

انطلاقاً من تحليل الحالة والثغرات يصبح المطلوب تحقيقه لبلوغ الغاية واضحاً. ويسهم ذلك أيضاً في توضيح التوجه اللازم اتباعه لتحديد الأهداف. وتتضمن الأهداف تفاصيل أدق مما تنطوي عليه الغاية، فهي تشمل النتائج المحددة التي تتطلع خطة العمل إلى تحقيقها – ويمكن تحديدها من خلال الإجابة عن السؤال التالي: "ما يلزم إنجازه للانتقال من الحالة الراهنة إلى الحالة المتوخاة؟" وربما لا تتحقق بعض الأهداف إلا مع نهاية المشروع؛ وقد يتحقق البعض منها خلال فترة تنفيذ المشروع. ولتوضيح مفهوم الغاية والأهداف التي يمكن أن ترتبط بها في هذا الصدد، يمكن صياغة المثال الآتي: استناداً إلى ما ذكر سلفاً بشأن الغاية من إعداد سجلات إطلاق ونقل الملوثات، فإن الأهداف قد تشمل في هذه الحالة "إقامة نظام لجمع معلومات دورية (عن طريق عناصر مشتركة للتعرف على المواد الكيميائية والمرافق والمواقع، والاعتماد على نظام حاسوبي لتسهيل عملية التحليل) لتحديد المصادر الرئيسية للانبعاثات وعمليات نقل الملوثات والسماح بتعقب التوجهات العامة مع مرور الوقت بحلول عام 2010"، و"رسم إطار قانوني وتعزيز عملية الإنفاذ الملازمة لجمع تلك المعلومات بحلول عام 2011".

ويمكن قياس مدى نجاح خطة العمل بقياس درجة تحقيق أهدافها. وبتحديد مؤشرات الأداء لكل هدف (بصورة قابلة للقياس، حيثما أمكن) تتضح الطريقة التي تسمح بتقدير ذلك الإنجاز والتحقق منه. وبعبارة بسيطة، يمكن وضع المؤشرات بطرح السؤال التالي: "كيف يمكننا معرفة إن كنا نجحنا في تحقيق ذلك الهدف؟"

تحديد الأنشطة والمهام

انطلاقاً من الفهم الجيد للحالة والثغرات، وبعد إدراج أهداف واضحة في خطة العمل، يمكن تحديد الأنشطة الضرورية لتحقيق تلك الأهداف. وتركز الأنشطة في بعض الحالات على هدف واحد فقط بينما تساعد في حالات أخرى على العمل من أجل تحقيق أهداف عديدة. وتحتل الأنشطة أعلى مرتبة في سلم العمليات المدرجة في خطة العمل – إذ ترسم الطريق الذي وضعت من أجله

تفاصيل العمل الدقيقة. وتكون تلك الأنشطة خاضعة للمتطلبات المتوقعة من حيث الزمن والتكلفة والموارد.

وتتطوي الأنشطة في العادة على عناصر ضخمة وبالتالي يكون من الضروري تفكيكها إلى مهام قابلة للتنفيذ بشكل أفضل. وينبغي أن يجري تفكيكها إلى مستوى يسمح لفريق العمل المعني بتنفيذ خطة العمل بتقدير المتطلبات من الوقت والموارد بفاعلية وتوفير المعلومات الكافية للمسؤولين عن إنجاز نشاط أو مهمة معينة. فبالنسبة إلى النشاط المتعلق "بتصميم الخصائص والميزات الرئيسية للسجلات الوطنية لإطلاق الملوثات ونقلها" مثلاً، قد تتطلع المهام إلى ما يلي: "تحديد النطاق الخاص بنظام السجل الوطني لإطلاق الملوثات ونقل الملوثات"، و"معالجة الجوانب القانونية لتنفيذ السجل الوطني لإطلاق الملوثات ونقلها"، و"وضع إجراءات جمع البيانات وإدارة البيانات"، و"وضع إجراءات تحليل البيانات ونشرها".

تحديد الإطار الزمني والميزانية والمسؤوليات

تشكل عملية تقدير الوقت اللازم لإنجاز كل نشاط/مهمة عنصراً رئيسياً أيضاً في إجراءات وضع خطة عمل فعالة. وقد يعطي استعراض مشاريع سابقة فكرة عامة لرسم أطر زمنية واقعية. وحيثما كانت الأنشطة أو المهام تقنية بطبيعتها، قد يكون من اللازم التشاور مع ذوي المعرفة أو الخبرة التقنية من أجل صياغة تقديرات واقعية. وقد أظهرت التجربة أن من الحكمة تحسب الأحداث غير المتوقعة وتقدير وقت إضافي للعمل مهما بلغت درجة الحرص في التخطيط.

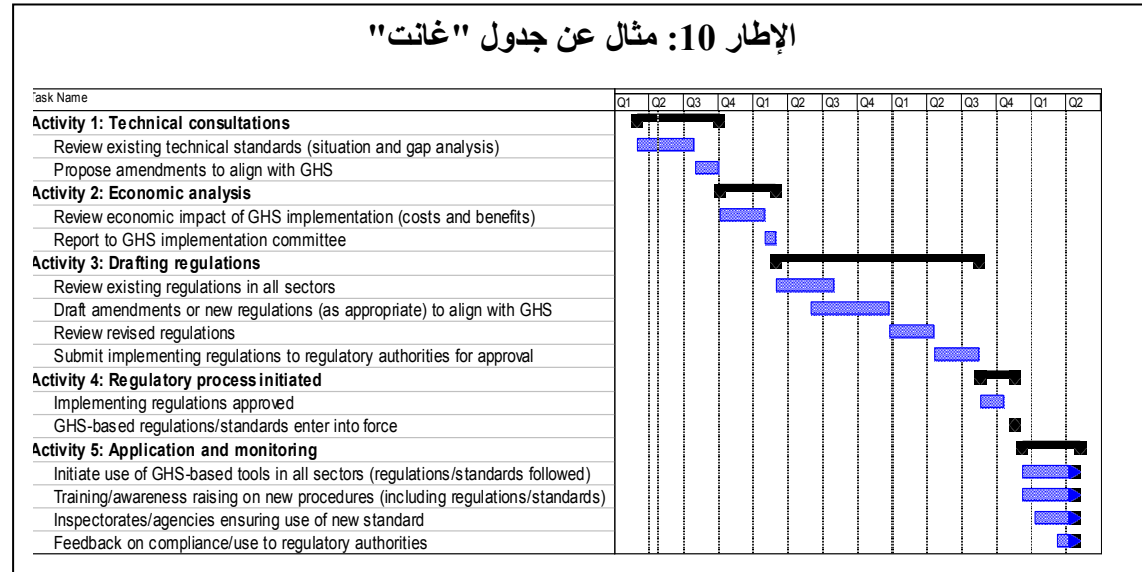
وأما على مستوى الميزانية، فثمة مجموعة من الموارد التي يجب توافرها في العادة لتنفيذ خطة العمل. وقد تشمل على سبيل المثال لا الحصر: الموارد البشرية، والمرافق، والتجهيزات، والسفرات، والمعدات. وبغية تحديد المطلوب من الموارد لإنجاز كل نشاط والمهام الملازمة له، يمكن طرح الأسئلة التالية: "كم عدد الأشخاص اللازمين؟ وما هي المهارات/الخبرة التي يجب أن تتوفر فيهم؟ وهل من الضروري توفير مرافق أو تجهيزات أو خدمات أو معدات معينة؟ وهل توجد أية متطلبات خاصة أخرى لم تؤخذ في عين الاعتبار؟" وقد يقدم استعراض المشاريع السابقة نظرة معمقة عن الاحتياجات الواقعية من الموارد. بينما يسمح حساب التكاليف الإجمالية لكل نشاط ومهمة بإجراء تقدير عام لتكلفة خطة العمل كاملة.

وحساب تكاليف خطط العمل بصورة دقيقة ومفصلة عملية مهمة لأسباب عدة منها مثلاً، إقناع الجهات المانحة ذات الخبرة (لجان الميزانية مثلاً) بأن الميزانية فعلية، والتقليل من احتمال اصطدام المشروع بمشاكل خلال عملية التنفيذ (ويطلب التماس أموال إضافية). ويكون من المهم أيضاً، في هذا الصدد، بدء التخطيط للأعمال الكفيلة بتعبئة الموارد واستهلاكها في أقرب وقت ممكن وبصفة منتظمة من أجل ضمان أكبر قدر من فرص النجاح (انظر أيضاً القسم 4-4-2).

ومن المفيد، والمهم، في هذه المرحلة تحديد الجهة المسؤولة عن إنجاز كل نشاط ومهمة، بصورة أولية. فذلك يبين اتفاق المشاركين في خطة العمل والتزامهم من حيث المبدأ أمام الجهات المانحة. ومن بين الأسئلة الرئيسية التي يمكن طرحها: "من يتمتع بالمعارف المناسبة؟ وما هي الجهة التي يجب طلب مشاركتها؟ وهل أخذت قدرات ومهارات وخبرة كل عضو في فريق العمل وأصحاب المصلحة وغيرهم، في الاعتبار قبل إسناد المسؤوليات الخاصة بالأنشطة والمهام؟ وهل يدرك كل المشاركين المطلوب منهم؟"

عرض خطة العمل

يمكن استخدام جدول "غانت" لتقديم عرض بياني سريع لخطة العمل (انظر الإطار 10). والجدول عبارة عن قائمة من الأنشطة والمهام التي تتخللها خطوط أفقية تحدد تاريخ البدء والانهاء والمدة المستغرقة لكل منها. وهو مفيد لأنه يوضح مضمون خطة العمل للجهات الممولة المحتملة بصورة فعلية ويسمح لأعضاء الفريق المعني بالمشروع بتقييم جهودهم المبذولة خلال عملية التنفيذ.



4-3-2 إقامة الشراكات

يدخل تنفيذ النهج الاستراتيجي ضمن مسؤوليات كل أصحاب المصلحة الذين يشجعهم إعلان دبي والاستراتيجية الجامعة للسياسات على العمل بالتعاون عبر الشراكات. ويدعو النهج الاستراتيجي بوجه خاص إلى إقامة الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

والتزم المشاركون في المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، بموجب إعلان دبي (الفقرة 19)، بالانخراط الفعال في شراكات من خلال تعزيز مشاركة المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم والقطاع غير النظامي مثلاً. واتفقوا على تعزيز الشراكات الصناعية عن طريق دعوة القطاع الصناعي إلى استعراض وتعزيز المبادرات الحالية التي أطلقتها الدوائر الصناعية طوعية؛ وتطوير مبادرات جديدة، بما في ذلك الشراكة مع المؤسسات والدوائر الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية؛ وتوفير الموارد لتنفيذ أهداف النهج الاستراتيجي.

وتتضمن الاستراتيجية الجامعة للسياسات الأهداف الكفيلة بتعزيز التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية. وفي القرار المتعلق بترتيبات التنفيذ (القرار 4/1)، شجع المشاركون في المؤتمر الدولي بشكل خاص المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على الانخراط في شراكات مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين.

ومن بين الطرق التي يمكن اعتمادها لإقامة الشراكات في إطار خطة العمل الوطنية لتنفيذ النهج الاستراتيجي، اختيار مجالات العمل ذات الأولوية التي سبق تحديدها والتي يمكن معالجتها على أفضل وجه عن طريق مشاريع محددة تستلزم تعاون الحكومة وقطاع الأعمال والصناعة ومنظمات الصالح العام والعمل. وتمشياً مع منهجية إعداد خطة العمل الموضحة أعلاه، يمكن رسم خطة تنفيذ خاصة "بمشاريع الشراكة" تكون تشمل مثلاً العناصر التالية:

- ترتيبات التنسيق المتصلة بمشروع الشراكة؛
- غاية المشروع وأهدافه؛
- تحليل الحالة؛
- الأنشطة المطلوبة من كل الشركاء؛
- خطة العمل والميزانية؛
- التزام الشركاء؛
- الرابط مع أولويات التنمية الوطنية.

الإطار 11: دراسة حالة لمشاريع شراكة من أجل تنفيذ النهج الاستراتيجي على الصعيد الوطني: تنزانيا

بدأت تنزانيا عام 2008 في تنفيذ مشروعين للشراكة وتطويرهما لدعم تنفيذ النهج الاستراتيجي على الصعيد الوطني تحت عنوان "التوعية بالسلامة الكيميائية وتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية عبر تبادل المعلومات والتدريب"، و"تعزيز حماية صحة البشر والبيئة من آثار المواد الكيميائية الصناعية الخطرة في مجالات التأهب لحالات الطوارئ والتفتيش والتدريب".

ويجري التنسيق بين الأنشطة المتعلقة بمشروع التوعية بناء على علاقة شراكة بين وزارة الزراعة والمنظمة التعاونية لتدريب المزارعين CRAFT (منظمة دولية غير حكومية). وقد أسفرت الأنشطة الأولية عن إنشاء قاعدة بيانات وطنية للمواد الكيميائية الصناعية الخطرة ومبيدات الآفات، بما يكفل سهولة توفير المعلومات المتعلقة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية للوكلاء المعنيين بالمواد الكيميائية في تنزانيا: وثائق بشأن أفضل التقنيات المتاحة/أفضل الممارسات البيئية (BAT/BEP) من أجل إدارة النفايات وبعض المواد الكيميائية الصناعية ذات الأولوية (يستلزم هذا النشاط مشاركة مركز الإنتاج الأنظف)؛ وإعداد حوالي 500 مجموعة من المواد الإعلامية (بما في ذلك كتيبات وكراسات وملصقات) تحتوي على معلومات عن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وتنفيذ النهج الاستراتيجي في تنزانيا، وتوزيعها (بناء على مخطط) على أصحاب المصلحة. وتنتهي عام 2009 دورات "تدريب المدربين" على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في مكان العمل (دورة تدريبية تستغرق خمسة أيام لصالح 80 موظفاً في المجال التقني).

وتتولى الوكالة الحكومية للصيدلة والمنظمة الدولية غير الحكومية (Agenda) تنسيق أعمال المشروع المتعلق بالمواد الكيميائية الصناعية. وقد ركزت الأنشطة الأولية على إقامة نظام وطني متكامل للإدارة والوقاية من الحوادث الكيميائية، استلزم إعداد وتوزيع 300 نسخة عن المبادئ التوجيهية الوطنية للتأهب في حالات الطوارئ والوقاية وإعداد التقارير؛ وتدريب المفتشين وتجهيزهم بالمعدات اللازمة للتفتيش في مجال المواد الكيميائية ومبيدات الآفات على الصعيد الوطني (لفائدة 50 مفتشاً و30 ضابطاً في الجمارك و30 ضابطاً في الشرطة يعملون في 15 موقعاً رئيسياً لعبور المواد الكيميائية في تنزانيا). وبالإضافة إلى ذلك، ستتظم دورات تدريبية في عدد من القطاعات الصناعية المختارة (النسيج والصباغة وصناعة البلاستيك والتعدين والزراعة) في إطار تعزيز الوقاية والتقليل من إنتاج النفايات الخطرة. يمكن الإطلاع على معلومات أوفى على الموقع التالي:

<http://www.saicmtz.or.tz>

4-3-3) إحرار التأييد والمشاركة على المستوى الرفيع

من الضروري ضمان مشاركة أصحاب القرار على الصعيد الوطني خلال المراحل المختلفة من عملية وضع خطة تنفيذ النهج الاستراتيجي: في مستهل العملية، وأمام الحالات الهامة جدا التي تتخلل العملية، وفي نهاية العملية بعد استكمال خطة التنفيذ (انظر أيضا القسم 4-1-3). وتتراوح أشكال المشاركة بين الاتفاقات الرسمية مثلا والتعليمات الوزارية. فعلى سبيل المثال، إذا كان لبلد ما سياسات وطنية تتعلق بإدارة المواد الكيميائية، فينبغي لخطة تنفيذ النهج الاستراتيجي أن تسهم أو تندرج فيها؛ أما بالنسبة إلى البلدان التي لا تعتمد على سياسات وطنية خاصة بإدارة المواد الكيميائية، فقد تكون تلك السياسات وسيلة فعالة وجامعة لوضع برنامج متكامل ومستدام لتنفيذ النهج الاستراتيجي، وربما تساعد خطة التنفيذ الوطنية على تحفيزه (انظر المرفق 2).

وثمة عامل آخر مهم يساعد على إحرار المشاركة على المستوى الرفيع يتمثل في تقييم العقبات أو العراقيل المحتملة. ويمكن أن تتمثل تلك العقبات أو العراقيل في الحالات التالية: تحديد أولويات متضاربة من شأنها أن تهدد دعم خطة التنفيذ أو بعض خطط العمل؛ وعدم الإلمام بالمواضيع/المسائل؛ ووجود ولايات متناقضة أو مزدوجة (أو غيابها) على مستوى خطة التنفيذ. وربما يكون تحديد تلك العقبات ومعالجتها قد تم خلال وضع خطة التنفيذ. وإلا فقد تستدعي المزيد من الاهتمام.

ومن الضروري في هذه المرحلة إبلاغ الأطراف التي تتمتع بسلطة القرار في إطار خطة التنفيذ بأغراض هذه الخطة. وتكون التوعية بها طريقة جيدة للبدء في استقطاب الدعم. وقد تمثل خطة التنفيذ في حد ذاتها ملخصاً جيداً للأعمال المقترحة وتتضمن معلومات أساسية مثل مبررات إعدادها، والفوائد المتوقعة منها، وعلاقتها بالأولويات الوطنية الأخرى، وعرض موجز للطريقة التي تم اتباعها لوضع خطة التنفيذ؛ والمخرجات الأساسية المحددة مثل الأنشطة والمهام الرئيسية؛ وعرض عام لإجراءات الرصد والتقييم. وتتمثل إحدى الأنشطة الأساسية في توصيل خطة العمل في أي شكل كان قبل اعتمادها، وفي الوقت المناسب والأسلوب الملائم، إلى الأطراف التي لها تأثير في قرار اعتمادها. ومن المهم أيضا تغيير المواد للتمكن من الوصول إلى مختلف الأوساط المستهدفة. فعلى سبيل المثال، الأرجح أن تكتفي الأوساط الرفيعة المستوى بالخطوط العريضة لخطة التنفيذ (أو مذكرة إعلامية وزارية) لكسب نظرة عامة عن ضرورة اتخاذ الإجراءات (وتوضيح فائدتها بالنسبة إلى أولويات التنمية الوطنية) وبعض الأنشطة المقترحة والنتائج المتوخاة. والمرجح أن يكون البيان الصحفي أكثر الأدوات ملاءمة للترويج لخطة التنفيذ عبر الوسائل الإعلامية المكتوبة أو إيصالها إلى الجمهور عامة.

وتتمثل إحدى الطرق الممكنة لإحاطة أصحاب القرار علماً بمدى أهمية خطة التنفيذ وتعزيز فرص المشاركة والتعاون، في تسليط الضوء على النطاق الذي قد تستفيد فيه الأهداف الوطنية المختلفة من خطة التنفيذ. لذلك يمكن التساؤل على النحو التالي: "هل تتضمن خطة التنفيذ عناصر مجدية يمكن أن تفيد إدارة المواد الكيميائية أو إدارة الشؤون البيئية بصفة عامة؟ وهل توجد عناصر أخرى يمكن الاعتماد عليها لتيسير العمل على تحقيق الأهداف الوطنية في إطار جدول عمل إنمائي أوسع نطاقاً (مثل جداول العمل المتعلقة بالزراعة والصحة والمياه والطاقة أو قضايا الفقر بشكل عام)؟"

الإطار 12: دراسة حالة المكسيك – العملية التمهيدية لتنفيذ النهج الاستراتيجي

بدأت الحكومة المكسيكية عام 2007 برنامجها لتنفيذ النهج الاستراتيجي بعملية تحديد الأولويات آخذة في اعتبارها الأهداف المحددة في النهج الاستراتيجي. وتحقيقاً لهذه المهمة، وضعت منهجية عمل لتوجيه كل القطاعات المعنية وتوفير المعايير الكفيلة بتسهيل عملية تحديد مجالات العمل الرئيسية والأنشطة المرتبطة بها. وتمثلت الخطوة الأولى في تنظيم ورشة عمل لصالح أصحاب المصلحة بمشاركة كل القطاعات المهتمة، بما في ذلك المؤسسات العامة والخاصة، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية. وشهد هذا الحدث تنظيم عدة جلسات فرعية أشرفت عليها فرق عمل تم تشكيلها في وقت سابق (كل فريق يعنى بهدف واحد من أهداف الاستراتيجية الجامعة للسياسات)، وعقبها جلسات عامة لتبادل النتائج. وبالاعتماد على المنهجية سالفة الذكر، استطاع المشاركون تطبيق معايير محددة لتقييم كل الأنشطة الموضحة في خطة العمل العالمية ومجموعها 273 نشاطاً. وتجسدت النتيجة الرئيسية في وضع قائمة موجزة تضمنت 62 نشاطاً باعتبارها في صدارة الأولويات الوطنية. وأتاحت نتائج هذه الجهود الأولية بيانات مهمة لتصميم خطط الأنشطة التمكينية الضرورية.

وتحت إشراف وزارة الشؤون الخارجية (بعد تعيينها نقطة الاتصال الوطنية)، اتخذت كل المؤسسات العامة والوزارات المختصة، في مرحلة لاحقة، النتائج الناجمة عن تحديد الأولويات كقاعدة لتصميم مصفوفة تضم مجموعة من الأولويات الوطنية. بعد ذلك، تم استعراض تلك الأولويات وترتيبها حسب درجة أهميتها (مستوى عال أو متوسط أو منخفض، مثلاً). كما قدمت مبررات مراعاة تلك الأولويات والإطار الزمني المحدد لتحقيق الأهداف المتصلة بها وكذلك الموارد المتاحة في بعض الحالات. وكان الغرض من هذا العمل إصدار دليل مرجعي لوضع خطة عمل خاصة بتنفيذ النهج الاستراتيجي.

واشتملت الأنشطة الرئيسية لوضع خطة العمل على ما يلي:

- اضطلاع كل مؤسسة من المؤسسات الحكومية المختصة بتحديد أنشطة معينة؛
- تشكيل فرق عمل مشتركة بين الوزارات لكل هدف من الأهداف المدرجة في الاستراتيجية الجامعة للسياسات؛
- إمداد كل فريق من تلك الفرق بمشروع خطة عمل يشمل الأعمال ذات الصلة التي يمكن إنجازها على مستوى البلد؛
- إدراج الوثائق التي أعدها كل فريق في خطة العمل؛
- توزيع الخطة على كل الوزارات لاعتمادها؛
- توزيع الخطة على كل القطاعات ذات الصلة لاستعراضها.

وستتضمن خطة العمل، عند استكمالها، إجراءات وطنية محددة ضرورية للوفاء بالتزامات البلد المتصلة بالنهج الاستراتيجي. وينبغي تحقيق ذلك من خلال التنسيق الفعلي بين المؤسسات الحكومية المشاركة وبمراعاة الآليات المعمول بها في إدارة المواد الكيميائية، مثل خطط التنفيذ الوطنية لاتفاقية ستوكهولم.

4-4 تنفيذ خطة النهج الاستراتيجي على الصعيد الوطني

بعد إعداد خطة متكاملة لتنفيذ النهج الاستراتيجي على الصعيد الوطني بإشراك أصحاب مصلحة متعددين، يمكن استهلال مرحلة التنفيذ بالاعتماد على الأنشطة والتفاصيل الموضحة في خطة العمل. وقد تشمل هذه المرحلة الخطوات الرئيسية التالية: مباشرة أعمال التوعية والاتصال؛ وتعبئة الموارد؛ وتنفيذ الأنشطة وإجراء عمليات الرصد والتقييم على نحو منتظم.

1-4-4 التوعية والاتصال

إحراز دعم المجموعات المعنية والجمهور العام لتنفيذ النهج الاستراتيجي وفهمه عنصر حاسم لضمان نجاحه واستمراره. وقد تساعد الجهود الحثيثة للتوعية والإعلام والاتصال على استدامة

الاهتمام به ودعمه. وترمي تلك العملية أساساً إلى إبلاغ الأطراف المعنية بالتطورات والإنجازات الرئيسية المحققة في إطار الجهود المبذولة من أجل تنفيذ النهج الاستراتيجي، وتلقي ردود فعل مجموعات أصحاب المصلحة مع تقدم سير العملية. ومن المرجح أن تجر هذه العملية سلسلة من الأنشطة على مستويات مختلفة. فعلى سبيل المثال، يمكن العمل على تزويد الجمهور العام بمعلومات عن غاية إدارة المواد الكيميائية على الصعيد الوطني والمبادرات المتعلقة بها، لإطلاع مجموعات معينة من أصحاب المصلحة (مثل قطاع الصناعة والعمال) بالتقدم المحرز في معالجة المسائل التي لديهم فيها مصلحة خاصة، و/أو إمداد المجتمع الدولي بالمعلومات المتعلقة بمبادرات بناء القدرات والإنجازات المحققة.

وهناك أدوات ونهج عديدة يمكن استخدامها في أنشطة التوعية، والإعلام والاتصال كتنظيم جلسات إعلامية استراتيجية؛ وورش عمل وطنية أو إقليمية، واجتماعات بين الوزارات، ومشاورات مع القطاع الصناعي ومجموعات أخرى غير حكومية؛ وإشراك وسائل الإعلام؛ وتصميم منتجات إعلامية سهلة المنال ونشرها. ويرد في الإطار رقم 13 مثال قطري في هذا الشأن.

2-4-4) تعبئة الموارد

من المرجح أن تطرح مسألة الموارد تحديات خاصة لذلك ينبغي النظر فيها في وقت مبكر وطوال عملية وضع خطة التنفيذ وتطبيقها على الصعيد الوطني. فقد بينت التجارب أن فرص نجاح الجهود الموظفة لتعبئة الموارد تكون أكبر حظاً عندما تعتمد على خطة محكمة ومستدامة مشفوعة بتأييد كاف على المستوى الرفيع.

وإن كان من المسلم به أن احتمال اللجوء إلى الموارد الخارجية قد يكون ضرورياً لإعطاء دفع لبعض خطط العمل/المشاريع، فإن توفير الموارد الوطنية/المحلية أمر أساسي. و ييدي المسؤولين/المنظمات من خلال إسهامهم بالموارد (التمويل، ووقت الموظفين، والبيانات، مثلاً)، اهتمامهم بالمبادرة ودعمهم لها. وتبشر هذه المشاركة بنجاح عملية تنفيذ النهج واستمراره على المدى الطويل. وقد تواجه المبادرات التي تعتمد على الموارد الخارجية فقط خطر الانهيار الكلي عند توقف الدعم الخارجي.

الإطار 13: التوعية بالنهج الاستراتيجي – مثال ألمانيا

نظمت ألمانيا "المؤتمر الوطني بشأن تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية" في برلين يوم 6 حزيران/يونيو 2008. وشكل المؤتمر الذي حضرته طائفة كبيرة من أصحاب المصلحة المسؤولين عن إدارة المواد الكيميائية، خطوة ملحوظة نحو التنفيذ الشامل للنهج الاستراتيجي في ألمانيا. وكان المؤتمر الذي أشرفت على تنظيمه وزارة البيئة وحفظ الطبيعة والسلامة النووية الفيدرالية بمساعدة وكالة البيئة الفدرالية، قد جمع بين وزارات لمختلف القطاعات المعنية مثل الزراعة والمستهلكين والصحة والاقتصاد والتكنولوجيا بالإضافة إلى الصناعة والمنظمات غير الحكومية. وكان الغرض منه إعلام أصحاب المصلحة بتنفيذ النهج الاستراتيجي وتشجيعهم على المساهمة فيه. وعرض حوالي 130 مشاركاً مبادراتهم الجارية في مجال الإدارة السليمة للمواد الكيميائية المرتبطة بمجالات العمل المحددة في خطة العمل العالمية بشأن النهج الاستراتيجي. وأسهم المؤتمر أيضاً في عرض ملخص للصكوك والتدابير الوطنية الجارية في هذا الصدد من أجل تنفيذ النهج الاستراتيجي، والتي تستعمل كأساس لتحديد الثغرات واستمرار الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات، مثل ضمان التبادل التجاري الدولي الآمن للسلع التي تحتوي على مواد كيميائية. وسيتاح تقرير موجز عن المؤتمر باللغة الإنكليزية (وربما بإحدى لغات الأمم المتحدة الأخرى) خلال الدورة الثانية من المؤتمر الدولي بشأن إدارة المواد الكيميائية. يمكن الاطلاع على معلومات أوفى على الموقع التالي: www.saicmkonferenz.de/

المصدر: www.saicm.org/documents/newsletter/SAICM%20Newsletter%208%20-

الاستراتيجية الجامعة للسياسات المتعلقة بالنهج الاستراتيجي: تعتبر الفقرة 8 من الاستراتيجية الجامعة للسياسات أن "المعارف والمعلومات والتوعية الجماهيرية احتياجات أساسية في عملية صنع القرارات الخاصة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية بما في ذلك المواد والأدوات المحتوية على المواد الكيميائية".

خطة العمل العالمية المتعلقة بالنهج الاستراتيجي: توضح الفقرة 10 من الموجز التنفيذي أن تدابير تعزيز المعارف والمعلومات تتضمن "التعليم المحسن، والتدريب وأنشطة إزكاء الوعي الموجهة إلى أولئك الذين قد يتعرضون لمواد سامة في أي مرحلة من مراحل العمر دورة المادة الكيميائية، وتوليد ونشر البيانات الخاصة بأخطار جميع المواد الكيميائية المتداولة في التجارة، مع مراعاة الحاجة الخاصة بالسرية التجارية التي لها ما يبررها. ومن بين التدابير الأخرى في هذا المجال زيادة متابعة تأثيرات المواد الكيميائية على الصحة والبيئة، وتقييمات المخاطر الموحدة، وبذل الجهود لتنفيذ النظام الموحد عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووضع البطاقات التعريفية عليها، ووضع ونشر السجلات الوطنية لإطلاق ونقل الملوثات".

وإلى جانب المرات العديدة التي ذكرت فيها خطة العمل العالمية مسألة التوعية باعتبارها إحدى جوانب التنفيذ، فقد تناولت هذه المسألة أيضاً ضمن عدد من أنشطتها المتعلقة بإدارة المواد الكيميائية، ومنها:

- النشاط 101: استكمال توجيه النظام الموحد عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووضع البطاقات التعريفية عليها، الخاص بإزكاء الوعي وبناء القدرات وكذلك مواد التدريب (بما في ذلك التوجيه الخاص بوضع خطة عمل النظام الموحد عالمياً، والتوجيه الخاص بتحليل الوضع الوطني وأدوات التدريب الأخرى) وجعلها متاحة للبلدان.
- النشاط 110: إدراج كم كبير من الاستراتيجيات وإزكاء الوعي وبناء القدرات ضمن الاتصال الخاص بالمخاطر.
- النشاط 112: القيام بإزكاء الوعي، خاصة عن طريق تعليم المستهلكين بشأن أفضل الممارسات الخاصة باستخدام المواد الكيميائية، والمخاطر التي تسببها لهم ولبيئتهم المواد الكيميائية التي يستخدمونها، والمسارات التي يحدث من خلالها التعرض.
- النشاط 163: القيام بحملات لإزكاء الوعي والتدابير الوقائية من أجل النهوض بالاستخدام غير الضار للمواد الكيميائية.
- النشاط 195: إنشاء هيئات تنسيق وطنية متعددة أصحاب المصلحة بشأن المواد الكيميائية لتقديم المعلومات ولزيادة الوعي بشأن مخاطر هذه المواد.

إن إحدى النقاط المهمة لبدء تعبئة الموارد هي فهم طريقة اتخاذ القرارات بشأن الميزانية وتخصيص الموارد. والأطراف المنخرطة مباشرة في أنشطة إدارة المواد الكيميائية لا تشارك غالباً عن قرب في تلك الإجراءات والقرارات، لذلك يكون تضافر الجهود ضرورياً لاستقاء المعلومات في هذا الشأن. ولعل أول إجراء يجب اتخاذه هو الاتصال بالأطراف المختصة في وزارة المالية، ووزارة الشؤون الخارجية، والمكاتب المعنية بالميزانية في الوزارة ذات الصلة بالمشكلة (مثل البيئة والصحة والزراعة)، وهيئة التشريع الوطنية، والجامعات وغيرها من الأجهزة المناسبة، بهدف كسب فهم شامل للعملية ولدور مختلف الجهات الفاعلة. فعلى سبيل المثال، أجرت كوستاريكا، كجزء من عملية تقييم القدرات المتصلة بالنهج الاستراتيجي لعامي 2008 و2009، دراسة استقصائية على مستوى كل الوزارات والمنظمات المعنية لاستعراض الخطط السنوية المتصلة بأنشطة إدارة المواد الكيميائية، والميزانيات الملزمة لها، من أجل تحسين الفهم بشأن فرص التمويل الممكنة لإدارة المواد الكيميائية على المستوى الوطني. فكشفت الدراسة أن وكالات ومنظمات عدة مثل، وزارة البيئة، ووزارة المالية، ووزارة الزراعة، ووزارة الصحة، والجامعات الوطنية، كانت قد خصصت في ميزانياتها الجارية أموالاً للأنشطة المتعلقة بالمواد الكيميائية.

لكن لا يكفي فهم الإجراءات الرسمية فحسب، بل من المهم أيضا كسب فكرة عن الطريقة المعهودة التي تقدم بها المقترحات الخاصة بالميزانية والعوامل التي يمكن أن تساعد على دعم النتائج المواتية. وربما كان من الأساسي الوقوف على مدى أهمية الأولويات السياسية ومدى تأثيرها في قرارات تخصيص الموارد. ومن المهم أيضا استيعاب الإطار الزمني الذي تنجز فيه تلك الأنشطة. وتؤكد هذه العناصر مرة أخرى الأهمية الرئيسية لدمج إدارة المواد الكيميائية في التخطيط الإنمائي (الرجاء الإطلاع على الإطار رقم 14 بشأن مسألة "التعميم").

الإطار 14: النهج الاستراتيجي ومسألة التعميم

يقر إعلان دبي أن "الإدارة السليمة للمواد الكيميائية أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك استئصال الفقر والمرض، والنهوض بصحة البشر والبيئة، والارتقاء بمستوى المعيشية والحفاظ عليه لدى البلدان التي تمر بجميع مراحل التنمية".

وينص القرار 4/1 المعتمد في الدورة الأولى للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في 2006، في ما يتعلق بالأولويات الاستراتيجية لبرنامج البداية السريعة على أنه: "ينبغي لبرنامج البداية السريعة أن يعبئ الموارد للأنشطة التمكينية الأولية التي تحظى بالأولوية الوطنية بما يتمشى مع مجالات العمل الموضحة في الأهداف الاستراتيجية بالقسم رابعاً من الاستراتيجية الجامعة للسياسات، وبصفة خاصة ما يلي: ... (ج) الاضطلاع بعمليات التحليل والتنسيق المشترك بين الوكالات وأنشطة المشاركة العامة الموجهة إلى التمكين من تنفيذ النهج الاستراتيجي وذلك عن طريق القيام مثلاً بإدماج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في صلب الاستراتيجيات الوطنية مما يؤدي إلى إتاحة المعلومات لعملية وضع أولويات للتعاون في مجال المساعدة الإنمائية".

أما القرار 3/2 المعتمد في الدورة الثانية للمؤتمر الدولي لعام 2009، فإنه يشجع من جملة أمور أخرى " الجهود التي تبذلها كل البلدان بهدف تعميم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، ويدعو الجهات المانحة والمنظمات ذات الصلة إلى أن تحدد، في استراتيجياتها للمساعدة، أولوية تقديم المساعدات المالية والتقنية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، لدعم جهودها على تعميم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في سياساتها وخططها الإنمائية الوطنية".

ولما كانت الإدارة السليمة للمواد الكيميائية تسهم أيضا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فمن المهم تعيين الفرص السانحة لدمج إدارة المواد الكيميائية وتنفيذ النهج الاستراتيجي في الخطط المبنية على الأهداف الإنمائية للألفية ومراعاة دورات التخطيط (سواء كانت خطط وطنية قائمة على الأهداف الإنمائية للألفية، أو عمليات التقييم المشتركة بين البلدان، أو استراتيجيات الحد من الفقر، وغير ذلك). يمكن الاطلاع على معلومات أوفى على الموقع التالي: www.undp.org/chemicals/mainstreamingsmc.htm

وبالإضافة إلى الإلمام بنظام الميزانية وتخصيص الموارد على الصعيد الوطني، من المهم فهم الطريقة التي تعتمد بها الجهات المانحة الخارجية في تخصيص الموارد. فمن المرجح أن يكون لكل جهة مانحة (مثل منظمات التعاضد الثنائي، والبنوك متعددة الأطراف) إجراءات عمل معينة يمكن للبلدان أن تتبعها لالتماس الدعم، وبعض الأهداف التنظيمية التي يمكن أن تؤثر في قراراتها، كأنواع المشاريع التي تعتزم تمويلها. وقد يكون من المستحسن إعداد قائمة بجميع الجهات المانحة الخارجية، ولا سيما التي لديها مكاتب وأنشطة في البلد، واستقاء المعلومات المتعلقة بإجراءات عملها في هذا الصدد وكذلك نوع المشاريع التي من المرجح أن تقبل كل واحدة منها على تمويلها. ويكون من المهم أيضا إعداد قائمة بالأنشطة الجارية التي تتلقى تمويلا من الوكالات المانحة. ولكفالة توافر تلك المعلومات بصورة متواصلة، يجب التفكير في وضع آلية لجمع/تبادل المعلومات المتعلقة بأنشطة المانحين وأولوياتهم بشكل دوري. ويمكن الاعتماد على تلك الآلية أيضا في تسهيل حسن سير التنسيق بين طلبات التمويل.

وفضلاً عن استيعاب الإجراءات التي تتبعها مختلف الجهات المانحة والأدوار التي تؤديها، من المهم إقامة اتصالات عمل مع المسؤولين المعنيين في تلك المنظمات والمحافظة عليها. فإطلاع وكالات المساعدة الخارجية على الأولويات والاحتياجات والإنجازات الوطنية، ضمان قنوات اتصال فعالة، بخلاف ذلك، قد يزيد من احتمالات الرد الإيجابي على طلبات الدعم المقدم من تلك الجهات.

وقد يقتضي جمع الموارد الضرورية وقتاً طويلاً ومثابرة حثيثة. ولكفالة الإفادة من تلك الجهود بطريقة فعالة ومستدامة، تضطلع لجنة (إذا تم تشكيلها) مكونة من ممثلين عن الوزارات المعنية في بعض البلدان أو وكالة أخرى مختصة، بوضع استراتيجية خاصة بتعبئة الموارد (قائمة على فهم جيد للإجراءات المناسبة لطلب الدعم والحصول عليه من المصادر الوطنية والخارجية) وتنفيذها. فتعنى بتحديد الموارد المطلوبة، والمصادر التي ستطلب منها تلك الموارد، والإجراءات اللازمة اتخاذها لذلك الغرض، والأشخاص/الجهات المسؤولة.

ومن المجدي على وجه الخصوص تصميم مقترحات المشروعات المقدمة وفقاً لمصالح الجهات القادرة على توفير الدعم وأولوياتها من أجل زيادة احتمالات النجاح. فلكل منظمة أو وزارة أو جهة مانحة خارجية أهداف وأولويات خاصة. إذ إنها لا تستلزم الاقتناع بضرورة المشروع المقترح وقدرته على الاستمرار فحسب، وإنما تسعى أيضاً إلى معرفة كيف سيفيدها ويسهم في تحقيق أهدافها التنظيمية الخاصة.

وتجري عملية تعبئة الموارد بصورة متواصلة قد تتغير مع مرور الوقت وتطور طبيعة الجهود الوطنية لبناء القدرات واهتمامها. لذلك، كانت مساعي تعبئة الموارد جهداً متكرراً بل جزءاً كاملاً ودائماً من عملية تنفيذ النهج الاستراتيجي. وإلى جانب الأهمية التي تكتسبها عملية التعبئة "المحلية" للموارد على الصعيد الوطني، ينبغي الأخذ في الحسبان أيضاً السلسلة الطويلة لمصادر التمويل الخارجي المحتملة التي يمكن أن تشمل (ولا تقتصر على) الصندوق الاستثماري لبرنامج البداية السريعة للنهج الاستراتيجي (انظر أسفله)، والجهات المانحة الثنائية، والمؤسسات الخاصة، ومرفق البيئة العالمية (في ما يخص الملوثات العضوية الثابتة، مثلاً)، وغير ذلك.

وشدد المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، في دورته الثانية، على أوجه التوافق النشاطي المحتملة وتكامل الترتيبات المالية المتعددة المتوقعة لتنفيذ النهج الاستراتيجي. ويشجع القرار 3/2 على جملة من الأمور منها، اعتماد صكوك اقتصادية؛ وتعميم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية؛ وإسناد الأولوية إلى الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في التخطيط الإنمائي والصحي والبيئي وعمليات تخصيص الميزانية ذات الصلة؛ وإدماج أهداف النهج الاستراتيجي في التعاون لتقديم المساعدة الإنمائية الثنائية ومتعددة الأطراف وإعطاؤها الأولوية من أجل تيسير عملية تخصيص الموارد الضرورية. ويشير القرار بالإضافة إلى ذلك إلى المؤسسات المالية ذات الصلة، والقطاع الخاص، وفرص التمويل في إطار برنامج البداية السريعة، والصندوق العالمي للبيئة، وعملية تجديد الموارد. ومن المقرر أن ينظر المؤتمر الدولي، في دورته الثالثة لعام 2012، في مدى ملائمة الترتيبات المالية والتقنية لتنفيذ النهج الاستراتيجي بالنسبة إلى العمليات.

برنامج البداية السريعة للنهج الاستراتيجي

يمكن أن يشكل برنامج البداية السريعة للنهج الاستراتيجي إحدى الفرص السانحة لتعبئة الموارد المالية. وكما جاء موضحاً في الفقرة 19 من الاستراتيجية الجامعة للسياسات بشأن الاعتبارات المالية، يدعم برنامج البداية السريعة الأنشطة المبدئية لبناء القدرات من أجل تنفيذ أهداف النهج الاستراتيجي. وقد أكد المؤتمر الدولي في قراره 4/1 المعتمد في الدورة الأولى، على إنشاء

"برنامج البداية السريعة لتنفيذ أهداف النهج الاستراتيجي وذلك عن طريق الاستفادة من النتائج التي أسفر عنها المؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية وخطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات". ويشتمل برنامج البداية السريعة على صندوق استثماري طوعي ومحدود المدة يشرف على إدارته برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالإضافة إلى التعاون متعددة الأطراف والثنائي وغيره من أشكال التعاون.

ويهدف برنامج البداية السريعة إلى دعم أنشطة التمكين المبدئي لدى البلدان النامية، والبلدان الأقل نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تمر إقتصاداتها بمرحلة انتقال. ويتطلع إلى تعبئة الموارد الخاصة بالأنشطة التمكينية الأولية التي تحظى بالأولوية الوطنية تمهيداً مع مجالات العمل المبنية في الأهداف الاستراتيجية بالقسم 4 من الاستراتيجية الجامعة للسياسات، وبصفة خاصة ما يلي:

(أ) وضع أو استكمال مواجيز بيانات كيميائية وطنية وتحديد الاحتياجات من القدرات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية؛

(ب) تطوير وتعزيز المؤسسات الوطنية لإدارة المواد الكيميائية والخطط والبرامج والأنشطة الرامية إلى تنفيذ النهج الاستراتيجي وذلك، عن طريق الاستفادة من العمل الذي أنجز لتنفيذ المبادرات والاتفاقات الدولية ذات الصلة بالمواد الكيميائية؛

(ج) الاضطلاع بعمليات التحليل والتنسيق المشترك بين الوكالات وأنشطة المشاركة العامة الموجهة إلى التمكين من تنفيذ النهج الاستراتيجي وذلك عن طريق القيام مثلاً بدمج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في صلب الاستراتيجيات الوطنية مما يؤدي إلى إتاحة المعلومات لعملية وضع أولويات التعاون في مجال المساعدة الإنمائية.

ويشرف على برنامج البداية السريعة مجلس تنفيذي يتألف من ممثلين حكوميين تابعين لكل إقليم من أقاليم الأمم المتحدة بالإضافة إلى الجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف، والمساهمين الآخرين في البرنامج. وتتكون لجنة التنفيذ التابعة للصندوق الاستثماري من سبع منظمات من بين تلك التابعة للبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وتقوم أمانة النهج الاستراتيجي بتقديم الخدمات إلى المجلس التنفيذي ولجنة التنفيذ التابعة للصندوق الاستثماري، وتسهيل عملية تشغيل برنامج البداية السريعة كاملاً، بما في ذلك عمليات الصندوق الاستثماري⁸.

الإطار 15: النهج الاستراتيجي وتعبئة الموارد المالية

الإستراتيجية الجامعة للسياسات المتعلقة بالنهج الاستراتيجي: تقر الاستراتيجية الجامعة للسياسات في فقرتها 6 أن "الموارد المتوافرة لمعالجة قضايا السلامة الكيميائية غير وافية لدى الكثير من البلدان وبخاصة لسد الثغرات الأخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة من ناحية والبلدان النامية والبلدان التي تمر إقتصاداتها بمرحلة انتقال من ناحية أخرى". ولمواجهة ذلك، "... ينبغي للنهج الاستراتيجي أن يطالب المصادر القائمة والجديدة للدعم المالي بأن توفر موارد إضافية ... كما ينبغي أن يشتمل على حشد الموارد المالية الإضافية الدولية والوطنية من خلال برنامج البداية السريعة والتدابير الأخرى ... من أجل التعجيل بتعزيز القدرات والطاقت المعدة لتنفيذ أهداف هذا النهج الاستراتيجي" (الفقرة 19).

وتنص الفقرة 19 ("1"، و"2"، و"3") على أن "الإجراءات على المستوى الوطني أو دون الوطني لدعم تمويل

⁸ يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن برنامج البداية السريعة وصندوقه الاستثماري على العنوان التالي:

www.saicm.org/index.php?menuid=22&pageid=252

أهداف النهج الاستراتيجي [يمكن أن تشمل، من جملة أمور أخرى]، إدماج أهداف النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية في البرامج/الخطط/الاستراتيجيات ذات الصلة على مختلف المستويات، وتقييم القوانين والسياسات واللوائح القائمة لتحديد التغييرات التي قد تلزم للمضي قدماً في تنفيذ أهداف النهج الاستراتيجي، بما في ذلك إجراء تقييم لاحتياجات التمويل حيثما يتناسب؛ وتقييم، حيثما تدعو الضرورة، اعتماد سياسات مناسبة على المستوى الوطني ودون الوطني تشمل صكوكاً اقتصادية يمكن أن تساعد في تغطية تكاليف الإدارة السليمة للمواد الكيميائية".

خطة العمل العالمية للنهج الاستراتيجي لإدارة المواد الكيميائية: تتطرق خطة العمل العالمية لمسألة تعبئة الموارد ضمن عدد كبير من الأنشطة ومجالات العمل المتصلة بتنفيذ النهج الاستراتيجي، بما في ذلك:

- النشاط 166: ... وضع استراتيجيات وطنية لتعبئة الموارد الوطنية والخارجية لزيادة أهمية إدارة المواد الكيميائية داخل الأطر الوطنية للتنمية المستدامة
- النشاط 209: تعزيز القدرات التي تخص البنية الأساسية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقال من خلال المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا لهذه البلدان بهدف التصدي للفجوة الأخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وتلك التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقال
- النشاط 222: وضع موارد لخطط ومشروعات التنفيذ الوطنية
- النشاط 234: توفير التدريب التقني اللازم والموارد المالية للحكومات الوطنية لكشف ومنع الاتجار غير المشروع في السلع السمية والخطرة والنفائات الخطرة
- النشاط 250: توفير الموارد المالية والتقنية الكافية لدعم مشروعات بناء القدرات الوطنية والإقليمية الخاصة بالنظام الموحد عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووضع البطاقات التعريفية عليها في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقال.

4-4-3) أنشطة التنفيذ والمراقبة والتقييم

من المهم استنباط العمل بين الفينة والأخرى، كل سنتين أو ثلاث سنوات مثلاً، للتأمل في التوجه الذي يسلكه تنفيذ النهج الاستراتيجي على الصعيد الوطني، وإعادة تقييم الأولويات الوطنية، والنظر في ما إذا كانت المبادرات الجارية لا تزال تقي بالاحتياجات المتنامية للبلد. فمثل هذا التقييم المنتظم يؤدي أيضاً إلى تيسير إسهام أصحاب المصلحة في عمليات التقييم الرسمية للتقدم المحرز على الصعيد العالمي التي سيجريها المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية.

إعداد تقارير رسمية عن التقدم المحقق في تنفيذ النهج الاستراتيجي

تكون التقارير المعنية بتنفيذ النهج الاستراتيجي أداة رئيسية لتقييم التقدم المحقق من أجل بلوغ غاية خطة جوهانسبرج لتنفيذ الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بحلول عام 2020. وستساعد تلك التقارير أيضاً على تقييم التقدم المحرز على مستوى فرادى الأهداف المحددة في نصوص النهج الاستراتيجي. فقد جاء في نص الفقرة 24 من الاستراتيجية الجامعة للسياسات أن المؤتمر الدولي المعني بالنهج الاستراتيجي يقوم بإجراء عمليات استعراض دورية للنهج الاستراتيجي. ويتلقى، بناءً على ذلك، التقارير من جميع أصحاب المصلحة وثيقة الصلة بشأن التقدم المحقق في تنفيذ النهج الاستراتيجي. كما أنه يضطلع بتقييم تنفيذ النهج الاستراتيجي بهدف استعراض التقدم المحقق بالمقارنة مع أهداف عام 2020 واتخاذ القرارات الاستراتيجية، ووضع البرامج، وترتيب الأولويات، وتحديث النهج بحسب الضرورة. وأسندت الاستراتيجية الجامعة للسياسات في فقرتها 26 إلى الاجتماعات الإقليمية وظيفة استعراض التقدم المحقق في تنفيذ النهج الاستراتيجي داخل الإقليم المعني. بينما تتولى أمانة النهج الاستراتيجي إطلاع المؤتمر على التقارير المقدمة من جميع المشاركين عن التقدم المحقق في تنفيذ النهج الاستراتيجي.

واعتمد المؤتمر الدولي في دورته الثانية المنعقدة شهر أيار/مايو 2009 طرائق تقديم التقارير الرسمية لعرض التقدم المحقق في تنفيذ النهج الاستراتيجي. وهي تنطوي على مجموعة من المؤشرات، عددها 20 مؤشراً، يعتمد عليها أصحاب المصلحة في إعداد التقارير، بالإضافة إلى الترتيبات الخاصة بإعداد تقرير أولي للفترة بين 2006 و2008، وترتيبات خاصة بالتقارير الدورية التي تلي دورات المؤتمر الدولي المنعقدة كل ثلاث سنوات.

وحُدّدت المؤشرات المتفق عليها من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالأنشطة التي تضطلع بها البلدان تحقيقاً لأهداف الاستراتيجية الجامعة للسياسات – أي الحد من المخاطر، والمعارف والمعلومات، وأسلوب الإدارة، وبناء القدرات والتعاون التقني، والاتجار الدولي غير المشروع. فعلى سبيل المثال، تم تحديد أحد المؤشرات المتعلق بمجال أسلوب الإدارة من أجل جمع معلومات عن أنواع الالتزامات المأخوذة لتنفيذ النهج الاستراتيجي مثل الخطط الرسمية المتعلقة بالتنفيذ والسياسات والالتزامات التابعة للهيئات الإدارية⁹.

تقييم نتائج الأنشطة الجارية

فضلاً عن إعداد التقارير لعرضها على المؤتمر الدولي، يمكن لكل بلد أن ينظر في الطريقة التي سيعتمدها لتقييم سير العمل، وإعادة تقييم الأولويات، والموعود المحدد لذلك. والمفروض أن تكون أهداف عديدة قابلة للقياس (والوسائل المحددة لقياس مدى تحققها) قد تم تحديدها في خطة تنفيذ النهج الاستراتيجي من خلال تحديد الأولويات الوطنية مثلاً، ورسم السياسة الوطنية، وإعداد خطط العمل.

وبالدخول في هذه المرحلة من العملية، يكون طيف كبير من الأنشطة قد دخل طور الإنجاز في إطار تنفيذ النهج الاستراتيجي ويكون للكثير منها صلة مباشرة بالأولويات التي حددها كل بلد في مستهل عمله على وضع/تنفيذ خطة التنفيذ الوطنية. وعليه يجب العمل على تحديد ما تم إنجازه بفضل تلك الأنشطة المتعددة واللامركزية إلى حد بعيد. وفي أحسن الأحوال، تكون النتيجة المحققة تتمثل في اتصالات جارية بين الهيئات الفاعلة. وتكون تلك الهيئات، أفراداً أم مجموعات، قد أجرت عمليات لتقييم أنشطتها، بما يمكنها بالتالي من بيان مدى قدرتها على تنفيذ خطة عملها وتحديد النتائج المحققة.

وبجمع المعلومات المتعلقة بالإنجازات المحققة وتقييم مدى مراعاة الأولويات الوطنية المحددة في المرحلة الأولية، تتمكن الهيئات الفاعلة من تكوين فكرة دقيقة عن التقدم المحرز والتحديات القائمة. وليس الغرض من هذا "الاستعراض للحالة"، الذي قد ينجم عنه تقرير لبرنامج وطني أو خطة محدثة لتنفيذ النهج الاستراتيجي، هو تسليط الضوء على المجالات التي لم تأت بالنتائج المنشودة كما كان متوقعاً، بل القصد منه التأكد من أن توطيد الجهود من أجل تنفيذ النهج الاستراتيجي عملية متكررة ويمكنها أن تواجه ظروفًا واحتياجات متغيرة وتتكيف معها. ويمكن، بالإضافة إلى ذلك، عرض بيانات تقييم الأنشطة والخطط المستهدفة وتكاليفها المقدرة بوضوح على الجهات المانحة المحتملة توكيلاً دعمها لما تبقى من مراحل تنفيذ النهج الاستراتيجي.

تحديث ملخص البيانات الوطني وتقييم القدرات المتعلقة بالنهج الاستراتيجي

⁹ لمزيد من المعلومات عن إعداد التقارير في إطار النهج الاستراتيجي، الرجاء زيارة الموقع التالي:
<http://www.saicm.org/index.php?menuid=32&pageid=297>

قد يساعد تحديث ملخص البيانات الوطني و/أو تقييم القدرات المتعلقة بالنهج الاستراتيجي في عملية التقييم وإعادة التقويم. وتتيح تلك الملخصات أدوات منهجية تسمح باستعراض حالة البنى الأساسية لإدارة المواد الكيميائية على الصعيد الوطني، بما في ذلك الجوانب القانونية والإدارية والتقنية والتنظيمية، وتقييم تلك القدرات بالمقارنة مع متطلبات النهج الاستراتيجي. ويمكنها أيضا أن تشكل قاعدة مجدية لإقامة حوار وطني لإعادة النظر في الاحتياجات والأولويات الوطنية.

الدعوة إلى حوار وطني ومواصلته

ترى بعض البلدان أنه من المفيد في هذه المرحلة من العملية دعوة الأطراف المهمة والمتضررة إلى الاجتماع من جديد لاستعراض التقدم المحقق إلى حد الآن، وإعادة النظر في الأولويات الوطنية ومراجعتها حسب المطلوب، وتهيئة المجال للمرحلة المقبلة من العمل بهدف مواصلة تنفيذ النهج الاستراتيجي. وقد أظهرت التجارب أن مواصلة الحوار الوطني عن طريق تنظيم مثل هذا الاجتماع بانتظام قد يكون نافعا لأنه يساعد على إحاطة أصحاب المصلحة بمجريات العملية والحفاظ على اهتمامهم بها وضمان انتباه كل الأطراف إلى الاحتياجات والأولويات المتغيرة.

(5) وضع خطة تنفيذ النهج الاستراتيجي على الصعيد الإقليمي

أقر المؤتمر في دورته الأولى (القرار 1/1 بشأن ترتيبات التنفيذ) أن المشاركين في عملية النهج الاستراتيجي يأتون من مناطق جغرافية مختلفة كثيرة ويتمتعون بخبرات وآراء وآليات مختلفة إزاء إدارة المواد الكيميائية، وأن هذا التنوع من شأنه أن يحسن جهودهم الجماعية نحو تحقيق الغايات المشتركة ويعززها. كما شكلت مسألة تنسيق العمل على الصعيد الإقليمي محوراً مركزياً على امتداد الاستراتيجية الجامعة للسياسات وخطة العمل العالمية. وفي ما يتعلق بدء تنفيذ النهج الاستراتيجي بمرحلة تمكينية، أوضحت خطة العمل العالمية للنهج الاستراتيجي في فقرتها 22، أنه يجوز وضع خطط إقليمية لتنفيذ النهج الاستراتيجي، حسب ما يقتضيه الحال، بشكل مماثل للخطط الوطنية¹⁰. ويجوز لخطط تنفيذ النهج الاستراتيجي على الصعيد الإقليمي، بشكل عام، أن تشترك في الكثير من العناصر والأنشطة المماثلة التي تناولها القسم الرابع المتعلق بوضع خطط التنفيذ الوطنية. ويعرض هذا القسم مقترحات بشأن آليات التنسيق الإقليمية والمسائل التنظيمية، وتقييم البنى الأساسية والقدرات، واعتبارات خاصة بوضع خطة تنفيذ النهج الاستراتيجي وتطبيقها على الصعيد الإقليمي.

وعلى الصعيد الإقليمي، تلقى النهج الاستراتيجي تأييد المنتديات التالية: القرار 5 بشأن تنفيذ نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية وغيرها من مسائل إدارة المواد الكيميائية الأخرى والنفائات الخطرة، في الدورتين الحادية عشرة والثانية عشرة لمؤتمر الوزراء الأفارقة بشأن البيئة في 2006 و2008؛ والقرار (Ex.CL/Dec.322 (X)) للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في دورته العادية العاشرة، في أديسا بابا، يومي 25 و26 كانون الثاني/يناير 2007، والذي أيد القرارات المعتمدة في مؤتمر الوزراء الأفارقة في دورته الحادية عشرة؛ وفي إعلان ليما بالقمة المشتركة بين أمريكا اللاتينية والكاريبي والاتحاد الأوروبي، في ليما، بيرو، في 16 أيار/مايو 2008¹¹.

(1-5) آليات التنسيق والاعتبارات التنظيمية

ينص القرار (1/1) أيضاً على أن "يتم النهوض بالعمل في ما بين الدورات من خلال عدة أمور من بينها عقد اجتماعات إقليمية وتعيين نقاط اتصال إقليمية للنهج الاستراتيجي ونقل التفاصيل المتعلقة بنقاط الاتصال تلك إلى الأمانة" (الفقرة 8)¹². وحثت الاستراتيجية الجامعة للسياسات في الفقرة 26، الجهات الداعية إلى عقد تلك الاجتماعات الإقليمية للنهج الاستراتيجي بالاضطلاع بالوظائف المختلفة التالية:

- استعراض التقدم المحقق في تنفيذ النهج الاستراتيجي داخل الإقليمي المعني؛
- تقديم توجيه إلى جميع أصحاب المصلحة على الصعيد الإقليمي بشأن التنفيذ؛
- التمكين من إجراء مناقشات تقنية واستراتيجية وتبادل للمعلومات.

¹⁰ يركز النهج الاستراتيجي على البنية الإقليمية غير الرسمية التي تعتمدها الهيئة العامة للأمم المتحدة، والتي تتضمن المناطق التالية: منطقة أفريقيا، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومنطقة أوربا الوسطى والشرقية، ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، ومنطقة أوروبا الغربية، ومجموعة البلدان الأخرى.

¹¹ يمكن الاطلاع على نصوص التأييد على الموقع التالي: www.saicm.org/index.php?menuid=4&pageid=4

¹² تم تعيين نقاط الاتصال الإقليمية في أعقاب الدورة الأولى للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية من خلال عملية تشاورية قامت بتنسيقها الحكومات التي كان ممثلوها يعملون في مكتب اللجنة التحضيرية للنهج الاستراتيجي ومكتب المؤتمر الدولي. يمكن الاطلاع على قائمة نقاط الاتصال الإقليمية للنهج الاستراتيجي، على العنوان التالي:

www.saicm.org/index.php?ql=fc&pageid=6

وركز المؤتمر الدولي على الدور المهم للاجتماعات الإقليمية والتنسيقية في تنفيذ النهج الاستراتيجي. وشجع في قراره 2/2 الأقاليم والأقاليم الفرعية على جملة من الأمور منها "تحديد الأولويات المشتركة، ووضع خطط إقليمية لتنفيذ النهج الاستراتيجي، والنظر في النهج والمشروعات الإقليمية والإقليمية الفرعية" (الفقرة 3). وتوحي القرار فضلا عن ذلك، إجراء محادثات بشأن تنفيذ النهج الاستراتيجي عبر شبكات إقليمية ومعالجة مسألة توفير المساعدة (المالية) من أجل تنفيذ النهج الاستراتيجي على الصعيد الإقليمي. وسيطلب من نقاط الاتصال الإقليمية، التي ينتظر منها أن تؤدي دور الميسر في تنفيذ النهج الاستراتيجي في الأقاليم المعنية بها، أن تقدم إلى المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الثالثة تقريراً عن نتائج الاجتماعات الإقليمية والأنشطة الإقليمية الأخرى المنجزة خلال الفترة الفاصلة بين الدورات.

ومنذ اعتماد النهج الاستراتيجي في شباط/فبراير 2006، قامت كل الأقاليم بعقد اجتماع إقليمي واحد على الأقل إلى جانب عدد من الاجتماعات دون الإقليمية (انظر الإطار 16).

الإطار 16: الاجتماعات الإقليمية ودون الإقليمية للنهج الاستراتيجي

انعقدت بين شهري حزيران/يونيو 2006 وأيلول/سبتمبر 2009، الاجتماعات الإقليمية ودون الإقليمية واجتماعات هيئات التنسيق الإقليمية التالية:

أفريقيا

- اجتماع الفريق الأساسي الأفريقي، القاهرة، مصر، 13-15 حزيران/يونيو 2006
- الاجتماع الإقليمي الأفريقي بشأن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، القاهرة، مصر، 11-14 أيلول/سبتمبر 2006
- اجتماع الفريق الأساسي العربي بشأن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، مصر، 29 تشرين الأول/أكتوبر 2006
- الاجتماع دون الإقليمي العربي، القاهرة، مصر، 1-2 نيسان/أبريل 2007
- الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثاني، دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة، 14-19 تموز/يوليو 2008
- اجتماع الفريق الأساسي الأفريقي، نيروبي، كينيا، 20-21 آب/أغسطس 2009

آسيا والمحيط الهادئ

- اجتماع الفريق الأساسي العربي بشأن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، مصر، 29 تشرين الأول/أكتوبر 2006
- الاجتماع دون الإقليمي العربي، القاهرة، مصر، 1-2 نيسان/أبريل 2007
- الاجتماع الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ بشأن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، بانكوك، تايلند، 21-23 أيار/مايو 2007
- ورشة عمل جزر المحيط الهادئ بشأن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، آييا، ساموا، 8-9 تشرين الثاني/نوفمبر 2007

أوروبا الوسطى والشرقية

- اجتماع أوروبا الوسطى والشرقية بشأن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، ريغا، لاتفيا، 4-6 كانون الأول/ديسمبر 2006
- الاجتماع الإقليمي الثاني لأوروبا الوسطى والشرقية بشأن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، وورش العمل المتصلة به، بوخارست، رومانيا، 8-11 أيلول/سبتمبر 2008
- اجتماع فريق التنسيق الإقليمي لأوروبا الوسطى والشرقية، برنو، الجمهورية التشيكية، 6 أيلول/سبتمبر 2009

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- اجتماع أمريكا اللاتينية والكاريبي بشأن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، مدينة باناما، باناما، 14-16 شباط/فبراير 2008
- اجتماع لجنة التنسيق الإقليمية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، بورت أوف سباين، ترينيداد وتوباغو، 11-13 حزيران/يونيو 2008
- المشاورات الإقليمية لأمريكا اللاتينية والكاريبي بشأن المسائل الراهنة للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، فينيا دال المار، شيلي، 17-19 كانون الأول/ديسمبر 2008
- ورشة عمل لمنطقة البحر الكاريبي بشأن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية والصكوك المتصلة المواد الكيميائية والنفايات الخطرة، بريدجتاون، بربادوس، 10-13 آذار/مارس 2009

أوروبا الغربية ومجموعة البلدان الأخرى

- الاجتماع الإقليمي الأول للاتحاد الأوروبي ومجموعة جوسكانز بشأن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، بارشلونا، أسبانيا، 20-22 تشرين الثاني/نوفمبر 2006
- الاجتماع الثاني للاتحاد الأوروبي ومجموعة جوسكانز بشأن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، باريس، فرنسا، 12 حزيران/يونيو 2007
- الاجتماع الثالث للاتحاد الأوروبي ومجموعة جوسكانز بشأن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، باريس، فرنسا، 12 شباط/فبراير 2008

وقامت ثلاثة أقاليم هي، أفريقيا، وأوروبا الوسطى والشرقية، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، بإنشاء هيئات تنسيق إقليمية، وحدد معظمها صلاحيات تلك الهيئات و/أو نقاط الاتصال الإقليمية. كما حدد الفريق الأساسي العربي صلاحيات وحدة التنسيق التابعة له. وتتعلق العناصر المشتركة بين تلك الهيئات ببعض المسائل منها¹³:

- دعم نقاط الاتصال الإقليمية للنهج الاستراتيجي في أداء مهامها؛
- مساعدة نقاط الاتصال الإقليمية والممثلين الإقليميين في المجلس التنفيذي لبرنامج البداية السريعة
- تشجيع المناصرة لإنشاء مجال تركيز موسع لمرفق البيئة العالمية بشأن إدارة المواد الكيميائية
- إعادة النظر في خطة العمل العالمية للنهج الاستراتيجي من وقت إلى آخر، وتحديد مسائل جديدة مع احتمال إدراجها فيها
- مساعدة نقاط الاتصال الإقليمية في إعداد مشاريع لورقات الموقف الإقليمية، عند الاقتضاء، لتقديمها في المؤتمرات الإقليمية والوزارية والمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية

وبالإضافة إلى تحديد صلاحيات هيئات التنسيق الإقليمية، أعدت بعض الأقاليم قوائم بالأولويات وخطط العمل¹⁴.

¹³ يمكن الإطلاع على مزيد من التفاصيل المتعلقة بهيكل العضوية وصلاحيات نقاط الاتصال الإقليمية ومجموعات التنسيق، على الموقع التالي: www.saicm.org/index.php?menuid=14&pageid=294

¹⁴ فعلى سبيل المثال، تضمنت خطة العمل الأولية للفريق الأساسي الأفريقي للربع الأول من عام 2007، عشرة أنشطة، ومنظمات رائدة، وأطر زمنية بالإضافة إلى النتائج المتوقعة، وغير ذلك. انظر الموقع التالي: www.saicm.org/index.php?content=meetings®ion=AFR&menuid=16&pageid=292 ووضع فريق التنسيق الإقليمي لأوروبا الوسطى والشرقية مشروع خطة عمل خلال اجتماعه الأول في أيلول/سبتمبر 2009؛ انظر الموقع التالي: http://www.saicm.org/index.php?content=meeting&mid=79&menu_id=16&def=1

2-5) تقييم البنى الأساسية والقدرات

يكون من المجدي إجراء تقييم للقدرات والاحتياجات الإقليمية كجزء من الأعمال التحضيرية لوضع خطط التنفيذ الإقليمية. ويمكن أن يستند ذلك التقييم، من جملة أمور أخرى، إلى محادثات سابقة أجريت خلال الاجتماعات الإقليمية ودون الإقليمية حول النهج الاستراتيجي، أو عمليات التقييم الإقليمية الخاصة بالاتفاقات البيئية متعددة الأطراف المتصلة بالمواد الكيميائية، أو جمع المعلومات المناسبة من ملخصات البيانات الوطنية أو عمليات تقييم القدرات المتصلة بالنهج الاستراتيجي لبلدان المنطقة. ويرد في الإطار 17 مثال عن عملية تقييم إقليمية أجريت، في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، في إطار النظام الموحد عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووضع البطاقات التعريفية عليها.

الإطار 17: تقييم القدرات ووضع استراتيجية التنفيذ على الصعيد الإقليمي – دروس مستخلصة من مشروع تطبيق النظام الموحد عالمياً في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا

وُضعت استراتيجية لتقييم القدرات وعملية التنفيذ على الصعيد الإقليمي كجزء من مشروع مدته سنتين (2005-2007) يهدف إلى تعزيز القدرات في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل تنفيذ النظام الموحد عالمياً. وجمعت تلك الأنشطة حكومات ومجموعات من قطاعي الأعمال والصناعة، ومنظمات الصالح العام والعمل في المنطقة، وأمانة المنظمة الإقليمية المتمثلة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وكان الغرض من ذلك تيسير عملية تطبيق نهج منسق من أجل تنفيذ النظام الموحد عالمياً في المنطقة، والبحث في كيفية إدماج مسألة محددة خاصة بالمواد الكيميائية، والمتمثلة في النظام الموحد عالمياً، في الهياكل الإقليمية القائمة وخطط العمل (مثل برنامج عمل فينيتان لرابطة أمم جنوب شرق آسيا). وأدت عملية تقييم القدرات، التي أجرتها مؤسسة بحوث إقليمية، إلى تحديد القدرات الموجودة والتحديات المطروحة على الصعيدين الوطني والإقليمي، في ما يتصل بتنفيذ النظام الموحد عالمياً. وقدمت "الاستراتيجية الإقليمية لتنفيذ النظام الموحد عالمياً في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا"، بعد استعراضها والموافقة عليها في مؤتمر إقليمي رئيسي في أيار/مايو 2007، عرضاً موجزاً للإجراءات والأطر الزمنية وهيئات التنفيذ المطلوبة وشكلت "خارطة طريق" لتنفيذ النظام الموحد عالمياً على الصعيد الإقليمي. ويمكن الإطلاع على مزيد من المعلومات في هذا الصدد على الموقع التالي:

<http://www.unitar.org/cwm/ghs>

3-5) وضع خطط النهج الاستراتيجي وتنفيذها على الصعيد الإقليمي

ربما كانت إحدى الطرق المساعدة على وضع خطة إقليمية لتنفيذ النهج الاستراتيجي بالنسبة إلى هيئات التنسيق الإقليمية (أو الفريق العامل المعين) هي اضطلاعها بدور الريادة داخل أقاليمها ومباشرة إجراءات عمل مماثلة لإجراءات خطة التنفيذ الوطنية كما جاءت ملخصة في القسم 4. ويقدم القسم التالي عرضاً موجزاً لبعض الاعتبارات الإضافية التي يمكن أخذها في الحسبان عند وضع خطة تنفيذ النهج الاستراتيجي على الصعيد الإقليمي.

إبلاء الأولوية إلى المسائل الرئيسية ووضع خطط التنفيذ

قد تسمح خطة تنفيذ النهج الاستراتيجي على الصعيد الإقليمي بالاعتماد على الجهود المبذولة لوضع خطة التنفيذ الوطنية وتطبيقها، سعياً إلى إضافة ميزة أخرى إلى معالجة الأولويات الوطنية والأولويات الإقليمية (أو الأولويات الوطنية المشتركة) من خلال التعاون الإقليمي. وفي الكثير من الحالات، يكون من الأفضل معالجة بعض المحاور أو المسائل إقليمياً. وانطلاقاً من التقييم المنجز على مستوى الهياكل الأساسية والقدرات الإقليمية الموجودة لتنفيذ النهج

الاستراتيجي، يمكن النظر في إعطاء الأولوية إلى المسائل أو الشواغل أو الأعمال الرئيسية ووضع خطط عمل لتناول تلك الأولويات الإقليمية.

وإلى هذا التاريخ قامت منطقتان، هما أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي، بتحضير عناصر خاصة بخطة التنفيذ الإقليمية. واعتمد الاجتماع الإقليمي الأفريقي الأول المعقود في أيلول/سبتمبر 2006¹⁵ خطة العمل الإقليمية الأفريقية. وتشمل هذه الخطة المبادئ والنهج الخاصة بخطط العمل الإقليمية، والاعتبارات الاستراتيجية، والأهداف والعناصر الممكن إدراجها في خطط العمل. كما استعرض الفريق الأساسي الأفريقي، في اجتماعه لشهر آب/أغسطس 2009، حالة تنفيذ خطة العمل الإقليمية وأوصى، من جملة أمور أخرى، بالاعتماد على الخطة بصفتها "وثيقة حية"¹⁶.

وفي وثيقة تحت عنوان "عناصر لوضع استراتيجية إقليمية لتنفيذ النهج الاستراتيجي"، حددت منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي عام 2008 عدة مسائل شاملة لقطاعات متعددة (مثل تعزيز المشاركة متعددة القطاعات وتعبئة الموارد)، وعدداً من المجالات المعينة للتعاون الإقليمي (بما في ذلك الاتجار غير المشروع وتنفيذ النظام الموحد عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووضع البطاقات التعريفية عليها)¹⁷.

وانطلاقاً من التجربة المكتسبة إلى حد الآن، برز عدد من المواضيع أو "التحديات" المشتركة في ما يخص الأولويات وخطط العمل الإقليمية من بينها: مسائل الاتصال والتنسيق داخل الأقاليم وفي ما بينها (بما في ذلك قدرات نقاط الاتصال الإقليمية)؛ والتحديات المتعلقة بالموارد بما في ذلك حدود الصندوق الاستثماري لبرنامج البداية السريعة والحاجة إلى مصادر تمويل أخرى لصالح مشاريع تنفيذ النهج الاستراتيجي على الصعيدين الإقليمي والوطني؛ وضمان مشاركة جميع القطاعات ذات الصلة وأصحاب المصلحة على نحو متواصل وفعال.

إشراك المنظمات والهياكل الأساسية الإقليمية

يمكن للمنظمات الإقليمية أن تؤدي دوراً مكملًا في تنفيذ النهج الاستراتيجي وتنسيق الدعم، وتقديم التدريب وزيادة الحس بالنهج الاستراتيجي لدى البلدان الأعضاء. فمُنظمة الدول الأمريكية مثلاً، تلعب دوراً رئيسياً في تعزيز تنفيذ النهج الاستراتيجي في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (ترد تفاصيل إضافية عن منظمة الدول الأمريكية في القسم 6)؛ وقد وجهت دعوة إلى ممثلين عن الجماعة الكاريبية لحضور ورشة عمل دون إقليمية لمنطقة الكاريبي نظمت في آذار/مارس 2009.

وأصدر مؤتمر البيئة للوزراء الأفارقة المعقود في حزيران/يونيو 2008 القرارات الصريحة التالية:

- تسخير الدعم السياسي الرفيع المستوى لوضع خطط تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية والاتفاقات المتعلقة بالمواد الكيميائية وتنفيذها على الصعيد الوطني؛

¹⁵ انظر المرفق 5 على العنوان التالي:

http://www.saicm.org/documents/meeting/afreg/cairo_06/meeting_docs/6%20Africa%20meeting%20final%20report.pdf

¹⁶ انظر المرفق 6 على العنوان التالي:

<http://www.saicm.org/documents/meeting/afreg/ACG/ACG%20Nairobi%202009/meeting%20documents/ACG%204%203%20Africa%20Core%20Group%20meeting%20report.pdf>

¹⁷ انظر الموقع التالي: www.saicm.org/index.php?menuid=19&pageid=74&submenuheader

- دعوة لجان اقتصادية دون إقليمية وإقليمية، ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية إلى التعاون مع أمانات الاتفاقيات وأمانة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية من أجل إنجاز إجراءات التنفيذ على الصعيد الوطني¹⁸.

بالإضافة إلى الأقاليم الخمسة المشمولة في النهج الاستراتيجي، توجد طائفة كبيرة من التجمعات الإقليمية أو التجمعات الفرعية، أو يمكن إنشاؤها إن لم تكن موجودة، للمساعدة على تحريك النهج الاستراتيجي إلى الأمام. ويمكن أن تضم تلك الطائفة مجموعات داخل الأقاليم ذاتها - كإحدى المجموعات دون الإقليمية مثل أمريكا الوسطى¹⁹، أو إحدى منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية (مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، أو السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، أو رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي) - أو عبر الأقاليم - مثل البلدان العربية الممتدة من أفريقيا إلى آسيا والمحيط الهادئ، التي شكلت فريقاً أساسياً عربياً في اجتماع الفريق التقني العربي الخاص بالاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف المتعلقة بإدارة المواد الكيميائية والنفايات الخطرة، المعقد في القاهرة شهر أيلول/سبتمبر 2006. وقد تبتغي المجموعات الأخرى (بالإضافة إلى المجموعات الإقليمية الخمس المعنية بالنهج الاستراتيجي) التركيز على مجال أو عدة مجالات ذات الاهتمام الخاص، مثل الدعم التقني، والمسائل المتعلقة بالزراعة/مبيدات الآفات (مثل حوادث التسمم)، وتبادل المعلومات وتعزيز التوعية، وما إلى ذلك. ويمكن لهذه التجمعات أن تؤدي دوراً مهماً ومكملاً في المساعدة على ضمان استيفاء تطلعات النهج الاستراتيجي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

ربط النهج الاستراتيجي بالمبادرات الإقليمية الجارية

تتمثل إحدى الاعتبارات الرئيسية لوضع خطط تنفيذ النهج الاستراتيجي على الصعيد الوطني في إقامة الصلة بينه وبين المبادرات الإقليمية الجارية في هذا الشأن. وقد تشمل تلك المبادرات ربط الجهود المبذولة في إطار النهج الاستراتيجي بالأعمال الإقليمية الجارية من أجل تنفيذ مبادرات قطاعية مهمة كتنفيذ اللوائح الصحية الدولية لعام 2005 (انظر الإطار 18)، والتأكد من إدراج النهج الاستراتيجي في استراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والمبادرات ذات الصلة في مجالي البيئة والعمل، والمبادرات التي تشمل منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية (كما سلف ذكره). بالإضافة إلى عدد من المبادرات متعددة القطاعات الجديرة بالذكر على الصعيد الإقليمي مثل المبادرات في مجال الصحة والبيئة.

وفي أفريقيا مثلاً، التزمت البلدان بتنفيذ إعلان ليبرفيل بشأن الصحة والبيئة بعد أن وضعت صيغته النهائية في 29 آب/أغسطس 2008²⁰. وتم اعتماد إعلان ليبرفيل عقب عملية إقليمية رفيعة المستوى شارك فيها وزراء للصحة والبيئة. والتزمت البلدان بتنفيذ إحدى عشرة "نقطة عمل" من أجل البحث في الترابط بين الصحة والبيئة. ومن المنتظر أن يجري تحليل الحالة وتقييم الاحتياجات من أجل إرساء قاعدة للخطط الاستراتيجية في جميع البلدان. وسينصب تحليل الحالة على إنشاء آلية وطنية لتنفيذ الاتفاقيات الدولية واللوائح الوطنية لحماية السكان من المخاطر الصحية المتصلة بالبيئة، بما في ذلك الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف. في حين تشكل إدارة المواد الكيميائية مجالاً متداخلاً بين قطاعات متعددة.

¹⁸ انظر الموقع التالي:

www.saicm.org/documents/meeting/afreg/Dar%20es%20Salaam_08/Documents/Afr2%20INF14%20AMCEN%2012%20Declaration.pdf

¹⁹ بدعم من وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية، يساعد معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث منطقة أمريكا الوسطى على وضع استراتيجية تنفيذ النهج الاستراتيجي على الصعيد دون الإقليمي خلال الفترة بين 2009 و2010.

²⁰ انظر على الموقع التالي: <http://www.afro.who.int/declarations/LibrevilleDeclaration.pdf>

وفي الأمريكتين، طُلب إلى وزراء الصحة والبيئة، في سلسلة من مؤتمرات القمة للأمريكتين عقدت في الفترة بين 1994 و1998، اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين ظروف الصحة والبيئة في بلدان المنطقة. وانتهى الاجتماع الثاني لوزراء الصحة والبيئة في الأمريكتين إلى وضع جدول عمل يشمل التعاون في مجال الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والصحة البيئية بالنسبة إلى الأطفال. ويمكن لأنشطة النهج الاستراتيجي أن تسهم في إنجاز جدول العمل التعاوني لوزراء الصحة والبيئة في الأمريكتين²¹.

وهكذا، إذا كان من المجدي الاعتماد على خطة إقليمية "قائمة بذاتها" لتنفيذ النهج الاستراتيجي، فهناك مزايا رئيسية من الممكن أن تنشأ عن ربط الخطط الإقليمية للنهج الاستراتيجي بالمبادرات وخطط العمل الجارية (أو دمجها فيها). فمن المهم الإفادة من علاقات التآزر الناجمة من ربط أنشطة النهج الاستراتيجي بالمبادرات الجارية بشأن إدارة المواد الكيميائية والصحة والبيئة. بل ربما كانت الأنشطة الجارية ممولة من ميزانيات وموارد مخصصة لها، وهذا ما يساعد على مواجهة تحدي العمل على تعبئة موارد "جديدة" لتنفيذ أنشطة النهج الاستراتيجي على الصعيد الإقليمي²².

الإطار 18: دراسة حالة قطاعية – إدارة المواد الكيميائية واللوائح الصحية الدولية

تعكف كل البلدان على تقييم القدرات الأساسية المطلوبة لتنفيذ اللوائح الصحية الدولية على النطاق العالمي (2005). ويشكل الإطار القانوني للصحة الدولية دعامة للنهج السارية والمبتكرة لكشف الحوادث عبر العالم ومواجهة مخاطر الصحة العامة وحالات الطوارئ، بما فيها الحالات الناجمة عن المخاطر الكيميائية ذات الأولوية القصوى لدى وزارات الصحة. كما تتواءم عملية تنفيذ النهج الاستراتيجي مع عدد كبير من القدرات الأساسية المتصلة بمجالات السياسة العامة والتنسيق، والمراقبة، والاستجابة، والتأهب، والإبلاغ عن المخاطر، والموارد المختبرية والبشرية. يمكن الحصول على مزيد من المعلومات على العنوان التالي: www.who.int/csr/ihr/en/

²¹ انظر الفقرة 5(ب) والبند 2 من "جدول العمل التعاوني" من إعلان مار دل بلاتا لوزراء الصحة والبيئة في الأمريكتين، في 17 حزيران/يونيو 2005

²² قام الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة، إلى هذا التاريخ، بدعم المشاريع الإقليمية المتصلة بالنهج الاستراتيجي، برعاية المنظمات غير الحكومية فقط؛ انظر القسم (2-6).

(6) وضع خطة تنفيذ النهج الاستراتيجي على مستوى المنظمات

إن وضع خطط تنفيذ النهج الاستراتيجي وتنفيذها على مستوى المنظمات طريقة أخرى مهمة للإسهام في تحقيق الأهداف المحددة في النهج الاستراتيجي. وقد يندرج تحت مظلة "المنظمات" طيف واسع من المجموعات التي تتراوح بين المنظمات الدولية والإقليمية، والمجتمع المدني، ومنظمات الصالح العام غير الحكومية (بما في ذلك قطاعات الزراعة ومبيدات الآفات والبيئة والصحة والعمل والبحوث، وغيرها)، والمجموعات التابعة لقطاع الصناعة/القطاع الخاص مثل الشركات الكيميائية ونقابات عمال الصناعات²³.

وفي القرار 1/1 (الفقرة 1) الصادر عن المؤتمر الدولي بشأن ترتيبات تنفيذ النهج الاستراتيجي، ناشد المشاركون في اجتماع دبي لعام 2006، "... المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ... وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص، القيام باتخاذ الإجراءات المناسبة لتحقيق الأهداف الواردة بالنهج الاستراتيجي". وفي ما يتعلق بالبحث في الأنشطة المحددة، كما سلف مناقشتها في القسم (40301) بشأن خطط التنفيذ الوطنية، حث القرار 1/1 في الفقرة 4، المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على إقامة شراكات مع الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية، وغير ذلك من أصحاب المصلحة. فضلا عن ذلك، تتوقع خطة العمل العالمية أن يعتمد كل أصحاب المصلحة (بما في ذلك المنظمات) "برامج مرنة لبناء والحفاظ على إمكانات كافية وشاملة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية تتوافق مع الظروف الوطنية ومع أهداف النهج الاستراتيجي" (الفقرة 6).

وبصورة عامة، قد تشترك خطة التنفيذ على مستوى المنظمات في عدة عناصر وأنشطة مماثلة مع خطط تنفيذ النهج الاستراتيجي على الصعيدين الوطني والإقليمي كما جاءت موضحة في القسمين 4 و 5 بشأن وضع خطط النهج الاستراتيجي وتنفيذها. ويعرض القسم التالي المعلومات المتعلقة بأنشطة المنظمات الحكومية الدولية، والمجتمع المدني، ومنظمات الصالح العام غير الحكومية، ودوائر الصناعة والقطاع الخاص.

تعيين نقاط الاتصال وتأييد النهج الاستراتيجي

على غرار الكيانات الوطنية والإقليمية، يعد تعيين نقاط الاتصال المعنية بإدارة المواد الكيميائية إحدى نقاط بدء عمل المنظمات. وبشكل خاص، طلب المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في قراره 1/1(7)، إلى "... المشاركين من المنظمات غير الحكومية بأن يقوموا بتعيين نقاط اتصال للنهج الاستراتيجي ونقل التفاصيل المتعلقة بنقاط الاتصال تلك إلى أمانة النهج الاستراتيجي". وهكذا تصبح نقاط الاتصال تلك جزءا من شبكة أصحاب المصلحة للنهج الاستراتيجي التي أنشأتها الأمانة وتحافظ عليها طبقا للفقرة 28 من الاستراتيجية الجامعة للسياسات. وإلى جانب ذلك، أقبلت المنظمات الحكومية الدولية أيضا على تعيين نقاط اتصال خاصة بالنهج الاستراتيجي²⁴.

²³ تشير الاستراتيجية الجامعة للسياسات بشأن النهج الاستراتيجي في الفقرة 2، إلى أن من المفهوم بشكل عام أن "أصحاب المصلحة الرئيسيين في النهج الاستراتيجي هم الحكومات، ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية والأفراد المعنيون بإدارة المواد الكيميائية طيلة دورات حياتها من جميع القطاعات الوثيقة الصلة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، قطاعات الزراعة، والبيئة، والصحة، والصناعة، والأنشطة الاقتصادية ذات الصلة، والتعاون الإنمائي، والعمل والعلوم، ومن بين فرادى أصحاب المصلحة المستهلكون والقائمون على التخلص من المواد الكيميائية وأرباب العمل والمزارعون والمنتجون والمنظمون والباحثون والموردون والقائمون على النقل والعمال".

²⁴ يمكن الاطلاع على قوائم نقاط الاتصال التابعة للمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية على موقع النهج الاستراتيجي على العنوان التالي: www.saiem.org/index.php?ql=fc&pageid=6

وأعلن المؤتمر الدولي في قراره 1/1 بشأن ترتيبات التنفيذ أنه "يثني على النهج الاستراتيجي موجهاً نظر مجالس إدارة المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة إليه، ويشجعها على التصديق أو على التسليم بصورة مناسبة بالنهج الاستراتيجي بغية دمج أهدافه ضمن برامج عملها ونطاق ولايتها وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية". كما أبدت عدة منظمات النهج الاستراتيجي وتنفيذه تأييداً رسمياً، أو قدمت له الدعم.

وقد حظي النهج الاستراتيجي منذ عام 2006 باعتراف أو تأييد رسمي من الهيئات الإدارية للمنظمات الحكومية الدولية التالية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومعهد الأمم المتحدة للبحوث، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

1-6 المنظمات الحكومية الدولية

تؤدي المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية دوراً رئيسياً في تنفيذ النهج الاستراتيجي. وقد أشارت الاستراتيجية الجامعة للسياسات إلى ذلك في الفقرة 26:

"يعتمد تنفيذ النهج الاستراتيجي بدرجة ملحوظة على أنشطة المنظمات الحكومية الدولية المعنية. وبغية المساعدة على ضمان تنسيق تلك الأنشطة على الوجه الصحيح، ينبغي لبرنامج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية المشترك بين المنظمات أن يواصل تأديته لمهمة تنسيقية لأنشطة وبرامج عمل المنظمات الحكومية الدولية".

وتشرف منظمات مختلفة عديدة على أنشطة متصلة بالأهداف العامة والأنشطة المتعددة المحددة في النهج الاستراتيجي وأيد العديد منها النهج الاستراتيجي بشكل رسمي، كما سبق ذكره. ويمكن لفرادى المنظمات أيضاً أن تضع خطط عمل لدعم تنفيذ النهج الاستراتيجي أو، في خلاف ذلك، دمج الأهداف التي يتضمنها النهج في برامج عملها الجارية. وهكذا، وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة مثلاً خطة عمل لدعم تنفيذ النهج الاستراتيجي للفترة الممتدة من 2008 إلى 2030، بالإشارة إلى الاستراتيجية الجامعة للسياسات وخطة العمل العالمية²⁵. وحظيت هذه الخطة في وقت لاحق بتأييد من مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 2007 ثم أدرجت ضمن استراتيجيته الشاملة متوسطة المدى للفترة بين 2010 و2013 في مجال متعدد القطاعات وذو أهمية أولية في ما يتعلق بالمواد الضارة والنفايات الخطرة²⁶. وعلى مستوى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قرر المجلس عام 2008 "أن يجعل تنفيذ أهداف النهج الاستراتيجي ... جزءاً لا يتجزأ من برنامجه للمواد الكيميائية"²⁷.

ويمكن الإشارة هنا أيضاً إلى مثال البرنامج المشترك بين المنظمات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. إذ يعد هذا البرنامج الآلية البارزة في مباشرة إجراءات التنسيق الدولية وتيسيرها لتحقيق هدف مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية بحلول عام 2020²⁸. ويتيح إطاراً للمنظمات المشاركة للتكامل في ما بينها وإسهامها في دعم البلدان

25 انظر الوثيقة UNEP/GC/24/INF/15.

26 انظر الوثيقة UNEP/GC/25/5.

27 في قراره 32، 1 C(2008)، بتاريخ 8 آذار/مارس 2008.

28 يمكن الحصول على معلومات إضافية عن البرنامج المشترك بين المنظمات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنهج الاستراتيجي ومشاركته في النهج الاستراتيجي على العنوانين التاليين: www.who.int/iomc/en/ و www.who.int/iomc/saicm/en/index.html.

والمناطق بناء على مهامها وخبراتها المختلفة²⁹. وتتولى لجنة التنسيق بين المنظمات المكونة من ممثلين عن المنظمات المشاركة تنسيق الأنشطة ذات الصلة. فتضطلع بأعمال التخطيط ووضع البرامج والتنفيذ والرصد الخاصة بالأنشطة التي تنجزها المنظمات المشاركة بالتعاون في ما بينها أو انفرادياً. ويكفل ذلك التشاور بين جميع الجهات المشاركة بهدف ضمان التنفيذ الفعال دون ازدواجية العمل. وشارك البرنامج المشترك بين المنظمات في عقد الدورة الأولى للمؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية في دبي عام 2006 كما شارك بصورة ملموسة في أعمال التحضير للدورة الثانية للمؤتمر. ويؤدي البرنامج أيضاً دوراً رئيسياً في تنفيذ الأولويات التي فوضتها الحكومة ووافقت عليها في إطار النهج الاستراتيجي³⁰. وبالإضافة إلى ذلك، أعد البرنامج المشترك بين المنظمات عدداً من المواد الاسترشادية لوضعها تحت تصرف الحكومات وأصحاب المصلحة والمنظمات الأخرى التي من الممكن أن تساعد على تنفيذ النهج الاستراتيجي³¹.

وفي ما يتعلق بخطة التنفيذ للبرنامج المشترك بين المنظمات نفسه، قُدمت في الدورة الثانية للمؤتمر الدولي في أيار/مايو 2009، "استراتيجية البرنامج المشترك بين المنظمات المعني بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية من أجل تقوية القدرات الوطنية لإدارة المواد الكيميائية"³². وحددت الاستراتيجية الأهداف ومجالات العمل والمسائل الرئيسية والتدابير المقبلة التي ستتخذها المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بهدف مساعدة البلدان على تقوية قدراتها الوطنية لإدارة المواد الكيميائية على تنفيذ النهج الاستراتيجي بفعالية وتمكين البرنامج المشترك بين المنظمات من تحديد مهام المنظمات المشاركة للمساعدة على تلبية الاحتياجات المحددة من القدرات³³.

وتشكل منظمة الدول الأمريكية أحد الأمثلة الأخرى التي تجسد مشاركة المنظمات الدولية³⁴. ففي شباط/فبراير 2008، شاركت منظمة الدول الأمريكية في الاجتماع الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي بشأن النهج الاستراتيجي في بنما، وفي حزيران/يونيو 2008، نظمت منظمة الدول الأمريكية، بالتعاون مع أمانة النهج الاستراتيجي الاجتماع الأول للنهج الاستراتيجي في أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي، قدم فيه خبراء إقليميون ودوليون توصيات وحددوا الفرص السانحة لوضع استراتيجية إقليمية وتنفيذ النهج الاستراتيجي في أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي (انظر أيضاً القسم 5 أسفله)، والأهم من ذلك، الضرورة الملحة لتناول أهداف النهج الاستراتيجي وآلياته³⁵. ويجري تنفيذ مبادرة منظمة الدول الأمريكية بشأن الإدارة

²⁹ والمنظمات المشاركة هي: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومكتب العمل الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومنظمة الصحة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك منطمتان في هذا البرنامج المشترك بصفة المراقب هما: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

³⁰ انظر تقرير البرنامج المشترك بين المنظمات بشأن "أنشطة البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية ومنظّماته المشاركة والمراقبة من أجل تنفيذ النهج الاستراتيجي" المقدم إلى المؤتمر الدولي في دورته الثانية. الوثيقة (SAICM/ICCM.2/INF/3).

³¹ انظر مثلاً "التنفيذ الوطني للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية لإزاء المواد الكيميائية: دليل الموارد والإرشادات ومواد التدريب الصادر عن المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك" و"البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية: مساعدة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال على تنفيذ النظام الموحد عالمياً" على العنوان التالي:

www.who.int/iomc/saicm/en/index.html

³² انظر الوثيقة (SAICM/ICCM.2/11).

³³ مجالات العمل السبع هي: تعزيز قدرات الخاصة بالمشاركة؛ والنهوض بالقدرات لإفراز المعلومات والمعارف وإتاحتها واستخدامها؛ وتحسين القدرات الخاصة بتنمية السياسات والتشريعات؛ وتعزيز القدرات الخاصة بوضع البرامج؛ وتعزيز القدرات الخاصة بالإدارة والتنفيذ؛ وتعزيز القدرات للرصد والتقييم؛ وتحسين القدرات لتعبئة الموارد.

³⁴ يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على الموقع التالي: www.oas.org/dsd/Quimicos/Default.htm

³⁵ يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على العنوانين التاليين:
و www.saicm.org/index.php?menuid=19&pageid=74&submenuheader
<http://www.oas.org/dsd/Quimicos/Meetingjune2008.htm>

المستدامة للمواد الكيميائية بهدف إقامة آليات التعاون الوطني والإقليمي وتوفير الأدوات اللازمة لأخذ القرارات من أجل دعم جهود امتثال الإقليم لاتفاقيات ستوكهولم وروتردام وبازل، والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف ذات الصلة، كما جاء موضحاً أيضاً في النهج الاستراتيجي.

6-2) المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المهتمة بالصالح العام

يشير أحد مجالات العمل المدرجة في خطة العمل العالمية للنهج الاستراتيجي بالتحديد إلى "المجتمع المدني ومشاركة المنظمات غير الحكومية المهتمة بالصالح العام" والأنشطة الملزمة لها. ويمكن للمنظمات غير الحكومية أن تختار إن كانت تفضل الاستناد إلى خطة العمل العالمية في المساعدة على وضع خطة تنفيذ النهج الاستراتيجي، أو النظر في طريقة يمكن لأنشطتها الجارية والمخطط لها أن تسهم من خلالها في الغايات والأنشطة والأهداف المحددة في النهج الاستراتيجي.

وقد اجتمعت ست شبكات لمنظمات دولية غير حكومية في اتحاد يضطلع من بين مهامه بالعمل على تعزيز جوانب الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، لغرض المشاركة في "حملة توعية عالمية مشتركة بين المنظمات غير الحكومية المعنية بالنهج الاستراتيجي". وتهدف هذه الحملة إلى تعزيز التوعية في جميع المناطق الإقليمية بالأضرار التي يسببها التعرض للمواد الكيميائية السامة وتوسيع قاعدة مجموعات المجتمع المدني المشتغلة بقضايا تنفيذ النهج الاستراتيجي. وتم تسجيل كل الشبكات الدولية للمنظمات الدولية غير الحكومية التي ترعى هذه الحملة لدى أمانة النهج الاستراتيجي بصفتها نقاط الاتصال الخاصة بالنهج الاستراتيجي على مستوى المنظمات غير الحكومية³⁶.

ويتمثل أحد جوانب هذه الحملة في إصدار ونشر كتيب تحت عنوان: "الدليل المنظمة غير الحكومية بشأن النهج الاستراتيجي: النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الاستراتيجية". وقد أعد هذا الكتيب لفائدة المنظمات داخل المجتمع المدني التي تنظر، أو ينبغي أن تنظر، للسلامة الكيميائية على أنها مسألة مثيرة للقلق، بما في ذلك: المنظمات المعنية بالصحة العامة والمناصرة البيئية؛ ومنظمات المهنيين في الخدمات الطبية والرعاية الصحية؛ والمنظمات التي تمثل جماعات محلية أو دوائر متضررة من التعرض للمواد الكيميائية السامة؛ والنقابات العمالية؛ وغيرها³⁷. ومن المرتقب إصدار وثيقة مرجعية بمزيد من الإرشادات المحددة بشأن إسهامات المجتمع المدني في تنفيذ النهج الاستراتيجي، في النصف الثاني من عام 2009. وتشرف الحملة أيضاً على إنتاج كتيبات تمهيدية لمواضيع أخرى تتعلق بالسلامة الكيميائية منها: الملوثات العضوية الثابتة، ومبيدات الآفات الخطرة، ومعادن السامة، وغيرها من المواضيع، وتوزيعها على المنظمات غير الحكومية. وقامت شبكات المنظمات غير الحكومية المشاركة في الحملة أيضاً بصياغة "بيان عالمي مشترك بين المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بشأن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية" واعتمدته. ويجري ترويج هذا البيان حتى يحظى بتأييد المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى في المجتمع المدني في أكثر من 80 بلداً بهدف الظفر بأكثر من ألف تأييد على مستوى المنظمات. وعندما تقر المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني البيان المشترك، تلتزم بالعمل على تنفيذ سياسات النهج الاستراتيجي مثل تشجيع الإصلاحات على مستوى القوانين والسياسات والممارسات المتعلقة

³⁶ المنظمات هي: منظمة الرعاية الصحية بدون ضرر (HCWH)، والشبكة الدولية للتخلص من الملوثات العضوية الثابتة (IPEN)، والجمعية الدولية للأطباء من أجل البيئة (ISDE)، وشبكة مكافحة مبيدات الآفات (PAN)، والنساء في أوروبا من أجل مستقبل مشترك (WECF)، والاتحاد العالمي لرابطات الصحة العامة (WFPHA).
³⁷ يمكن الاطلاع على الدليل بعدة لغات على العنوان التالي: www.ipen.org/campaign/education.html

بإدارة وتقييم المواد الكيميائية على الصعيد الوطني من أجل تحقيق غاية عام 2020 المنصوص عليها في النهج الاستراتيجي³⁸.

وتتكون الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات العضوية الثابتة، التي تنسق حملة التوعية، من مجموعة من المنظمات غير الحكومية في أكثر من 80 بلدا تشكلت في الأصل من أجل الترويج لوضع اتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة وتنفيذها. ووسعت هذه الشبكة الآن نطاق مهمتها لتشمل جميع جوانب تنفيذ النهج الاستراتيجي³⁹. وفي عام 2008، أجرت الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات العضوية الثابتة دراسة استقصائية في أكثر من مائتي منظمة غير حكومية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال تعنى بمجال السلامة الكيميائية، من أجل جمع معلومات عن الأولويات والمشاكل والخطط والاحتياجات في تلك المنظمات. وتستعمل تلك المعلومات في إعداد خطط العمل الإقليمية الخاصة بالمنظمات غير الحكومية للفترة بين 2009 و2012 في ثماني مناطق إقليمية: الأقاليم الأفريقية الناطقة بالانكليزية؛ والأقاليم الأفريقية الناطقة بالفرنسية؛ والبلدان الناطقة بالعربية؛ وأوروبا الوسطى؛ وأوروبا الشرقية ومناطق القوقاز وآسيا الوسطى؛ وجنوب آسيا؛ وجنوب شرق آسيا؛ وأمريكا اللاتينية.

أما شبكة مكافحة مبيدات الآفات فهي منظمة مكونة من أكثر من 600 عضو بين منظمات غير حكومية ومؤسسات وأفراد من أكثر من 90 بلدا، تعمل على الاستعاضة عن استعمال مبيدات الآفات الخطرة بمبادرات سليمة إيكولوجيا. وتشرف على تنسيق مشاريعها وحملاتها خمسة مراكز إقليمية مستقلة. وعلى امتداد عملية النهج الاستراتيجي، شارك ممثلون عن الشبكة بفعالية وباهتمام وتركيز خاصين على الغايات التي حددها المؤتمر الدولي في دورتيه الأولى والثانية بشأن مجالات العمل المتعلقة بالحد من المخاطر المبيدة في خطة العمل العالمية التي تعالج مبيدات الآفات الضارة وتعزيز المشاركة في المبادرات الإيكولوجية منخفضة المخاطر، والخالية من المخاطر، والخالية من المواد الكيميائية وتطبيقها. وتضم شبكة مكافحة مبيدات الآفات حاليا خمسة فرق عاملة قامت بإعداد بيانات للمواقف والأهداف الأساسية التي تشمل مسائل التخلص من أسوأ أشكال مبيدات الآفات؛ والهندسة الوراثية ومبيدات الآفات؛ والسيادة الغذائية للشعوب والسلطة العامة؛ والمراقبة المنطلقة من الجماعات المحلية؛ والمبادرات المستدامة لمبيدات الآفات⁴⁰. ويدخل العمل الذي تؤديه شبكة مكافحة مبيدات الآفات على مستوى تلك الفرق العاملة، مباشرة في إطار غاية النهج الاستراتيجي لعام 2020 ويسهم بالتالي في تحقيق أهداف النهج الاستراتيجي من خلال العمل على التخلص من مبيدات الآفات الاصطناعية الخطرة.

وتشكل الجمعية المعنية بعلوم السموم البيئية والكيمياء البيئية إحدى المنظمات الأخر المشاركة في النهج الاستراتيجي⁴¹. وهي منظمة عالمية تضم أكثر من 5000 أخصائي في علوم السموم والكيمياء البيئية وأخصائي في البيئة ينتمون إلى أكثر من 80 بلدا. ويأتي أعضاؤها بشكل متساو من الحكومات والقطاع الصناعي والدوائر الأكاديمية. وعلى غرار الشبكة الدولية للتخلص من الملوثات العضوية الثابتة، عينت جمعية علوم السموم البيئية والكيمياء البيئية نقطة اتصال للنهج الاستراتيجي على مستوى المنظمات غير الحكومية. وتركز جهودها على بناء القدرات العلمية في البلدان النامية، كما سمح مشروع تابع للصندوق الاستئماني للنهج الاستراتيجي بتنظيم ورشة عمل تدريبية إقليمية في تنزانيا شهر آذار/مارس 2009. وكان الغرض منها جمع أكبر

³⁸ لمزيد من المعلومات عن حملة التوعية العالمية للمنظمات غير الحكومية، الرجاء زيارة الموقع التالي:

www.ipen.org/campaign

³⁹ لمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع التالي: www.ipen.org/

⁴⁰ لمزيد من التفاصيل عن الفرق العاملة الخمسة وأنشطة مكافحة مبيدات الآفات المرتبطة بها، الرجاء زيارة الموقع التالي:

www.pan-international.org/panint/?q=en/node/33

⁴¹ لمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع التالي: www.setac.org

قدر ممكن من المواد التدريبية المتاحة حاليا عن تقييم المخاطر والاستناد إليها في بناء القدرات العلمية في أقل البلدان نمواً بالمنطقة. كما أتاح المؤتمر العالمي الخامس لجمعية علوم السموم البيئية والكيمياء البيئية المنعقد في سيدني بأستراليا عام 2008 تحت شعار "حماية بيئة عالمنا" فرصة لتجسيد القيمة والطاقة التي يمكن أن تضيفها جمعيات وهيئات علمية مثل جمعية علوم السموم البيئية والكيمياء البيئية إلى تنفيذ النهج الاستراتيجي.

ويشكل الاتحاد الدولي للكيمياء البحتة والتطبيقية هيئة عملية دولية غير حكومية وموضوعية تهدف إلى تطوير الجوانب العالمية للعلوم الكيميائية والمساهمة في تطبيق العلوم الكيميائية في خدمة البشر⁴². وفي ما يتعلق بالنهج الاستراتيجي، اتخذت جمعية علوم السموم البيئية والكيمياء البيئية مبادرة تسعى من خلالها إلى دفع الأمم المتحدة إلى تعيين سنة 2011 "سنة دولية لعلوم الكيمياء". وشاركت أمانة النهج الاستراتيجي، في آب/أغسطس من عامي 2007 و2009، في اجتماع القيادات العالمية للكيمياء وهو حدث يعقد بانتظام إبان الهيئة العامة للجمعية التي تجتمع مرة كل سنتين. وركز الاجتماع الذي جلب 75 مشاركا، على الصحة والسلامة البيئية للمنتجات الكيميائية، والمسائل الناشئة ذات الأهمية المجتمعية، والتوجهات التنظيمية الناتجة. وأتاح أيضا الفرصة لتقديم النهج الاستراتيجي إلى أعضاء الأوساط العلمية ومناقشة السبل الممكنة لمشاركة الجمعية في النهج الاستراتيجي.

وفي عام 2007، أيد الاتحاد الدولي لنقابات عمال الصناعات الكيميائية والطاقة والمناجم والأعمال العامة، خطة العمل التي وضعت في مؤتمره العالمي للصناعات الكيميائية (المعقد في بورت أوف سباين، في ترينيداد وتوباغو، من 29 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر 2006) التي أشارت إلى اعتماد النهج الاستراتيجي والفرص التي يمكن أن يتيحها لمشاركة النقابات العمالية. وتدعو خطة العمل الخاصة بقطاع الكيماويات التي اعتمدها المؤتمران إلى "الاعتماد على عملية النهج الاستراتيجي لإحداث تأثير قوي في إدارة المواد الكيميائية، والسلامة، والصحة والسلامة المهنيين على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية"⁴³.

الإطار 19: تعبئة الموارد لصالح المنظمات – مشاريع النهج الاستراتيجي لصالح المجتمع المدني في إطار الصندوق الاستثماري

تعد تعبئة الموارد عنصرا حاسما أيضا في التحضير لتطبيق خطط تنفيذ النهج الاستراتيجي. وشبكات المجتمع المحلي مؤهلة للحصول على دعم من الصندوق الاستثماري، لذلك تمت إلى هذا التاريخ الموافقة على سبعة مشاريع في مناطق أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا الوسطى والشرقية وأمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي. وتشمل المجالات المعنية الجوانب التالية ولا تقتصر عليها:

- تنفيذ النهج الاستراتيجي
- التوعية
- بناء القدرات

يمكن الحصول على مزيد من التفاصيل على العنوان التالي:

www.saicm.org/index.php?menuid=27&pageid=302

لمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع التالي: www.iupac.org
لمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع التالي: www.icem.org/index.php?id=165&doc=2058&la=EN

(3-6) الصناعات والقطاع الخاص

حثّ أحد مجالات العمل في خطة العمل العالمية للنهج الاستراتيجي بالتحديد على "تشجيع مشاركة الصناعات ومسؤولياتها" والأنشطة المرتبطة بها. وقد تختار الصناعات الاستناد إلى خطة العمل العالمية للمساعدة على وضع خطة تنفيذ النهج الاستراتيجي، أو تنتظر في طريقة إسهام أنشطتها الجارية والمخطط لها في الغايات والأنشطة والأهداف المحددة في النهج الاستراتيجي.

ويمثل المجلس الدولي للاتحادات الكيميائية قطاع الصناعة الكيميائية ومصنعي المواد الكيميائية ومنتجيتها في جميع أنحاء العالم. وقد أكد المجلس، في الدورة الأولى للمؤتمر الدولي المعني بالإشراف على المواد الكيميائية، نهج الصناعة الكيميائية في مراقبة المنتجات من خلال إطلاق استراتيجية المنتجات العالمية والميثاق العالمي للرعاية المسؤولة.

كما عزز المجلس الدولي للاتحادات الكيميائية التزامه ببناء القدرات على الصعيد العالمي ولا سيما في البلدان النامية، بهدف تنفيذ أفضل الممارسات لتقييم السلامة وإجراءات إدارة المخاطر. ومنذ انعقاد المؤتمر الدولي الأول المعني بإدارة المواد الكيميائية، نظمت في كولومبيا وبلغاريا والجمهورية السلوفاكية وتايلاند والفلبين وإندونيسيا وروسيا، من بين بلدان أخرى، ورشات عمل إقليمية تناولت مسألة إدارة المنتجات.

وبناء على تلك الجهود، رأى المجلس الدولي للاتحادات الكيميائية أن الدورة الثانية للمؤتمر الدولي فرصة مهمة بالنسبة إلى الصناعة الكيميائية لعرض سير عملها على دعم تنفيذ النهج الاستراتيجي. وعرض المجلس تقريراً مرحلياً ونظم مائدة مستديرة رفيعة المستوى في قطاع الصناعة⁴⁴.

وتشكل منظمة كروب لايف الدولية إحدى المنظمات الصناعية الأخرى النشطة في سياق النهج الاستراتيجي⁴⁵. فقد أوضحت هذه المنظمة أنها ترى في مساهمتها في تنفيذ النهج الاستراتيجي فرصة لتحسين الإدارة السليمة للمواد الكيميائية ومبيدات الآفات ومواصلة الاتصالات بشأن فوائد منتجات حماية المحاصيل، وإدارتها بفعالية ودورها المهم في التنمية الزراعية المستدامة. وأكدت المنظمة خلال إعدادها لسياساتها الخاصة بتنفيذ النهج الاستراتيجي أن تنفيذ مدونة السلوك الدولية بشأن توزيع واستخدام مبيدات الآفات سيكون السبيل الرئيسي لتنفيذ النهج الاستراتيجي. وتتطوي أولوياتها المحددة على الإدارة المتكاملة للآفات والاستخدام المسؤول لمبيدات الآفات، وإدارة الحاويات والمخزون المتقدم، والرؤية المتعلقة بالإشراف لعام 2010، والاتجار غير المشروع والتزوير⁴⁶.

وثمة منظمات أخرى تجارية أو من القطاع الخاص التي تدعم أيضاً النهج الاستراتيجي ومن المتوقع أن تضع برامج عمل للإدارة السليمة للمواد الكيميائية وتنفيذ النهج الاستراتيجي. فعلى سبيل المثال، أطلق المجلس الدولي بشأن التعدين والمعادن، في الدورة الأولى للمؤتمر الدولي

44 يمكن الإطلاع على التقرير المرحلي على العنوان التالي: http://www.icca-chem.org/ICCAdocs/ICCA_Progress_Report09_final.pdf?epslanguage=en ، والمعلومات المتعلقة بالمائدة المستديرة على العنوان التالي: <http://www.icca-chem.org/Home/ICCA-events/Events-Archive/International-Conference-on-Chemicals-Management-ICCM-2/Sub-Event/>.

45 لمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع التالي: www.croplife.org

46 يمكن الإطلاع على مزيد من المعلومات على العنوان التالي:

www.saicm.org/documents/iccm/ICCM2/Submissions%20on%20reporting%20questionnaire/Organizations/ICCM2%20reporting%20questionnaire%20Croplife.pdf

المعني بإدارة المواد الكيميائية المنعقدة في أيار/مايو 2009، خطة العمل التي وضعها لتحسين إدارة المواد الكيميائية في قطاع التعدين والمعادن حتى عام 2020 وما بعد ذلك⁴⁷ تحت شعار "إدارة المعادن والفلزات حتى عام 2020". وتتضمن الوثيقة ثلاثة وعشرين نشاطا ذا أهمية أولية لإنتاج المعادن والفلزات واستخدامها بطريقة سليمة ومسؤولة، وأشار إلى دعم المؤتمر الدولي للهدف الشامل المحدد في النهج الاستراتيجي. ومن المتوقع أن تتواصل جهود المتابعة وتشديد التزام الصناعات والقطاع الخاص مع استمرار تنفيذ النهج الاستراتيجي.

47 انظر الموقع التالي: <http://www.icmm.com/page/13781/news-and-events/news/articles/icmm-launches-minerals-and-metals-management-2020-strategy->

المرفق 1: جدول المحتويات الممكن إدراجها في خطة تنفيذ النهج الاستراتيجي على الصعيد الوطني

عرض موجز

- يقدم العرض الموجز ملخصاً لمبررات الخطة، وإجراءات وضعها، وقائمة ببنود العمل لصالح أصحاب القرار (من سينجز العمل وما هو نوع العمل، عملاً بهذه الوثيقة).

(1) مقدمة ومعلومات أساسية

- مبررات الخطة وسياقها (بما في ذلك إشارات إلى النهج الاستراتيجي)

- عرض عام لإجراءات المشاركة والتحضير

- تحديد العلاقة مع الخطة أو الاستراتيجية الوطنية للتنمية أو الربط بينهما

(2) تحليل الحالة والثغرات

- موجز عام للحالة والثغرات التي ينبغي معالجتها (يمكن إدراج تحليل مفصل للحالة والثغرات في المرفق)

(3) الغاية والأهداف

- قائمة تتضمن غاية الخطة وأهدافها

(4) استراتيجية التنفيذ المقترحة

- عرض مفصل للأنشطة والمهام والمسؤوليات المقترحة وغيرها (بما في ذلك مشاريع الشراكة) وتفاصيل عمليات الرصد والتقييم (يمكن إدراج الأطر الزمنية والميزانية المقترحة في المرفق)

(5) التدابير القادمة وعمليات المتابعة المقترحة

- عرض وجيز للتدابير الضرورية في المستقبل للتمكن من تنفيذ الخطة (ينبغي لهذا القسم أن يوضح من يتوقع منه إنجاز العمل وما هو نوع العمل)

المرفق

- صلاحيات الفريق المعني بوضع خطة تنفيذ النهج الاستراتيجي على الصعيد الوطني (بما في ذلك أسماء الأعضاء وعناوين الاتصال بهم)
- تحليل مفصل للحالة والثغرات
- جدول "غانت"/جدول "بيرت" بشأن تنفيذ الخطة
- مشروع ميزانية

المرفق 2: وضع سياسات وطنية لإدارة المواد الكيميائية – اعتبارات رئيسية

ارتأت بعض البلدان أن من المجدي وضع سياسات وطنية بشأن إدارة المواد الكيميائية في شكل مجموعة من المبادئ والإجراءات التي تتناول سلسلة طويلة من المسائل الكيميائية تكون قد وافقت عليها جميع الوزارات والتزمت باتباعها.

الفرق بين السياسات والخطة

- قد تكون السياسات أداة جامعة طويلة الأجل يسترشد بها في توجيه خطة تنفيذ النهج الاستراتيجي، وتطبق على نطاق واسع وتشمل أولويات على نطاق أوسع. وتقدم السياسات مخطط العمل الوطني المعتمد على أرفع المستويات للتعامل مع إدارة المواد الكيميائية (تنفذ بموجبه خطة تنفيذ النهج الاستراتيجي). وقد تشكل الجهود المبذولة لمحاولة إيجاد قاعدة مشتركة أو حتى توافق آراء بين الحكومة وأصحاب المصلحة المشاركين في وضع هذه السياسات تمريناً قد يتيح، في حد ذاته، فوائد عديدة لتنفيذ النهج الاستراتيجي.
- قد تطبق الخطة على نطاق أضيق، وتخضع لعملية مراجعة في أحيان كثيرة، وتعرض تفاصيل الأعمال (الأنشطة والمهام والميزانيات وغير ذلك) المحددة في أطر زمنية مختلفة. ويمكن أن تعتمد هذه هيئة تنسيقية في وقت لاحق.

توصيات دولية رئيسية

تشير خطة العمل العالمية للنهج الاستراتيجي مراراً إلى مسألة السياسات في قائمة الأنشطة ومجالات العمل المتصلة بتنفيذ النهج الاستراتيجي بما فيها:

- النشاط 120: التصدي لمسائل تكامل السياسات عند بحث قضايا دورة الحياة.
- النشاط 194: تعزيز الأطر الخاصة بالسياسات والأطر القانونية والتنظيمية والنهوض بالامتثال والإنفاذ.
- النشاط 231: التصدي للتدريب المطلوب لتطوير القدرات الخاصة بالنهج التشريعية، ووضع السياسات، والتحليل والإدارة.

الإجراءات الممكنة لوضع سياسات وطنية لإدارة المواد الكيميائية

قد ترى بعض البلدان من المجدي إنشاء هيئة استشارية أو لجنة مستقلة لتولي صياغة السياسات الوطنية. وقد يستعمل أحد البرامج الوطنية متعددة القطاعات المعمول بها في إدارة المواد الكيميائية للإشراف على وضع سياسات وطنية والمساعدة على ضمان مراعاة الأولويات القائمة، مع تمثيل مختلف المصالح. وضمان المشاركة الكبيرة لأصحاب المصلحة عنصر مهم لمراعاة المراحل والمبادئ التوجيهية المحددة في السياسات، وترويجها، وتعزيز العمل على الأولويات المحددة، بما في ذلك استقطاب الدعم السياسي والمالي اللازم.

وربما كانت مباشرة عملية التوعية بالتوازي مع المصادقة على السياسات الوطنية خطوة مهمة في الحصول على دعم مجموعات أصحاب المصلحة ونشر مبادئها والموافقة عليها على نطاق واسع. وكلما ارتفع عدد المجموعات والأشخاص الذين يأخذون علماً بالسياسات الوطنية والغرض منها، زادت حظوظ إقرار تلك المبادئ في عملية أخذ القرارات المتعلقة بإدارة المواد الكيميائية في البلد.

المضامين الممكنة للسياسات الوطنية لإدارة المواد الكيميائية

تتباين مضامين السياسات الوطنية من بلد إلى آخر؛ والمهم أنها تعرض المبادئ الرئيسية التي ينبغي ترويجها في البلد في مجال إدارة المواد الكيميائية. وتحقيقاً لكامل الأهداف المحددة في السياسات الوطنية ووضعها موضع التنفيذ بصورة ملموسة قابلة للقياس، قد يكون من المفيد إدراج بعض "المعالم الأساسية" في بيان السياسات (المعالم الأساسية هي عبارات بسيطة توضح الأهداف المقرر تحقيقها). وينبغي أن تكون تلك المعالم واقعية وممكنة التطبيق، ومع ذلك قد يتعذر بالفعل تحقيقها على المدى القصير. إلا أن تحديد مثل تلك الأهداف إجراء مفيد لأنها ترسم نهايات واضحة يمكن من خلالها توجيه الجهود المبذولة وتحديد معايير تقييم النجاح أو التقدم أو الإخفاق.

ومن بين المبادئ التي يمكن وضعها في الاعتبار عند تصميم سياسات وبرامج إدارة المواد الكيميائية أو تحديثها أو تنفيذها، ما يلي:

- ينبغي أن تتحمل كل قطاعات المجتمع مسؤولية ضمان السلامة الكيميائية
- يمكن للمواد الكيميائية، بل ينبغي لها أن تستخدم في تعزيز التنمية المستدامة وينبغي إدراج مسائل إدارة المواد الكيميائية في استراتيجية التنمية
- ينبغي تحديد الأولويات
- ينبغي مراعاة نهج دورة الحياة وفهم مصادر الملوثات ومساراتها فهماً شاملاً
- ينبغي التشديد على الوقاية
- ينبغي اعتماد نهج تحوطي
- ينبغي تقييم التكاليف والفوائد وكذلك المخاطر لضمان اتخاذ القرارات بصورة مطلعة
- ينبغي تطبيق مبدأ تغريم الملوث
- ينبغي استخدام أفضل المعلومات وعمليات التقييم المتاحة في المجال العلمي
- ينبغي إتاحة آخر التكنولوجيا المناسبة
- ينبغي وضع تحت تصرف الحكومات وقطاع الصناعة والعمال والجمهور العام المعلومات الخاصة بالسلامة الكيميائية وباستخدام المواد الكيميائية ومخاطرها
- ينبغي احترام المعلومات الخاصة بالملكية الشرعية في حال عدم حبس المعلومات الأساسية الخاصة بالصحة والحماية البيئية
- ينبغي أن تشمل إدارة المخاطر الكيميائية خطط طوارئ للحالات الكيميائية العاجلة
- تكون المشاركة العامة ضرورية لاتخاذ القرار
- ينبغي مراعاة الالتزامات الدولية وترويج التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي في سبيل احترام حماية الصحة والبيئة من آثار حالات التعرض عبر الحدود.

يمكن صياغة الخطوط العامة للسياسات الوطنية على النحو التالي:

أولا – المقدمة

- معلومات أساسية وطنية ودولية

ثانيا – النطاق

- القطاعات المشاركة، بما في ذلك الجهة التي لها الريادة في السياسات الوطنية
- قائمة بالمواد الكيميائية التي تدخل في إطار تلك السياسات

ثالثا – الأهداف

رابعا – المبادئ والنهج

- ينبغي أن تكون المبادئ المدرجة في السياسات الوطنية لإدارة المواد الكيميائية متوافقة مع الأهداف الأساسية لتفادي الآثار المضرة بصحة البشر والمناخ وللبيئة. وترد في القائمة أسفله أمثلة عن المبادئ التي كثيرا ما تتكرر في السياسات المتعلقة بالسلامة الكيميائية.

خامسا – مجالات العمل والمعاليم الأساسية الممكنة

ألف – الحد من المخاطر

باء – المعارف والمعلومات

جيم – أسلوب الإدارة

دال – بناء القدرات والتعاون التقني

هاء – الاتجار الدولي غير المشروع

سادسا – الاعتبارات المالية وآليات التنفيذ